

أكتوبر/تشرين الأول 2024

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

روبرت غاتي، وجيسيكا توريس، ونيللي الملاخ، وجيانلوكا ميلي، ودييغو فاوريس، ومنة الله إمام موسى، وإلياس سوفانوف

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا أكتوبر/تشرين الأول 2024

النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تم نشر النسخة الأصلية لهذا العمل عن البنك الدولي باللغة الإنجليزية تحت عنوان (*Middle East) - Growth in the Middle East and North Africa and North Africa Economic Update*) النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في 2024، وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهة نظر البنك الدولي، أو مجلس إدارته التنفيذية، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمّل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمّل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبنيّة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والأسماء والمعلومات الأخرى المبنيّة على أي خريطة بهذه المطبوعة أي حكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال لمؤلفين آخرين أن البنك الدولي يقر بالأراء التي عبر عنها هؤلاء المؤلفون أو بمحتوى أعمالهم.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأدّون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية (<http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>) (CC BY 3.0 IGO). وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: روبرتا غاتي، وجيسيكيا توريس، ونيبلي الملاخ، وجيانلوكا ميلي، ودييغو فاويريس، ومنة الله إمام موسى، وإلياس سوفانوف. 2024. النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر/تشرين الأول)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. DOI: 10.1596/978-1-4648-2181-3. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة – عند ترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – في حالة تعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأدّون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:
The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA؛ البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN (النسخة الإلكترونية): 978-1-4648-2181-3

DOI: 10.1596/978-1-4648-2181-3

صورة الغلاف: © Stock.com؛ مع بعض التعديلات. يجب الحصول على إذن آخر عند إعادة الاستخدام.

تصميم الغلاف: جيهان الخوري رودير

المحتويات

v	شكر وتقدير.....
vi	الاختصارات.....
vii	توطئة.....
1	الفصل 1. عرض عام.....
1	نمو هش.....
2	التداعيات الاقتصادية للصراع المتمركز في قطاع غزة.....
2	ظلال ثقيلة للصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
2	آفاق مستقبل أكثر رخاءً في المنطقة.....
4	الفصل 2. آفاق الاقتصاد الكلي.....
4	السياق الاقتصادي العالمي.....
4	النمو الاقتصادي العالمي: الاقتصاد العالمي في حالة من الاستقرار لكن آفاق المستقبل لا تزال ضعيفة.....
5	التضخم العالمي وأسعار الفائدة: انحسار التضخم مع وتيرة أبطأ من المتوقع لمعدلات خفض التضخم.....
6	تضخم أسعار الغذاء: انخفاض أسعار السلع الزراعية ولكنها لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2025.....
7	إنتاج النفط والطلب العالمي: تقلبات أسعار النفط خلال عام 2024.....
8	تنبؤات النمو واتجاهات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
8	تنبؤات النمو: ضعف النمو في عام 2024 مع وجود تفاوتات كبيرة داخل المنطقة.....
10	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي: تحسن متواضع في مستويات المعيشة وسط درجة عالية من عدم اليقين.....
12	الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ارتفاع مثير للقلق في معدلات الفقر في أنحاء المنطقة.....
15	أرصدة (موازن) الحساب الجاري والمالية العامة: تشكل الهيدروكربونات أرصدة البلدان المصدرة للنفط، في حين تعاني البلدان النامية المستوردة للنفط من عجز مزدوج.....
16	التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: يشهد التضخم تراجعاً عاماً، لكن لا تزال هناك مستويات مرتفعة في بعض البلدان.....
18	تعديلات التنبؤات: تخفيضات واسعة النطاق لمعدلات النمو، وأكبر الانخفاضات في البلدان التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات.....
20	تصاعد حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
22	الفصل 3. آخر المستجدات بشأن الصراع المتمركز في قطاع غزة.....
22	الآثار على الضفة الغربية وقطاع غزة.....
24	آثار الصراع على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد العالمي.....
27	الفصل 4. تكلفة الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
27	ارتفاع كبير في تواتر وشدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
29	التداعيات المتلاحقة للصراعات على البلدان المتضررة.....
32	تؤدي الصراعات إلى خسائر في رأس المال البشري، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وتعطل سلاسل الإمداد، وتراجع الاستثمار.....
34	السلام شرط أساسي للتنمية الاقتصادية.....

36	الفصل 5. دفع عجلة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
36	نصيب الفرد من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 1970 و2019.....
39	حسابات التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
43	لتعزيز النمو في المنطقة، من الضروري زيادة معدلات التشغيل وتعزيز الإنتاجية الكلية.....
48	سد الفجوة في التشغيل بين الجنسين سيزيد نصيب الفرد من الدخل.....
51	إحداث تحوُّل في دور الدولة وحجمها لتحسين تخصيص الموارد.....
54	الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة من خلال تعزيز التجارة الدولية.....
56	شفافية البيانات لتحقيق مزيد من النمو.....
58	المراجع.....
63	الملحق.....

الأشكال

5	الشكل 1-2: المساهمات في النمو الاقتصادي العالمي.....
6	الشكل 2-2: التضخم.....
6	الشكل 3-2: مؤشّر الأسعار العالمية للسلع الزراعية المهمة في الفترة من يناير/كانون الثاني 2020 إلى سبتمبر/أيلول 2024.....
7	الشكل 4-2: الأسعار الفورية والعقود الآجلة للهيدروكربونات.....
8	الشكل 5-2: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ عام 2020.....
12	الشكل 6-2: مؤشر مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2019-2024.....
13	الشكل 7-2: تقديرات الفقر الإقليمية.....
13	الشكل 8-2: الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
17	الشكل 9-2: التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مجموعات البلدان وفق أنظمة سعر الصرف (التضخم على أساس سنوي أغسطس/آب 2024، أغسطس/آب 2023).....
19	الشكل 10-2: تعديلات التنبؤات المعنية بالقطاع الخاص لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 منذ يناير/كانون الثاني 2023.....
20	الشكل 11-2: نسبة وحجم تخفيضات تنبؤات القطاع الخاص لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 منذ يناير/كانون الثاني 2023 في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.....
21	الشكل 12-2: تباين تنبؤات القطاع الخاص كمؤشر لعدم اليقين.....
26	الشكل 1-3: أسواق الطاقة والأسواق المالية.....
26	الشكل 2-3: اضطراب حركة الشحن.....
28	الشكل 1-4: الصراعات والوفيات منذ عام 1990، حسب المنطقة.....
28	الشكل 2-4: نسبة البلدان التي تشهد صراعات حسب المنطقة منذ عام 1990.....
29	الشكل 3-4: معدل الدخول في صراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب فئة الدخل.....
30	الشكل 4-4: تقديرات الافتراض المغاير للواقع لنصيب الفرد من الدخل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد صراعات مقارنةً بمثيله في الاقتصاد الرائد.....
31	الشكل 5-4: تقديرات افتراض الوضع المغاير للواقع لنصيب الفرد من الدخل بالنسبة لمثيله في الاقتصاد الرائد في أحداث صراع مختارة.....
33	الشكل 6-4: تصنيف المخاطر المركّبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونسبة الشركات التي تواجه عدم الاستقرار السياسي.....

- الشكل 5-1: نصيب الفرد من الدخل في فئات الدخل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 1970-2019.....37
- الشكل 5-2: نصيب الفرد من الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات المتقدمة، 1970-2019.....37
- الشكل 5-3: في الخمسين عاماً الماضية، زاد نصيب الفرد من الدخل في البلدان المستوردة للنفط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من ثلاثة أضعاف... ..38
- الشكل 4-4: ... في الوقت نفسه نجد أن نصيب الفرد من الدخل في بقية البلدان النامية بالمنطقة قد تأخر أكثر عن مستواه في الاقتصاد الرائد.....38
- الشكل 5-5: في البلدان المستوردة للنفط، تباطأ نمو نصيب الفرد من الدخل بشدة؛ وفي البلدان المصدرة للنفط، كان النمو شديد التقلب.....39
- الشكل 5-6: في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتفاوت نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع تغير أسعار النفط، لكن نصيب الفرد من الاستهلاك أقل تقلباً.....42
- الشكل 5-7: الفرق بين نصيب الفرد من الدخل ونصيب الفرد من الاستهلاك، وكلاهما بالمقارنة بالاقتصاد الرائد، لا يمثل أهمية جوهرية من الناحية الكمية.....42
- الشكل 5-8: يُفسر انخفاض نسب التشغيل إلى عدد السكان وانخفاض الإنتاجية الكلية معاً معظم الفجوة في مستويات المعيشة في المنطقة التي تفصل عن مستويات الاقتصاد الرائد.....46
- الشكل 9-5: جمهورية مصر العربية تُسجل ثالث أدنى نسبة لرأس المال إلى الإنتاج من بين 180 اقتصاداً.....47
- الشكل 5-10: الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُسجل أدنى نسب التشغيل إلى عدد السكان عند مقارنتها بنظيراتها في الدخل.....47
- الشكل 5-11: مقياس الإنتاجية من طريقة الحساب/أسلوب المحاسبة (القيمة الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية) لمعظم بلدان المنطقة أعلى بكثير من المتوسط عند مقارنته بتقديرات الإنتاجية المستمدة من البيانات على المستوى الجزئي.....47
- الشكل 5-12: لم تواكب معدلات التشغيل في المنطقة الزيادات التي تحققت في سنوات الدراسة في الخمسين سنة الماضية.....49
- الشكل 5-13: تشهد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضاً من أكبر الفجوات بين الرجال والنساء في المعدلات الملحوظة للمشاركة في القوى العاملة.....49
- الشكل 5-14: يمكن لأوجه التكامل بين رأس المال والمهارات أن تضاعف المكاسب الناجمة عن سد الفجوات في التشغيل بين الجنسين مع استمرار العمال في المنطقة في اكتساب المزيد من التعليم.....50
- الشكل 5-15: يعمل في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة غير متكافئة من الرجال والنساء.....52
- الشكل 5-16: ضعف أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بأداء كل المناطق الأخرى في مجال المساواة.....53
- الشكل 5-17: قد يكون حجم القطاع العام في بعض البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كبيراً للغاية بالنسبة لمستوى كفاءة سلع النفع العام.....53
- الشكل 5-18: تنتج بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدداً قليلاً نسبياً من حيث نصيب الفرد من المقالات العلمية.....55
- الشكل 5-19: للمعارف التي يتم توليدها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثير أقل من حيث الاستشهادات مقارنة بالبلدان ذات الحجم المماثل.....55
- الشكل 5-20: ازدهرت مبتكرات المعرفة المُنتجة في المملكة العربية السعودية في الخمسة عشر عاماً الماضية، لكنها لا تزال بعيدة للغاية عن مستوى الاقتصاد الرائد (الاقتصاد الرائد = 1).....55
- الشكل 5-21: تقل معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن المتوسط في مؤشر الانفتاح على الصادرات غير النفطية، مما يشير إلى حواجز خارجية محتملة.....56
- الشكل أ-1: الميل إلى الاستهلاك في البلدان النامية المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد الرائد، 1950-2019.....63
- الشكل أ-2: الميل إلى الاستهلاك في البلدان النامية المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد الرائد، 1950-2019.....63
- الشكل أ-3: الميل إلى الاستهلاك في بلدان مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد الرائد، 1950-2019.....64
- الشكل أ-4: مؤشر سنوات الدراسة مقارنة بالمستوى المقابل في الاقتصاد الرائد، 2017.....65

الجدول

- الجدول 1-2: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 حسب إصدارات تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 10
- الجدول 2-2: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمتوقع، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري، ورصيد حساب المالية العامة في المنطقة، حسب الاقتصاد، 2025-2022..... 11
- الجدول ب1-1: توافر مسوحات استقصائية لميزانية الأسرة وإمكانية الوصول إليها لدى البنك الدولي حوالي عام 2013 وعام 2022..... 14
- الجدول 3-2: التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب الاقتصاد، 2025-2022..... 17
- الجدول ب1-4-1: بعض حلقات الصراع المختارة المشمولة في التحليل..... 32
- الجدول 5-1: تحليل نصيب الفرد من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القيم بالنسبة إلى المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد)..... 43
- الجدول 5-2: تحليل نصيب الفرد من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مُعدلاً بنسبة ريع الموارد الطبيعية (القيم بالنسبة إلى المستوى المناظر في الاقتصاد الرائد)..... 44
- الجدول 5-3: تحليل نصيب الفرد من الاستهلاك في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القيم بالنسبة إلى المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد)..... 45
- الجدول أ-1: القيم الأولية لحسابات التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة..... 64
- الجدول أ-2: إجمالي ريع الموارد الطبيعية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة، 2017..... 65

الإطارات

- الإطار 1-2: محدودية بيانات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 14
- الإطار 1-4: المنهجية المستخدمة لوضع سيناريوهات الوضع المغاير للواقع في غياب الصراع..... 31
- الإطار 2-4: مفارقة التعافي الاستثنائي في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية..... 35
- الإطار 1-5: حسابات التنمية (محاسبة التنمية)..... 40
- الإطار 2-5: ارتفاع مشاركة الإناث في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية..... 50

شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. وكتب هذه الطبعة من التقرير روبرتا غاتي (رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، وجيسيكا توريس (رئيسة فريق العمل)، ونيللي الملاح، وجيانلوكا ميلي، ودييغو فاوريس، ومنة الله إمام موسى، وإلياس سوفانوف.

ويعرب فريق العمل عن عظيم شكره وامتنانه لكل من أوسمان ديون، نائب الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على توجيهاته الإستراتيجية، وستيفان كويرلي، وندير محمد، وفادية م. سعادة، وأحمدو مصطفى ندياي، وصفاء الطيب الكوجلي، وكليز كفوري، وجبريلا أدامو عيسى، وماريا صراف، وكليلا رونتوياني، وعبد الله ساي على تعليقاتهم وآرائهم المفيدة.

كما يتوجه الفريق بالشكر الجزيل للمشورة الفنية التي قدمها تشانغ تاي هسيه (أستاذ الاقتصاد المرموق بكلية بوث للأعمال بجامعة شيكاغو) وزميلينا في مجموعة البنك الدولي آرت كراي، ودانيال ليدرمان.

وقد تلقى الفريق مدخلات وآراء تحليلية مهمة ودعمًا وتعليقات من العديد من الزملاء، بما في ذلك فريق الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، برئاسة إريك لو بورنييه: زيليكو بوجيتيك، وسارة النشار، وفاطمة العشماوي، وديما كريم، ونور ناصر الدين، ورامي إبراهيم فرج عرابي، وعاليف أوليا رضا، وسارة سامي فريد سامي، وزينة الشركس، ومحمد العكاوي، ولوان زهاو، وخالد الحمود، وسيريل ديسبوتس، وأشواق ناطق مسيح، وياسمين عثمان، وديدرو غاي إستينغ ساندجونغ تومي، وماجد كاظمي، وماسيميليانو كالي، وخافيير دياز كاسو، ودانيال برينز، ومحمد خداداد شطا. كما يعرب الفريق عن امتنانه للمعلومات التقييمية والمدخلات والآراء التحليلية التي تلقاها من زملائنا الذين أعدوا تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ناوتاكا سوغاوارا، ونيكييتا بيريفالوف، وباولو أغنولوتشي، ومن زملائنا في قطاع الممارسات العالمية للفرق والإنصاف آلان فوكس، وعزيز أتامانوف، ولورا ليليانا مورينو هيريرا. ويعرب الفريق أيضاً عن جليل شكره وامتنانه للملاحظات والآراء التقييمية التي قدمها زملائنا في مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هارون أوندر، وهدي عاصم، ورنا لطفي، ويلي بغدادي، وفيدريكو بينيت، وعاصف إسلام، وإرنست جون سيرجنتي.

وقدمت سيرين جويد المشورة في الوقت المناسب بشأن الرسائل أثناء المراحل النهائية من إعداد هذا التقرير. ونشكر جيمس ل. رو جونيور على تحرير المخطوطة، وجيهان الخوري رودير على تصميم الغلاف، وبودي ويراسمو على أعمال التنضيد. وكل التقدير للمساعدة التي قدمتها وحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة بإدارة الحلول المؤسسية الشاملة في البنك الدولي. وقدمت أسماء صالح الهنشلي، وهيران جيتاتشو نجاتو الدعم الإداري الممتاز.

الاختصارات

الضفة الغربية وقطاع غزة	PSE	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	IRN	الاقتصادات المتقدمة	AEs
جدول بن وورلد	PWT	العراق	IRQ	الإمارات العربية المتحدة	ARE
الفترة ربع السنوية	Q	الأردن	JOR	المتوسط	Avg
قطر	QAT	الكويت	KWT	البحرين	BHR
البحث والتطوير	R&D	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	LAC	مليار	bln
تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي	REO	لبنان	LBN	مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	COVID-19
الجانب الأيمن (المحور الأيمن)	RHS	ليرة لبنانية	LBP	مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
التصنيفات العالمية لمؤسسة ستاندرد آند بورز	S&P	ليبيا	LBY	السنة التقويمية	CY
منطقة جنوب آسيا	SA	البلدان منخفضة الدخل	LIC	جيبوتي	DJI
المملكة العربية السعودية	SAU	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	LMIC	البلدان النامية المصدرة للنفط	DOE
مؤشر الاستشهاد العلمي / مؤشر الاقتباس العلمي	SCI	الغاز الطبيعي المسال	LNG	البلدان النامية المستوردة للنفط	DOI
طريقة الضبط المصنعة	SCM	لوغاريتمي	log	الجزائر	DZA
المؤسسات المملوكة للدولة	SOEs	المغرب	MAR	تقديرات (ق)	e
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	SSA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	EAP
فهرس الاقتباس للعلوم الاجتماعية	SSCI	تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MEU	منطقة أوروبا وآسيا الوسطى	ECA
الجمهورية العربية السورية	SYR	مليون وحدة حرارية بريطانية	MMBtu	البنك المركزي الأوروبي	ECB
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	TFP	مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MNACE	جنيه مصري	EGP
تونس	TUN	تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفرق	MPO	جمهورية مصر العربية	EGY
الولايات المتحدة	U.S.	مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (ع/م) غير متاح	N/A	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	EMDEs
مجموعة بيانات الأحداث المسندة جغرافياً لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات	UCDP GED	منطقة أمريكا الشمالية	NA	ما عدا/باستثناء	ex-f
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	UMIC	شركة نيبون للكهرباء اليابانية (ع/م) غير معروض	NP	تنبؤات (ن)	f
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	UN OCHA	بيانات الأرقام الصناعية للأضواء الليلية	NTL	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	FAO
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD	البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	FCS
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	UNICEF	عمان	OMN	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	FDI
دولار أمريكي	US\$	منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)	OPEC	مشاركة الإناث في القوى العاملة	FLFP
الولايات المتحدة الأمريكية	USA	أوبك والبلدان الأخرى المنتجة للنفط	OPEC+	النقد الأجنبي	FX
ضريبة القيمة المضافة	VAT	نقاط مئوية	p.p.	السنة المالية	FY
المؤشر العالمي لحاويات الشحن	WCI	السلطة الفلسطينية	PA	مجلس التعاون الخليجي	GCC
تقرير عن التنمية في العالم	WDR	مراكز الرعاية الصحية الأولية	PHCs	إجمالي الناتج المحلي	GDP
منظمة الصحة العالمية	WHO	منصة الفقر وعدم المساواة	PIP	تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية	GEP
على أساس سنوي	y/y	تبادل القوة الشرائية	PPPs	الحكومة الإسرائيلية	GoI
الجمهورية اليمنية	YEM			البلدان مرتفعة الدخل	HICs
				مؤشر هيرش	h-index
				وحدة العناية المركزة	ICU
				الوكالة الدولية للطاقة	IEA
				الإحصاءات المالية الدولية	IFS
				صندوق النقد الدولي	IMF
				التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي	IPC

توطئة

يصدر عدد أكتوبر/تشرين الأول 2024 من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة. فالصراع المستمر في الشرق الأوسط يسبب معاناة عميقة للمنطقة في الوقت الراهن؛ إذ يحصد أرواح البشر، ويتسبب في خسائر فادحة للمجتمعات والاقتصادات، وتتجاوز تداعياته كثيراً المناطق المتضررة على نحو مباشر. وفي مواجهة هذا الصراع، فإن ما يمكن بناؤه قليل للغاية- وما يمكن خسارته كبير للغاية. أما في البنك الدولي فنحن نعلم أن السلام شرط أساسي للتنمية.

وهذا الصراع تتجاوز تكلفته ما يمكن للمؤشرات الاقتصادية الشائعة أن تقيسه، غير أن المؤكد أنه يؤدي إلى خسائر اقتصادية فورية، فضلاً عن آثار ضارة طويلة الأجل على التنمية. وتشمل هذه الآثار خسائر رأس المال البشري، ونزوح السكان وتهجيرهم، وتدمير المساكن والبنية التحتية والصناعات. أما التداعيات الاقتصادية فهي بعيدة المدى. ويظهر التقرير أنه لو لم يوجد الصراع، لكان من الممكن أن يزيد نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتضررة من الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 45% في المتوسط بعد سبع سنوات من نشوئه. ونحن إذ نتطلع إلى الفرص التي تلوح في الأفق، علينا أولاً أن نعترف ونقر بأن السلام والاستقرار يوفران الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه مستقبل مستدام.

وحتى يتسنى إطلاق الطاقات الكامنة للمنطقة، علينا تغيير وجهات النظر وإدراك أن التنمية ليست مجرد تحد يواجه المنطقة، بل فرصة لتعبئة موارد بشرية هائلة من أجل نموها ورخائها، بل من أجل نمو ورخاء المجتمع العالمي أيضاً. ونوافذ هذه الفرص مفتوحة على مصراعها.

ويحلل التقرير المجالات المهمة للتحرك من أجل تعزيز النمو والرخاء على نحو شامل للجميع. ومن أهم هذه المجالات تحسين تخصيص المواهب في سوق العمل، والاستفادة من الموقع الإستراتيجي للمنطقة، وتشجيع الابتكار. ومن شأن سد الفجوة بين التشغيل بين الجنسين، وإعادة النظر في دور القطاعين العام والخاص، وتسهيل نقل التكنولوجيا من خلال التجارة مساعدة المنطقة على تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام.

ويمكن للبلدان تخصيص مواهبها على نحو أفضل في سوق العمل والاستفادة من موقعها الإستراتيجي لتعزيز الابتكار وتحقيق استدامة النمو. والتقرير واضح في هذا الشأن، فلقد أضر سوء تخصيص المواهب بمستويات المعيشة، وقد يكون القطاع العام مُستقرباً للكثير من المواهب بعيداً عن القطاع الخاص، وبناءً عليه، فإن إعادة توزيع المواهب من القطاع العام إلى القطاع الخاص يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية الكلية تصل إلى 46%.

ومن الأساسيات الواضحة في التقرير أيضاً ضرورة شمول النساء كي تزدهر الاقتصادات. فنسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة حالياً تبلغ 19%، وبحسب التقديرات الواردة في التقرير، فإن سد الفجوة بين الجنسين في التشغيل يمكن أن يزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 51% في متوسط اقتصادات المنطقة. ويمكن أن تحقق مكاسب الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة بوتيرة سريعة على أرض الواقع. فقد أجرت المملكة العربية السعودية إصلاحات أزالَت المعوقات، وخلقت بيئة أكثر ملاءمة لدخول المرأة سوق العمل، وأدى ذلك إلى زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة من 22% إلى 35% في بضع سنوات. وأطلق الأردن أول برنامج شامل في المنطقة لحل مشكلات مثل النقل الآمن ورعاية الأطفال والتدريب على نحو شامل لفتح الآفاق لفرص اقتصادية جديدة للنساء.

وشرعت بلدان كثيرة في المنطقة بالفعل في المضي على هذا المسار من خلال الإصلاحات والاستثمارات والمبادرات الناجحة. وعلى مستوى مجموعة البنك الدولي، سنسخر ما لدينا من معارف ومساعدات فنية وتمويل وشراكات بأقصى طاقتها دعماً للتحويل نحو بناء مستقبل أفضل.

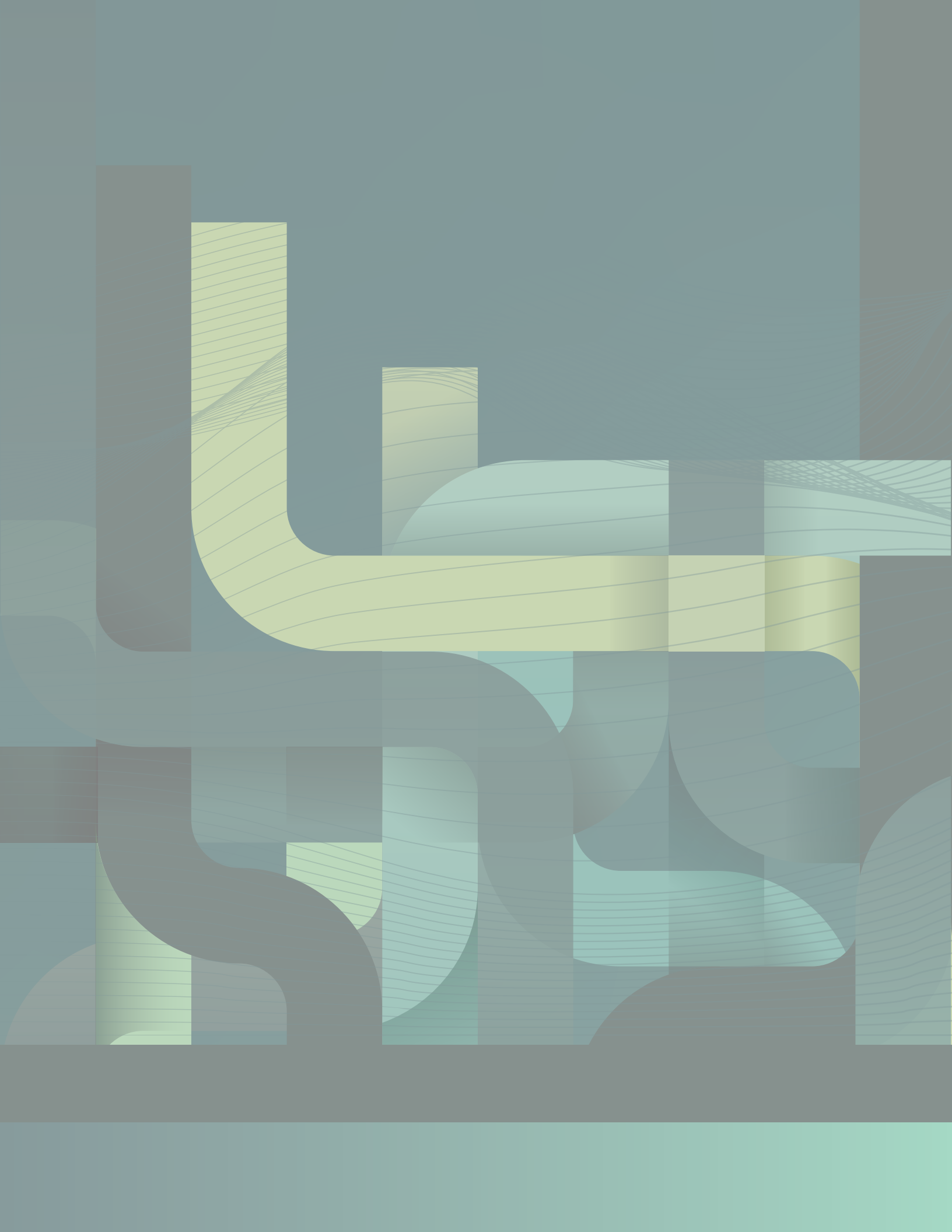
لقد وصلنا الآن إلى لحظة محورية، فالمنطقة والعالم يواجهان تحديات متعددة الأوجه وبالغة التعقيد، تحديات تتجاوز كل الحدود، وتستلزم منا الترابط. ومن ثم، علينا إعادة تصوّر أساليب العمل وتوسيع نطاق العمل الجماعي إذا أردنا تلبية الاحتياجات، والسعي نحو تحقيق الطموحات لخلق مستقبل يليق بجميع شعوب المنطقة.

أوسمان ديون

نائب رئيس البنك الدولي

لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي



الفصل 1. عرض عام

تتخلف اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن اللحاق ببقية العالم. فلم يزد متوسط نصيب الفرد من الدخل في المنطقة إلا بنسبة 62% خلال الخمسين عاماً الماضية. وبالمقارنة، وعلى مدى الفترة نفسها بلغت هذه الزيادة 4 أضعاف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وضعفين في الاقتصادات المتقدمة. ولم يتفاد سوى عدد قليل من الاقتصادات النامية في المنطقة التباعد أكثر وأكثر عن مستويات المعيشة في البلدان الغنية (ما يسميه الاقتصاديون الاقتصادات الرائدة)، أما بلدان المنطقة التي اندلعت فيها الصراعات فقد تسارعت خطاها في الاتجاه الخاطئ. وللوصول حتى إلى نصف مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد الرائد حالياً، سيتعين أن ينمو نصيب الفرد من الدخل في المنطقة بمعدل متوسط قدره 3.8% سنوياً على مدى العقود الثلاثة المقبلة. ومع أن الأداء الحالي للنمو يقل كثيراً عن هذا المعدل، وتعاني المنطقة من ضغوط الهشاشة والصراع وعدم اليقين، فمن الممكن تحقيق مستقبلاً أكثر ازدهاراً من أجل المنطقة.

ويركز هذا الإصدار من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النمو من منظور طويل الأجل ومن منظور قصير الأجل. وفي المقام الأول يقدم ملخصاً للاتجاهات الاقتصادية الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك آخر المستجدات لتأثير الصراع المتمركز في قطاع غزة على المنطقة والاقتصاد العالمي في الوقت الراهن. ثم يتطرق التقرير إلى تحليل العوامل التي تُشكّل إمكانات النمو في المنطقة على المدى الطويل، مع إيلاء اهتمام خاص للأثار المستمرة للصراع. والنتائج واضحة جلية، فالسلام شرط مسبق للحاق بركب الاقتصاد الرائد، لأن الصراع قد يُقوّض عقوداً من التقدم، ويؤخر مسيرة التنمية الاقتصادية لعدة أجيال. وما يدعو إلى التفاؤل هو أن المنطقة يمكنها تعزيز النمو على نحو كبير من خلال تحسين تخصيص المواهب في سوق العمل، والاستفادة من موقعها الإستراتيجي، وتشجيع الابتكار. ويمكن لسد الفجوة في التشغيل بين الجنسين، وإعادة النظر في تأثير القطاع العام، وتسهيل نقل التكنولوجيا من خلال التجارة في ظل تحسين جودة البيانات وشفافيتها، أن تساعد المنطقة على المضي قدماً. والفرصة لا تزال سانحة أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نمو هش

في عام 2024، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.2%، وهي زيادة متواضعة من 1.8% في عام 2023. ويخفي هذا الارتفاع الطفيف في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تفاوتات مهمة داخل المنطقة، وهو ارتفاع تقوده دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير التنبؤات إلى ارتفاع معدل النمو من 0.5% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024. ومن المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو في جميع البلدان النامية بالمنطقة. وفي البلدان النامية المستوردة للنفط، سيتباطأ النمو من 3.2% في عام 2023 إلى 2.1% في عام 2024، حيث تمتد تداعيات الصراع الدائر بشكل مباشر إلى بعض البلدان وتؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة من قبل في بلدان أخرى. وستراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان النامية المصدرة للنفط من 3.2% في عام 2023 إلى 2.7% في عام 2024.

على مدى العام الماضي، شهدت تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024 تخفيضاً كبيراً، وكان أكبر تخفيض للبلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والمتأثرة بالصراعات. وتُعزى هذه التخفيضات جزئياً إلى تمديد العمل بتخفيضات إنتاج النفط التي قررتها أوبك+ وزيادة حالة عدم اليقين بسبب الصراع المتمركز في قطاع غزة. وازداد التباين بين الجهات المعنية بالتنبؤ من القطاع الخاص، وهو مقياس لعدم اليقين، بنسبة 13% في المنطقة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويتناقض هذا بشدة مع الاتجاه النزولي الملحوظ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى والبلدان مرتفعة الدخل. وفي سبتمبر/أيلول 2024، بلغت حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريباً ضعفي ما هي عليه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

التداعيات الاقتصادية للصراع المتمركز في قطاع غزة

في خضم أزمة إنسانية متفاقمة، توقف اقتصاد قطاع غزة بشكل شبه تام، مع انكماش هائل نسبته 86% في الربع الثاني لعام 2024. وفي الضفة الغربية، انكمش الاقتصاد أيضاً بنسبة 23% في الربع الثاني من عام 2024، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تشديد القيود على الحركة والانتقال وخفض الاستهلاك، والأزمة الحادة التي تواجه المالية العامة. ونتيجة لزيادة الاستقطاعات التي تجربها إسرائيل على تحويلات إيرادات المقاصة، وتراجع حصيلة الضرائب المحلية، تواجه السلطة الفلسطينية فجوة تمويلية تبلغ 1.86 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وفقاً لما ذكرته مصادر رسمية في السلطة الفلسطينية، أي أكثر من ضعف الفجوة في عام 2023.

وفي الاقتصادات المجاورة، أدّى الصراع إلى إضعاف النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال بسبب تراجع عائدات السياحة (على سبيل المثال، انخفاض عدد السائحين الوافدين إلى الأردن بنسبة 6.6% حتى أغسطس/آب 2024، على أساس سنوي) وإيرادات المالية العامة (على سبيل المثال، انخفاض بنسبة 62% في إيرادات قناة السويس في جمهورية مصر العربية في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023). وبينما كان هذا العدد من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وشك الطبع والإصدار، أدى تصاعد الصراع في لبنان إلى زيادة في الخسائر البشرية والاقتصادية، وسيحدد المدى الكامل لآثار هذا التصعيد على لبنان والمنطقة من خلال المسار المستقبلي للصراع.

على الصعيد العالمي، أظهرت أسواق الطاقة والأسواق المالية حتى الآن قدرة على الصمود. وعلى الرغم من بعض التقلبات المبكرة وقصيرة الأجل، انخفضت الأسعار الفورية والعقود الآجلة للنفط انخفاضاً كبيراً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 وسط قوة المعروض ومخاوف بشأن ركود الطلب. وأدت تعطيلات النقل البحري، لا سيما عبر قناة السويس، إلى زيادة أوقات الشحن والأسعار الفورية، حيث ارتفعت أسعار الشحن من أربعة إلى خمسة أضعاف بحلول أغسطس/آب 2024 مقارنة بمستوياتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2023. ومع انخفاض الطلب العالمي، وزيادة أحجام الناقلات، وثبوت الأسعار التعاقدية، لم تتقل الزيادة في تكاليف الشحن إلى المستهلكين حتى الآن.

ظلال ثقيلة للصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يُسلط الصراع المتمركز في قطاع غزة الضوء على اتجاه أوسع نطاقاً لتصاعد العنف في المنطقة. وحدثت زيادة قدرها أكثر من الضعفين في حلقات الصراع وستة أضعاف في حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الوفيات العالمية المرتبطة بالصراع منذ تسعينيات القرن العشرين.

وتجاوزت تكلفة الصراع ما يمكن أن تقيسه المؤشرات الاقتصادية الشائعة. ومع ذلك، تؤدي الصراعات بكل تأكيد إلى خسائر اقتصادية فورية وقد تكون لها آثار ضارة طويلة الأجل على التنمية. وتنبع هذه النواتج من خسائر رأس المال البشري، والنزوح القسري، وتدمير البنية التحتية المادية، ومختلف أشكال الفوضى الاقتصادية، بما في ذلك تعطل سلاسل الإمداد. ويظهر تحليل يستند إلى أسلوب الضبط المصطنع في هذا التقرير أنه لو لم يوجد الصراع، لكان من الممكن أن يزيد نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتضررة من الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 45% في المتوسط بعد سبع سنوات من نشوبه. وتعادل هذه الخسارة قيمة 35 سنة من التقدم في المنطقة.

آفاق مستقبل أكثر رخاءً في المنطقة

على الرغم من التحديات الحالية التي تواجه المنطقة، هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة في المنطقة. ويمكن للبلدان تخصيص مواهبها على نحو أفضل في سوق العمل والاستفادة من موقعها الإستراتيجي لتعزيز الابتكار وتحقيق استدامة النمو.

ولقد أضر سوء تخصيص المواهب، سواء داخل القوى العاملة أو خارجها وبين القطاعين العام والخاص، بمستويات المعيشة في المنطقة. وعلى مدى الخمسين عاماً الماضية، زادت معدلات الالتحاق بالمدارس في المنطقة زيادة سريعة، لا سيما في صفوف النساء، لكن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة ظلت راكدة. ومن شأن سد فجوات التشغيل بين الجنسين في المنطقة أن يؤدي إلى زيادة بنسبة 51% في نصيب الفرد من الدخل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التشغيل في القطاع العام في المنطقة إلى مزاحمة التشغيل في القطاع الخاص، لا سيما بالنسبة للنساء. وعندما تدخل النساء سوق العمل، فإنهن يعملن على الأرجح في القطاع العام. وتعد نسبة تشغيل الإناث في القطاع العام في المنطقة (37%) هي الأكبر في العالم، فهي تقترب من ضعفي مثلتها في أوروبا وآسيا الوسطى - وهي ثاني أكبر نسبة في العالم.

علاوة على ذلك، فالقطاع العام قد يستقطب الكثير من المواهب بعيداً عن القطاع الخاص، بدون ترجمة ذلك إلى تحسين في سلع النفع العام والخدمات. ويمكن أن يؤدي إعادة تخصيص المواهب إلى القطاع الخاص إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية الكلية تتراوح من 5% إلى 9% في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتونس وجمهورية مصر العربية والأردن، وإلى حوالي 45% في الجزائر والعراق.

وقد تحقق المكاسب المتأتمية من الإصلاحات سريعاً. وابتداءً من عام 2016، على سبيل المثال، أزالَت السعودية الحواجز التي كانت تمنع النساء من المشاركة في جميع المهن وقيادة السيارات وتحسين سبل الحصول على إجازة وضع (أمومة). وحظيت هذه التغييرات بدعم من برامج عززت فرص تشغيل المرأة، مثل خدمات التوظيف، والتدريب، ورعاية الطفل. وأدت أيضاً إلى تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لانضمام المرأة إلى القوى العاملة. ويرجح أن تكون هذه الإصلاحات قد أسهمت في زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، التي ارتفعت من 22% في عام 2016 إلى 35% في عام 2023.

وفي نهاية المطاف، وحتى يتسنى تعزيز المزيد من مكاسب الإنتاجية، يمكن لبلدان المنطقة الاستفادة من موقعها للوصول إلى المعارف والتكنولوجيا الرائدة من خلال زيادة التجارة الدولية. وتتخلف المعارف المنتجة في المنطقة حالياً من حيث تأثيرها وحداتها. ويمكن للتجارة الدولية، وما يصاحبها من آثار التكنولوجيا والمعارف، أن تكون بمثابة أداة لتعزيز الإنتاجية الكلية. وقد يساعد تحسين جودة البيانات وشفافيتها في المنطقة على إزالة المشكلات والاختناقات التي تعوق نشر التكنولوجيا، وتسهيل زيادة أنشطة طرح الأفكار وتداولها وتحسينها.

ولا يزال أمام المنطقة شوطٌ طويلٌ يتعين أن تقطعه، لكن أمامها أيضاً فرصاً سانحة كبيرة ينبغي أن نغتنيها.

الفصل 2. آفاق الاقتصاد الكلي

النتائج الرئيسية

- يشهد الاقتصاد العالمي حالة من الاستقرار بعد عدة سنوات من الصدمات السلبية، لكن آفاق المستقبل لا تزال ضعيفة، مع بلوغ معدل النمو 2.6% دون تغيير منذ العام الماضي.
- تراجع التضخم العالمي منذ أن بلغ مستويات الذروة في عام 2022، لكن عملية خفض التضخم كانت أبطأ مما كان متوقعاً على مستوى العالم.
- تذبذبت أسعار النفط خلال عام 2024 بسبب زيادة التوترات الجيوسياسية، وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول من المتوقع أن تكون أقل قليلاً في عام 2024 مما كانت عليه في عام 2023.
- من المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً بنسبة 2.2% في عام 2024. ومع ذلك، لا تزال آفاق المستقبل ضعيفة وتكشف عن تفاوتات كبيرة داخل المنطقة: نمو أسرع في دول مجلس التعاون الخليجي - وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في السابق - وتباطؤ وتيرة النمو في البلدان النامية بالمنطقة، وزيادة الانكماش الاقتصادي في البلدان التي تعاني من أحد أشكال الصراع أو الهشاشة.
- من المتوقع أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 1.9% في عام 2024. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط 2.7% في عام 2024 و 2.1% في البلدان النامية المستوردة للنفط.
- تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالة مرتفعة من الضبابية وعدم اليقين، وتزداد هذه الحالة مع مخاطر الركود بسبب الصراع في الشرق الأوسط المتمركز في قطاع غزة، وتصاعده وتداعياته السلبية التي تُؤثّر على البلدان المجاورة وسيركز الفصل 3 من هذا التقرير على ذلك.

السياق الاقتصادي العالمي

النمو الاقتصادي العالمي: الاقتصاد العالمي في حالة من الاستقرار لكن آفاق المستقبل لا تزال ضعيفة

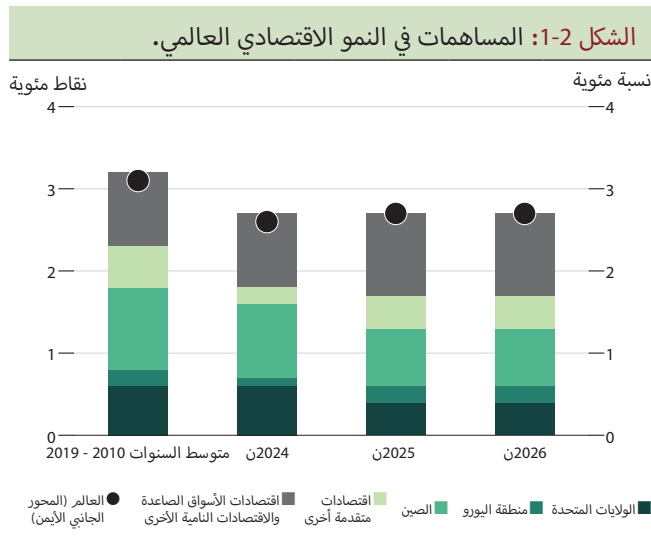
يشهد الاقتصاد العالمي حالياً استقراراً بعد أن عصفت به صدمات سلبية على مدار عدة سنوات. ووفقاً لتنبؤات البنك الدولي في يونيو/حزيران 2024، من المتوقع أن يظل معدل النمو الاقتصادي العالمي دون تغيير عند 2.6% هذا العام. ويُعزى هذا المعدل إلى تباطؤ نمو الاستثمار بسبب السياسات النقدية التقييدية وتراجع نمو الاستهلاك، الذي تباطأ مع تراجع المدخرات التي تراكمت أثناء الجائحة وانخفاض إنفاق المالية العامة من جانب الحكومة (البنك الدولي، 2024أ).

وقد عدّل البنك الدولي قليلاً تنبؤاته للنمو العالمي لعام 2024 بالزيادة، من 2.4% في يناير/كانون الثاني إلى 2.6% في يونيو/حزيران (البنك الدولي، 2024أ، 2024ب). ويعكس هذا التسارع الطفيف لوتيرة النمو الاقتصادي العالمي في المقام الأول استمرار توسع الاقتصاد الأمريكي (الشكل 2-1).

وفي عام 2025، من المتوقع أن يزيد معدل النمو الاقتصادي العالمي قليلاً إلى 2.7% في أعقاب تخفيف حذر للسياسة النقدية - وهو ما يدعم النشاط الاقتصادي في كلٍ من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - إلى جانب التحسينات المتواضعة في التجارة والاستثمار.

ومع ذلك، على مدى فترة التنبؤات (2024-2026)، من المتوقع أن يكون النمو أقل بمقدار نصف نقطة مئوية عن المتوسط في الفترة من 2010 إلى 2019 (الشكل 2-1).¹ ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بوتيرة أبطأ بكثير خلال الفترة 2024-2026 مقارنة بالعدد السابق للجائحة، وإن كان مع تباين أنماط النمو.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة 1.5% في عام 2024، دون تعبير عن مستواه في عام 2023، مما يعكس ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو واليابان، وهو الضعف الذي ستم معاوضته بنمو قادر على الصمود في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.7% في عام 2025 و1.8% في عام 2026 - مع استقرار النمو في منطقة اليورو واليابان، في حين يتباطأ النمو في الولايات المتحدة.



المصدر: البنك الدولي. تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2024. ملاحظة: ن = تنبؤات؛ تُحتسب إجماليات الناتج المحلي باستخدام الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي وأسعار صرف السوق في السنوات 2010-2019.

ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى 4% في عام 2024، من 4.2% في عام 2023، وأن يكون في نطاق 4% خلال الفترة 2025-2026. ويعكس هذا التباطؤ عوامل خاصة ببعض الاقتصادات الكبيرة - لا سيما تباطؤ النمو في الصين وضعف النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية بسبب ضعف الطلب العالمي. ومن المتوقع أن يتراجع النمو في الصين إلى 4.8% في عام 2024 من 5.2% في عام 2023، وأن يواصل الانخفاض إلى 4.1% في عام 2025 وإلى 4% في عام 2026 بسبب ضعف نمو الاستثمار واستمرار ركود قطاع العقارات. كما من المتوقع أن تنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ماعدا الصين، بنسبة 3.5% في عام 2024، وأن تكون حول 3.9% خلال الفترة 2025-2026، وهو تحسن طفيف من 3.4% في عام 2023 (الشكل 2-1). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة في الاقتصادات الهشة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل وتلك التي تشهد مستويات عالية من الصراع والعنف، حيث تراجعت آفاق النمو بشدة منذ يناير/كانون الثاني 2024.

التضخم العالمي وأسعار الفائدة: انحسار التضخم مع وتيرة أبطأ من المتوقع لمعدلات خفض التضخم

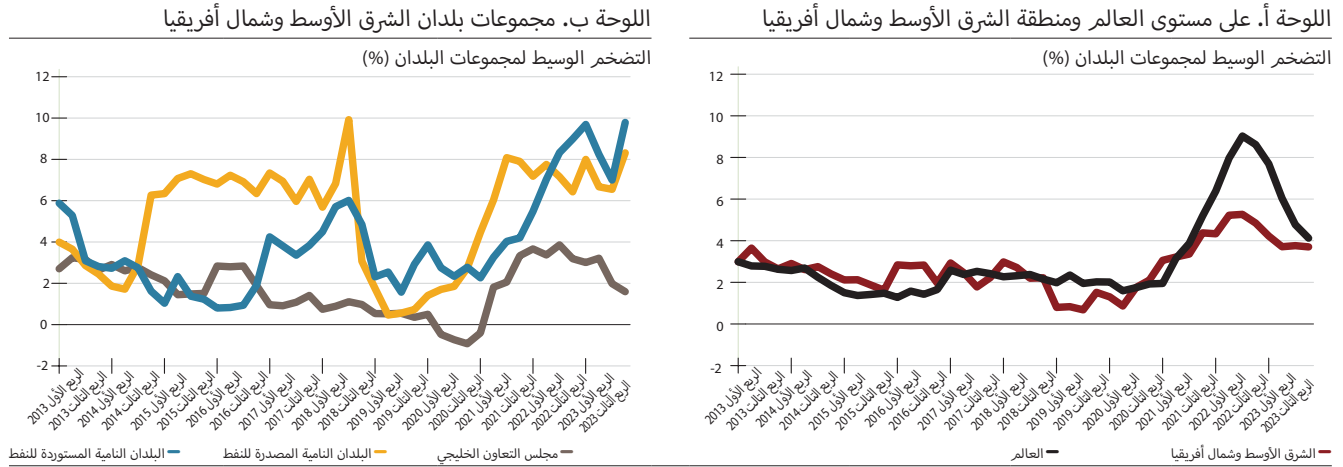
انخفض التضخم العالمي عن مستويات الذروة التي شهدتها في عام 2022. ففي الربع الأخير من عام 2023، بلغ التضخم العالمي 4.1%، منخفضاً من ذروته البالغة 9% في الربع الثالث من عام 2022 (الشكل 2-2، اللوحة أ). ومع ذلك، لا يزال التضخم أعلى من المستوى المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة وفي نحو 25% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي لديها مستويات مستهدفة للتضخم. وفي الاقتصادات المتقدمة، يبدو أن تراجع التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية قد استقر في حين لا يزال التضخم في أسعار الخدمات الاستهلاكية مرتفعاً. وفي الولايات المتحدة، أدى النشاط الاقتصادي القوي والزيادات السريعة في تكاليف المساكن إلى استمرار ارتفاع أسعار الخدمات، وعلى نطاق أوسع - معدل التضخم الأساسي² في الأشهر الأخيرة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، على الرغم من استمرار تراجع التضخم العام، فإن التضخم الأساسي المرتفع باطراد - مدفوعاً بأسعار الخدمات ومنها المساكن - يشبه إلى حد كبير الوضع في الاقتصادات المتقدمة (البنك الدولي، 2024أ).

ووفقاً لتنبؤات البنك الدولي الصادرة في يونيو/حزيران 2024، من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي إلى 3.5% في عام 2024، وأن يواصل انخفاضه إلى 2.9% في عام 2025، وأن يستقر عند 2.8% بنهاية عام 2026 - وهو سيناريو يتسق إلى حد كبير مع المستويات المستهدفة للبنوك المركزية. ومع ذلك، فإن التضخم على مستوى العالم يتراجع بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في السابق. ومن المرجح أن تتبع الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نهجاً حذراً في تخفيف السياسات النقدية، فُتُبقي أسعار الفائدة أعلى من مستويات ما قبل

1 مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، تراجع النمو بشكل خاص في البلدان التي شهدت معدلات تضخم مرتفعة (البنك الدولي، 2024أ).
2 يستعد التضخم الأساسي أسعار الغذاء والوقود المتقلبة من مؤشر أسعار المستهلكين.

الجائحة. وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة أكثر من ضعفي متوسطها في الفترة من 2000 إلى 2019 خلال السنوات المقبلة (البنك الدولي، 2024أ). وفي الوقت الحالي، بدأت الاقتصادات الكبرى، بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي ومجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، في تخفيف أسعار الفائدة بحذر.³

الشكل 2-2: التضخم



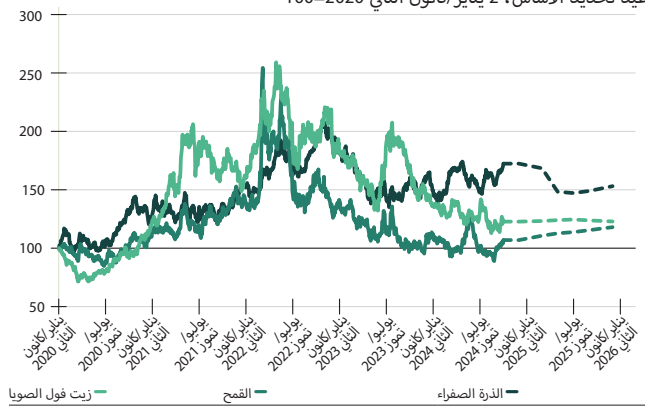
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا= الجزائر والبحرين وجمهورية مصر العربية و الجمهورية الاسلامية الإيرانية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية. البلدان النامية المصدرة للنفط = الجزائر والجمهورية الاسلامية الإيرانية والعراق وليبيا. البلدان النامية المستوردة للنفط = جمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. تشمل كل المجموعات نفس البلدان لكل فترة. ومن الربع الأول لعام 2013 إلى الربع الثالث لعام 2023، يضم العالم 132 بلداً منها 15 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالنسبة للربع الرابع من عام 2023، يضم العالم 128 بلداً منها 14 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تضخم أسعار الغذاء: انخفاض أسعار السلع الزراعية ولكنها لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2025

الشكل 3-2: مؤشّر الأسعار العالمية للسلع الزراعية المهمة في الفترة من يناير/كانون الثاني 2020 إلى سبتمبر/أيلول 2024.

أعيد تحديد الأساس، 2 يناير/كانون الثاني 2020=100



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناء على بيانات قاعدة بلومبرج إل بي.

ملاحظة: السلع المعروضة هي لعقود الذرة الصفراء الأمريكية (الذرة) والقمح الأمريكي وزيت فول الصويا الأمريكي. تشير الخطوط المتصلة إلى سعر التعامل الفوري لكل سلعة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024؛ وتظهر الخطوط المنقطّة أسعار العقود الآجلة في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024. ويعكس الخط الأسود الأفقي خط أساس قيمته 100 في 2 يناير/كانون الثاني 2020.

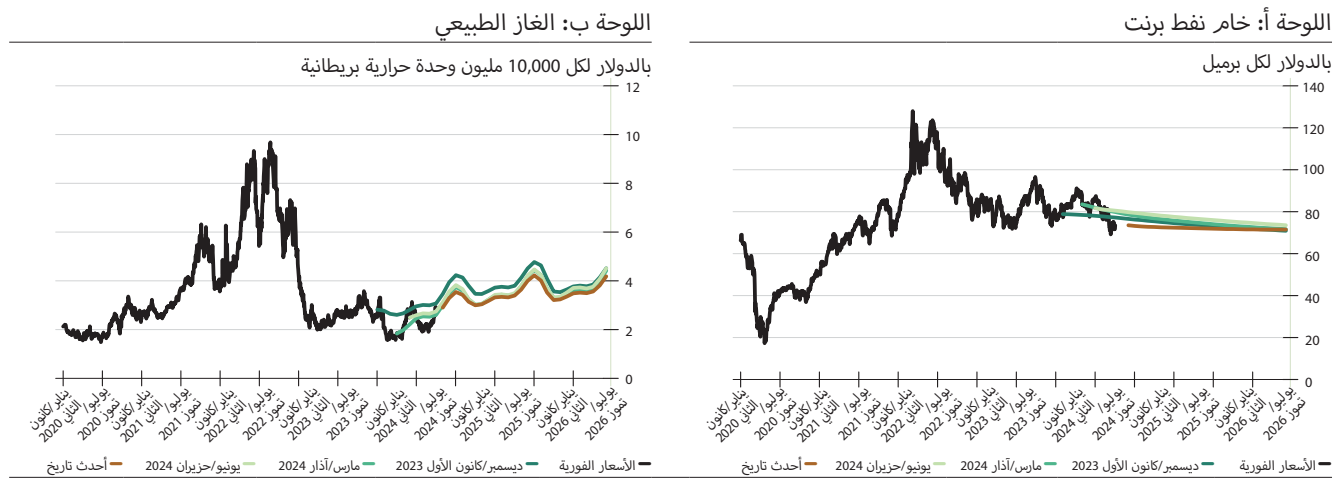
انخفضت أيضاً أسعار السلع الزراعية عن مستوياتها المرتفعة في عام 2022. فقد هبطت أسعار الذرة الصفراء الأمريكية والقمح الأمريكي وزيت فول الصويا الأمريكي باطراد في النصف الأول من عام 2023. وزادت تقلباتها خلال الفترة من يوليو/تموز إلى أغسطس/آب 2023 قبل أن تتراجع في الربع الأخير من عام 2023 وخلال عام 2024 (الشكل 2-3). وعلى الرغم من انخفاض تضخم أسعار المستهلكين للمواد الغذائية، تشير التقديرات إلى أن انعدام الأمن الغذائي الحاد قد تضاعف في أنحاء العالم منذ عام 2019 (البنك الدولي، 2024أ). واعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024، تشير العقود الآجلة إلى أنه من المتوقع أن تظل أسعار جميع السلع الزراعية أعلى من مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2025 (الشكل 2-3). ولم يعد سوى سعر القمح الأمريكي لفترة وجيزة إلى مستويات ما قبل الجائحة بين يوليو/تموز وأغسطس/آب 2024 قبل أن يرتفع مرة أخرى ليتجاوز مستويات ما قبل الجائحة.

3 في 18 سبتمبر/أيلول 2024، خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي سعر الفائدة القياسي على ودائع بنوك الاحتياطي الفيدرالي بمقدار 50 نقطة أساس إلى ما بين 4.75% و5%. وفي 18 سبتمبر/أيلول 2024، خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على الإيداعات بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.5% لتخفيف قيود السياسة النقدية.

إنتاج النفط والطلب العالمي: تقلبات أسعار النفط خلال عام 2024

وفي عام 2024، من المتوقع أن يكون متوسط أسعار النفط أقل قليلاً مما كان عليه في عام 2023. وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول، بلغ المتوسط التقديري للسنة التقويمية 2024 (استناداً إلى الأسعار الفورية والعقود الآجلة) 81 دولاراً للبرميل، وهو أقل قليلاً من المتوسط البالغ 83 دولاراً في عام 2023، وأقل بكثير من المتوسط البالغ 100 دولار للبرميل في عام 2022. وقد تذبذبت أسعار النفط في عام 2024، إذ سجّلت زيادة كبيرة في أبريل/نيسان 2024 وبلغت 88 دولاراً بسبب تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، لكنها تراجعت منذ ذلك الحين (الشكل 2-4، اللوحة أ). وفي 1 أكتوبر/تشرين 2024، كانت أسعار النفط حول 73.6 دولاراً للبرميل. وتشير العقود الآجلة للنفط، في 1 أكتوبر/تشرين 2024، بشكل عام إلى انخفاض الأسعار على المدى المتوسط عما كانت عليه في ديسمبر/كانون الأول 2023 ومارس/آذار 2024 ويونيو/حزيران 2024، مع تداول العقود الآجلة في نهاية عام 2026 عند 71.5 دولاراً للبرميل (الشكل 2-4، اللوحة أ).

الشكل 2-4: الأسعار الفورية والعقود الآجلة للهيدروكربونات.



ملاحظة: تشير الخطوط السوداء إلى سعر الإغلاق الفوري اليومي لخام برنت (اللوحة أ) والغاز الطبيعي (اللوحة ب) حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024. وتشير الخطوط الملونة إلى سعر إغلاق العقود الآجلة لخام نفط برنت (اللوحة أ) والغاز الطبيعي (اللوحة ب) في التواريخ المشار إليها. أحدث أسعار العقود الآجلة في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024. وتاريخ أحدث رصد للعقود الآجلة هو ديسمبر/كانون الأول 2026.

انخفضت أسعار الغاز الطبيعي انخفاضاً حاداً في الربع الأول من عام 2024 عما كانت عليه في الربع السابق (الشكل 2-4، اللوحة ب). فبعد أن وصل سعر الغاز الطبيعي الأمريكي إلى أدنى مستوى له منذ ما يقرب من 30 عاماً في مارس/آذار 2024، ارتفع في مايو/أيار 2024 إلى 2.4 دولار لكل 10 آلاف مليون وحدة حرارية بريطانية، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال. وكانت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة حول 2.9 دولار لكل 10 آلاف مليون وحدة حرارية بريطانية في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024. وتشير العقود الآجلة للغاز الطبيعي في عام 2024 إلى آفاق أكثر اعتدالاً مقارنة بعام 2023، مع توقع أن تكون الأسعار على المدى المتوسط عموماً أقل من تلك المتوقعة في العقود الآجلة لعام 2023. ومن المتوقع أن تظل أسعار المعادن، ماعدا المعادن النفيسة، مستقرة خلال الفترة 2024-2025، ولكن أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب من استثمارات الطاقة النظيفة والنشاط الصناعي العالمي لمعاوضة تراجع النشاط العقاري في الصين (البنك الدولي، 2024أ).

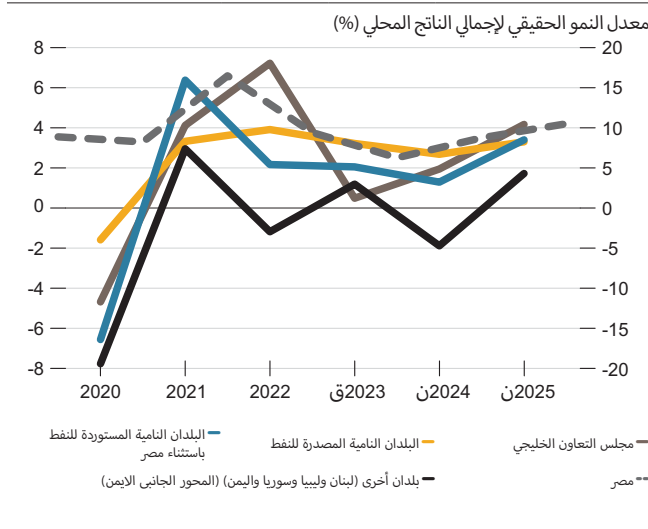
4 يستند السعر التقديري للنفط في السنة التقويمية 2024 إلى حسابات خبراء البنك الدولي المستندة إلى بيانات بلومبرج إل بي. ويُحسب متوسط السعر التقديري لعام 2024 باستخدام السعر الفوري لأخر تاريخ تداول لكل شهر بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2024، وسعر العقود الآجلة في 30 أغسطس/آب 2024 للفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2024 وحتى نهاية العام (إجمالي 12 نقطة بيانات لعام 2024). ويأتي متوسط أسعار خام نفط برنت القياسي في عامي 2022 و2023 من بيانات أسعار السلع الأولية للبنك الدولي.

تنبؤات النمو واتجاهات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنبؤات النمو: ضعف النمو في عام 2024 مع وجود تفاوتات كبيرة داخل المنطقة

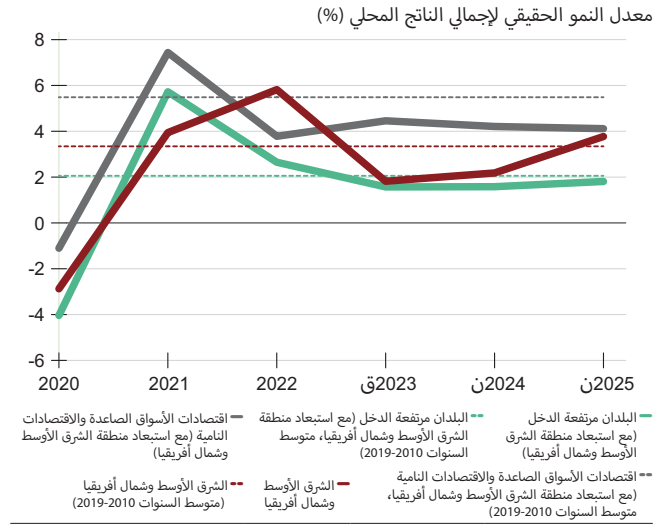
شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأنها شأن بقية العالم، سلسلة من الصدمات الحادة منذ عام 2020 - بدءاً بجائحة كورونا (كوفيد-19)، التي أعقبتها الغزو الروسي لأوكرانيا، وارتفاع التضخم وتشديد الأوضاع المالية، والكوارث الطبيعية.

الشكل 2-5: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ عام 2020.

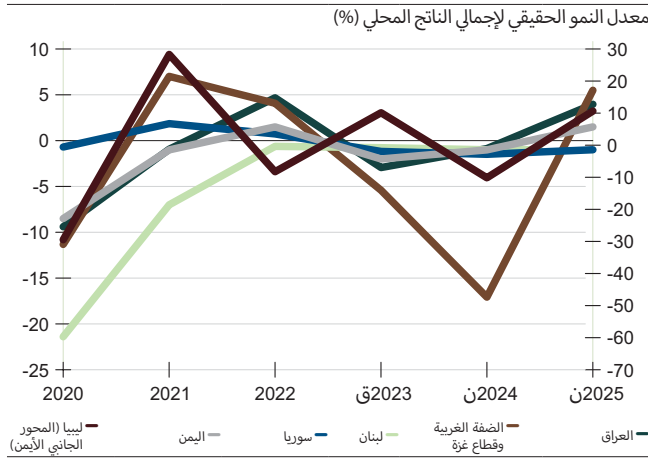
اللوحة ب: مجموعات البلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



اللوحة أ: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البلدان مرتفعة الدخل، اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



اللوحة ج: مجموعة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات حسب البلد



المصادر: حسابات مؤلف التقرير اعتماداً على تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، إصدار أبريل/نيسان 2024.

ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات. مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. البلدان النامية المصدر للنفط = الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق. البلدان النامية المستوردة للنفط ما عدا جمهورية مصر العربية = جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. بلدان أخرى = ليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. وفي اللوحة ب، فإن البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية هي للسنوات العالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران). اللوحة ج، البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات = العراق وليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية والضفة الغربية وقطاع غزة. ومتوسط البلدان الأخرى في عام 2025 (تنبؤات) يشمل ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العراق هي تقديرات البنك الدولي بأسعار السوق الثابتة. وبالنسبة للسنوات ما بين 2023 و2025، تتطابق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق بأسعار السوق الثابتة مع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج. وقبل عام 2023، تختلف السلسلتان للعراق (أسعار السوق الثابتة وأسعار عوامل الإنتاج الثابتة) اختلافاً طفيفاً. تم تحديث الأرقام في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

وأدت جائحة كورونا إلى تباطؤ اقتصادي ملحوظ في عام 2020 في كل من البلدان مرتفعة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وفي المنطقة (الشكل 2-5، اللوحة أ). وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2021 تعافياً للنمو الاقتصادي أضعف مما شهدته البلدان مرتفعة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لاسيما البلدان المصدر للنفط في المنطقة - سواء دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة الدخل (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) أو البلدان النامية المصدر للنفط (الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق) (الشكل 2-5، اللوحة ب).

وفي عام 2022، شهدت المنطقة نمواً سريعاً بصورة استثنائية في أعقاب الارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي تلا الغزو الروسي لأوكرانيا - وفاق وتيرة النمو الاقتصادي في كل من البلدان مرتفعة الدخل وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل 2-5، اللوحة أ). وعزز ارتفاع أسعار النفط النمو الاقتصادي في البلدان المصدر للنفط في المنطقة، في حين تباطأ النمو الاقتصادي في البلدان النامية المستوردة للنفط (جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة) (الشكل 2-5، اللوحة ب)، وأدى ذلك إلى أنماط نمو متباينة أطلق عليها "قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الإصدارات السابقة من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي عام 2023، كانت تخفيضات إنتاج النفط المتتالية التي أجرتها بلدان أوبك⁵ - بما في ذلك ثلاث جولات من التخفيضات العميقة في أبريل/ نيسان ويونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني - إلى جانب مستويات أسعار النفط المنخفضة نسبياً، إذ نادى بنهاية "قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وعلى الرغم من جهود أوبك+ لتحقيق استقرار الأسعار، انخفض متوسط أسعار النفط إلى 83 دولاراً للبرميل في عام 2023 من 100 دولار في عام 2022، مما أدى إلى انخفاض عائدات البلدان المصدرة للنفط. وأدى ضعف الطلب العالمي، مدفوعاً بتباطؤ النمو في الصين، إلى ضغوط نزولية على أسعار النفط، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه، مما قد يؤدي إلى موازنة أثر تخفيضات الإنتاج التي أجرتها أوبك+ (البنك الدولي، 2024 ج). وانخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي من 7.2% في عام 2022 إلى 0.5% في عام 2023. وظل النمو في البلدان النامية المستوردة للنفط، ماعدا جمهورية مصر العربية، دون تغيير تقريباً من 2.2% في عام 2022 إلى 2.0% في عام 2023، في حين انخفض النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط من 3.9% في عام 2022 إلى 3.2% في عام 2023 (الشكل 5-2، اللوحة ب).

منذ بداية الصراع في الشرق الأوسط المتمركز في قطاع غزة في أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2023، اشتدت التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أثار على آفاق النمو في المنطقة. وعادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تحقيق نمو ضعيف، وهو نمط استمر خلال العقد الذي سبق تفشي الجائحة والصدمات الأخرى التي بدأت في عام 2020 (بلحاج وآخرون، 2022، وغاتي وآخرون، 2023 أ، وغاتي وآخرون، 2024). ولا تزال آفاق النمو المتوقعة لعام 2024 ضعيفة مع وجود تفاوتات كبيرة داخل المنطقة. ففي عام 2024، من المتوقع أن يرتفع النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ماعدا ليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) ارتفاعاً طفيفاً إلى 2.2% في عام 2024، بعد تراجعها إلى 1.8% في عام 2023. ومع ذلك، لا يزال النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2024 أقل بمقدار نقطة مئوية واحدة من متوسط ما قبل الجائحة بين عامي 2010 و2019 (الشكل 5-2، اللوحة أ).

ويرجع انتعاش النمو في عام 2024 في المقام الأول إلى دول مجلس التعاون الخليجي، التي من المتوقع أن تنمو بنسبة 1.9% في عام 2024 ارتفاعاً من 0.5% في عام 2023 (الشكل 5-2، اللوحة ب). ومع ذلك، فإن النمو في دول مجلس التعاون الخليجي أبطأ مما كان متوقعاً في السابق بسبب تمديد تخفيضات إنتاج النفط⁶. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط من 3.2% في عام 2023 إلى 2.7% في عام 2024، وفي البلدان النامية المستوردة للنفط (ما عدا جمهورية مصر العربية) من 2.0% في عام 2023 إلى 1.3% في عام 2024، حيث تؤثر تداعيات الصراع الدائر تأثيراً مباشراً على بعض البلدان، وتؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة من قبل في بلدان أخرى.

ومن بين البلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جميع البلدان، باستثناء تونس حيث من المتوقع أن يرتفع إلى 1.2% في عام 2024 من صفر% في عام 2023. وهذه الزيادة تعكس انتعاشاً طفيفاً للقطاع الزراعي في تونس الذي لا يزال يعاني من الآثار المستمرة لظروف الجفاف بعد 4 سنوات من تساقطات مطرية أقل من المتوسط. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يشهد المغرب تباطؤاً في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 3.4% في عام 2023 إلى 2.9% في عام 2024 بسبب انكماش القطاع الزراعي وسط فترة جفاف طال أمدها. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض النمو في جمهورية مصر العربية من 3.8% في السنة المالية 2023 إلى 2.5% في السنة المالية 2024 بسبب ضعف نشاط الصناعات التحويلية، والقيود المفروضة على الواردات، وتراجع عمليات استخراج الغاز، وانخفاض حركة الشحن عبر قناة السويس (البنك الدولي، 2024 أ). ولا تزال آفاق النمو المستقبلية لليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية المتأثرة بالصراعات يكتنفها قدر كبير من الضبابية وعدم اليقين، وإن كان من المتوقع أن تشهد مزيداً من الانكماش الاقتصادي في عام 2024⁷.

وفي عام 2025، من المتوقع أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.8%. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 4.2% في عام 2025، من 1.9% في عام 2024، مدفوعاً بالإلغاء التدريجي للتخفيضات الطوعية لإنتاج النفط اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2024. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة معدل النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط إلى 3.3% في عام 2025، من 2.7% في عام 2024. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتحسن النمو في البلدان النامية المستوردة للنفط (ماعدا جمهورية مصر العربية) من 1.3% في عام 2024 إلى 3.4% في عام 2025، أما في جمهورية مصر العربية فيُتوقع أن يتسارع النمو إلى 3.5% في السنة المالية 2025 من 2.5% في السنة المالية 2024.

5 أوبك هي منظمة البلدان المصدرة للبترول (الجزائر، وغينيا الاستوائية، وغابون، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعراق، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا). وتضم أوبك + عدداً من منتجي النفط الآخرين الذين وقعوا اتفاقاً مع أوبك، وأكبرهم روسيا.

6 في يونيو/حزيران 2024، تم تمديد تخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها بين أعضاء أوبك+ لمدة عام حتى نهاية عام 2025. وفي 5 سبتمبر/أيلول 2024، اتفق ثمانية أعضاء في أوبك+، من بينهم المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان على تمديد تخفيضات إنتاجهم الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وسيتم إلغاء التخفيضات تدريجياً على أساس شهري اعتباراً من 1 ديسمبر/كانون الأول 2024.

7 تأتي توقعات النمو للبنان، الواردة في الجدول 2-2، قبل التصعيد الكبير للصراع الأخير في لبنان حتى سبتمبر/أيلول 2024.

وينطوي الصراع في الشرق الأوسط، الذي يتمركز في قطاع غزة، على مخاطر كبيرة تندر بتدهور الأوضاع وتلقي بظلالها على آفاق المستقبل. وقد وُضعت تنبؤات النمو الحالية لعامي 2024 و2025 (الجدول 2-2) على افتراض أن الصراع لن يتفاقم. ومع ذلك، فإن تصاعد الصراع قد يفضي إلى تداعيات سلبية داخل المنطقة والعالم. وقد يضر اشتداد التوترات الجيوسياسية باقتصادات البلدان المجاورة من خلال تقويض آفاق النمو بسبب زيادة حالة الضبابية وعدم اليقين، وتراجع ثقة الشركات والمستهلكين، وتراجع السياحة، وتدفع رأس المال إلى الخارج، وتشديد الأوضاع المالية. ويناقش الفصل 3 من هذا التقرير تداعيات الصراع الدائر على قطاع غزة والضفة الغربية والمنطقة بأسرها.

الجدول 2-1: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 حسب إصدارات تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أكتوبر/تشرين الأول 2024	أبريل/نيسان 2024	أكتوبر/تشرين الأول 2023	
2.2	2.7	3.5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2.2	2.8	3.5	البلدان المصدرة للنفط
1.9	2.8	3.6	مجلس التعاون الخليجي
2.7	2.8	3.4	البلدان النامية المصدرة للنفط
2.1	2.5	3.4	البلدان النامية المستوردة للنفط

المصدر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير (MPO).

ملاحظة: مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. البلدان النامية المصدرة للنفط = الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق. البلدان النامية المستوردة للنفط = جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية هي للسنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران). تم تحديث الأرقام في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

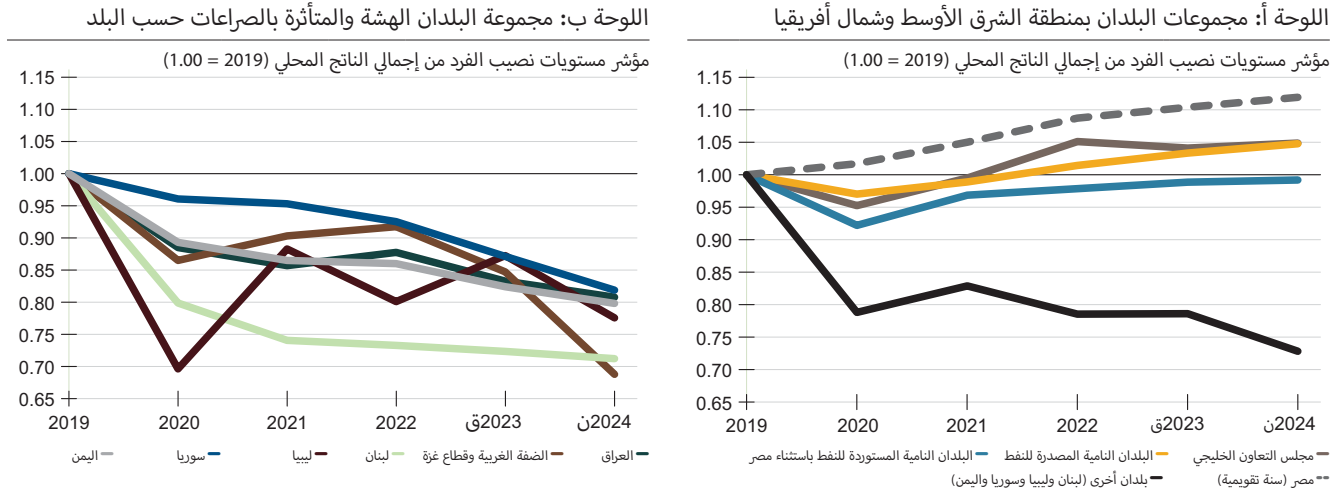
وتعكس التعديلات بالنقصان لتنبؤات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024 من قِبَل الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي البيئة شديدة الاضطراب التي تشهدها المنطقة حالياً (الجدول 2-1). وقد تم تعديل النمو المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2024 بالخفض بمقدار 0.5 نقطة مئوية منذ إصدار أبريل/نيسان 2024 من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية (غاتي وآخرون، 2024) وبنسبة 1.3 نقطة مئوية منذ إصدار أكتوبر/تشرين الأول 2023 (غاتي وآخرون، 2023). وتُعزى هذه التخفيضات جزئياً إلى تمديد العمل بتخفيضات إنتاج النفط التي قررتها أوبك+ وزيادة حالة عدم اليقين بسبب الصراع في الشرق الأوسط.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي: تحسن متواضع في مستويات المعيشة وسط درجة عالية من عدم اليقين

يمكن القول إن النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يعكس التغيرات في مستويات المعيشة بشكل أكثر دقة من النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وفي عام 2024، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو السكاني في المنطقة 1.3%، دون تغير تقريباً عن مستواه البالغ 1.4% في العام الماضي. وسيتجاوز قليلاً النمو السكاني في البلدان النامية في المنطقة في عام 2024 النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2024، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو السكاني 1.3% في كل من البلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط، و1.2% في دول مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ضعيفة تبلغ 0.9% في عام 2024، وهي تمثل تحسناً مقارنة بمعدله البالغ 0.5% في عام 2023. ويرجع هذا النمو في المقام الأول إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.7% في عام 2024 بعد انكماشه بنسبة 1% في عام 2023 (الجدول 2-2). ومن المتوقع أن تنصدر البحرين والإمارات العربية المتحدة معدلات النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 بنسبة 2.6% و2.5%، بسبب النمو القوي في القطاع غير النفطي.

وبنهاية عام 2024، من المتوقع أن تعود 10 بلدان من أصل 15 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء ليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) إلى تحقيق مستويات نمو نصيب الفرد من إجمالي ناتجها المحلي الحقيقي لعام 2019. ولن تستطيع العراق وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة والكويت وقطر تحقيق ذلك. وتعد ليبيا ولبنان و الجمهورية العربية السورية و الجمهورية اليمنية المتأثرة بالصراع أبعد ما تكون عن استعادة مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي التي كانت سائدة قبل الجائحة (الشكل 6-2، اللوحة أ). وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يكون معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة أقل بنسبة تزيد عن 30% من مستواه في عام 2019 (الشكل 6-2، اللوحة ب).

الشكل 2-6: مؤشر مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2019-2024



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أكتوبر/تشرين الأول 2024. ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = الجزائر والبحرين وجيبوتي وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة والبلدان النامية المصدرة للنفط = الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق. البلدان النامية المستوردة للنفط ماعدا مصر = جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. بلدان أخرى = ليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. اللوحة أ: تقديرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لجمهورية مصر العربية تتوافق مع السنوات التقييمية. اللوحة ب: البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات = العراق وليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية والضفة الغربية وقطاع غزة. وتم حساب مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المعاد تحديد أساسها على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل مجموعة مقسوماً على مجموع سكانها. أعيد تحديد أساس جميع القيم إلى عام 2019 (مع 2019 = 1). وتم تحديث الأرقام في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ارتفاع مثير للقلق في معدلات الفقر في أنحاء المنطقة

يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع لتحسين مستويات المعيشة، لا سيما الفقراء والفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً. ويتطلب هذا أن يكون أداء الفئات الأشد فقراً من السكان، على الأقل، مثل أداء عموم السكان (رافاليون، 2004).

ومنذ عام 1990، يرصد البنك الدولي أوضاع الفقر باستخدام خط فقر دولي يُعرّف حالياً بأنه 2.15 دولار للفرد يومياً على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017.⁸ وبالإضافة إلى خط الفقر الدولي، يستخدم البنك الدولي خطي فقر أعلى لقياس الفقر ورصده في البلدان الأعلى دخلاً التي ينخفض فيها معدل انتشار الفقر المدقع: خط 3.65 دولارات للفرد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017) للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، وخط 6.85 دولارات للفرد في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ولا تتوفر سنوياً تقديرات مسحية لأوضاع الفقر إلا في قلة من البلدان. ولتقدير الفقر على المستويين الإقليمي والعالمي، يجب موازنة تقديرات المسوحات الاستقصائية مع سنة مرجعية وتجميعها.⁹ ومن القواعد المهمة لعرض التقديرات الإقليمية لسنة مرجعية مُعيّنة وجوب أن تغطي البيانات 50% من سكان المنطقة.

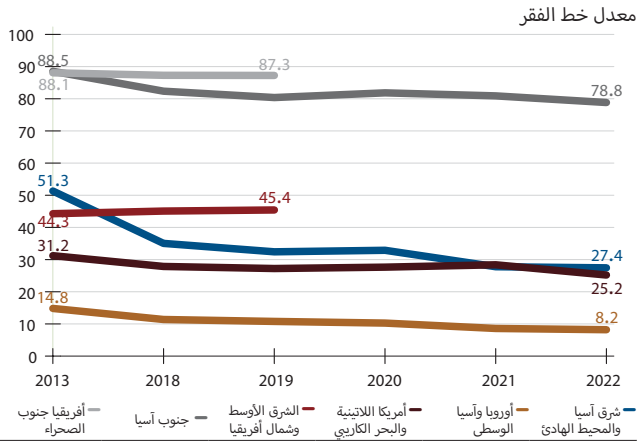
ويقوم البنك الدولي حالياً بالإبلاغ عن معدلات الفقر للسنة المرجعية 2022. وكما يتضح من الشكل 2-7، فإن أحدث التقديرات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متاحة لعام 2019 فقط بسبب عدم كفاية التغطية السكانية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بالبيانات وأوجه التضارب في إمكانية مقارنة المسوح الاستقصائية بمرور الوقت، تظهر الاتجاهات الأخيرة ارتفاعاً مثيراً للقلق في معدلات الفقر في أنحاء المنطقة حتى قبل جائحة كورونا. وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الوحيدة التي زاد فيها معدل الفقر عند عتبي الشريحتين الدنيا والعليا من البلدان المتوسطة الدخل (الشكل 2-7). وارتفع معدل الفقر عند خط 3.65 دولارات للفرد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017) من 12% إلى 14.6% بين السنتين المرجعيتين 2013 و2019، في حين ارتفع معدل الفقر عند خط 6.85 دولارات للفرد في اليوم (وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2017) من 44.3% إلى 45.4%.

8 خط الفقر الدولي هو القيمة الوسيطة لخطوط الفقر الوطنية المُنسقة للبلدان منخفضة الدخل.

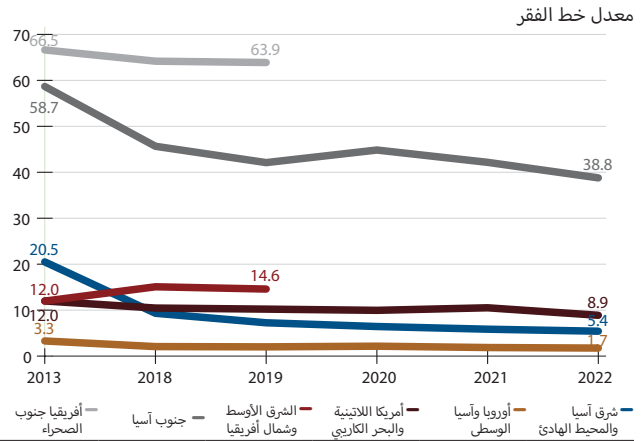
9 بالنسبة للبلدان التي ليس لديها إحصائيات للرفاهية لسنة مرجعية مُعيّنة، ولكن تتوفر لديها إحصائيات سابقة للرفاهية، يتم استنباط أحدث إجمالي لها لاحقاً باستخدام معدلات النمو من الحسابات القومية، سواء كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو نصيب الفرد من الإنفاق النهائي الحقيقي على الاستهلاك من جانب الأسر المعيشية.

الشكل 2-7: تقديرات الفقر الإقليمية.

اللوحة ب: معدلات الفقر عند خط الفقر 6.85 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017 للسنوات المرجعية



اللوحة أ: معدلات الفقر عند خط الفقر 3.65 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017 للسنوات المرجعية

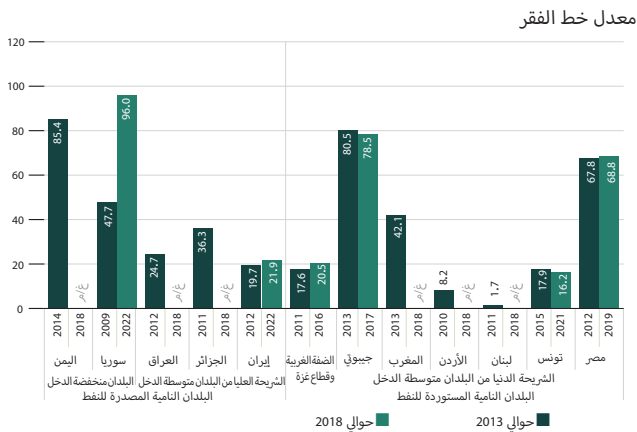


المصدر: البنك الدولي (2024)، منصة الفقر وعدم المساواة (النسخة PROD_02_01_2017_20240627)، تم الاطلاع عليها في 23 سبتمبر/أيلول 2024.

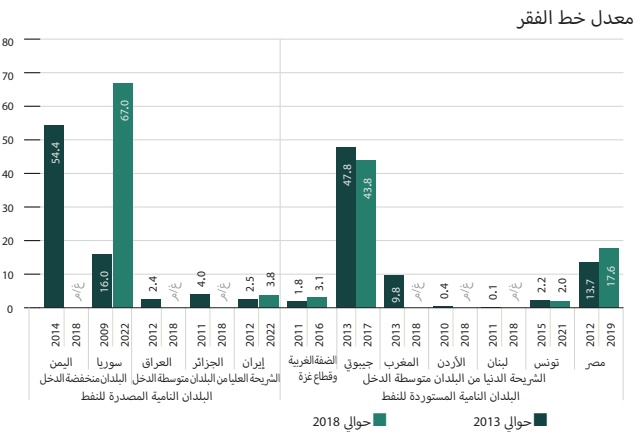
ملاحظة: يظهر الرسم البياني الاتجاه في نسبة الفقر عند مستوى 3.65 دولارات للفرد في اليوم (خط الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل) و 6.85 دولارات للفرد في اليوم (خط الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط) على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017 للسنوات المرجعية. ومعدل الفقر عند مستوى 3.65 دولارات للفرد في اليوم هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 3.65 دولارات للفرد في اليوم وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2017 (اللوحة أ)، ومعدل الفقر عند مستوى 6.85 دولارات للفرد في اليوم هو أيضاً النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2017 (اللوحة ب).

الشكل 2-8: الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

اللوحة ب: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017 البالغ 6.85 دولارات للفرد في اليوم



اللوحة أ: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017 البالغ 3.65 دولارات للفرد في اليوم



المصدر: البنك الدولي (2024)، منصة الفقر وعدم المساواة (النسخة PROD_02_01_2017_20240627)، تم الاطلاع عليها في 23 سبتمبر/أيلول 2024.

ملاحظة: غ/م = غير متاح. البلدان النامية المصدرة للنفط = الجزائر وإيران والعراق والجمهورية العربية السورية. البلدان النامية المستوردة للنفط = جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل = الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق. الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل = جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. البلدان منخفضة الدخل = الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. وترتّب البلدان ترتيباً تصاعدياً وفقاً لنسبة الفقر من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام 2021) ضمن تصنيف الدخل وتصنيف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي توفرت بيانات مسوحات استقصائية عنها في عام 2019 على وجه التقريب (جيبوتي وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة)، شهدت جميعها زيادة في تقديرات الفقر عند عتبة الشريحة الدنيا والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل - باستثناء تونس وجيبوتي اللتين شهدتا تراجعاً طفيفاً عند عتبة الفقر (الشكل 2-8). وفي جمهورية مصر العربية، ارتفع معدل الفقر عند خط الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل من 13.7% في عام 2012 إلى 17.6% في عام 2019، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع معدلات التضخم، وتآكل الدخل الحقيقية. وفي الجمهورية العربية السورية، أدت الحرب الأهلية في عام 2011 إلى زيادة حادة في معدلات الفقر عند عتبة الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، من 16% في عام 2009 إلى 67% في عام 2022. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى قبل اندلاع الصراع الحالي، ارتفع معدل الفقر عند عتبة الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل من 1.8% في عام 2011 إلى 3.1% في عام 2016، في حين ارتفع عند عتبة الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل من 17.6% إلى 20.5% خلال الفترة نفسها. وزاد أيضاً معدل الفقر في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عند عتبة الدخل، حيث ارتفع معدل الفقر عند عتبة الشريحة العليا من الدخل المتوسط من 19.7% في عام 2012 إلى 21.9% في عام 2022.

الإطار 1-2: محدودية بيانات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يُقاس الفقر باستخدام بيانات نصيب الفرد من الاستهلاك أو الدخل من المسوحات الاستقصائية للأسر المعيشية المُمثلة على المستوى الوطني. وعلى الرغم من التحسينات في إمكانية وصول الجمهور إلى البيانات الدقيقة، نلاحظ ضعف توافر مسوحات ميزانية الأسرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدي عدم توافر البيانات أولاً بأول وعدم مشاركتها إلى تعقيد مشكلات التوافر (أتامانوف وآخرون 2020، إختور-موباويدي وهوجيفين 2021).

ولتوضيح مشكلات البيانات، يظهر الجدول ب-1-2 مدى توافر المسوح الاستقصائية لميزانية الأسرة وحالة الحصول عليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2013 و2022 تقريباً. وإلى جانب سنوات الإبلاغ للمسوح التي تم جمعها في حوالي 2013 و2022، يبرز الجدول أيضاً حالة الوصول إلى البيانات.

وأجرى 13 بلداً بالمنطقة (الجزائر وجيبوتي وجمهورية مصر العربية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب و الجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة و الجمهورية اليمنية) مسوحاً استقصائية تم جمعها حوالي عام 2013 تقريباً، وأطلعت جميع البلدان ماعدا ليبيا البنك الدولي على البيانات. بيد أن قدرة البنك على قياس معدلات الفقر بعد جائحة كورونا مُقيّدة بشدة.

وأجرت تسعة من البلدان الثلاثة عشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسوحاً استقصائية لميزانيات الأسر بعد عام الجائحة 2020، لكن سبل الوصول إلى البيانات الدقيقة تختلف من بلد إلى آخر. وعلى الرغم من وجود تعاون مثمر مع المسؤولين من أجهزة وهيئات ودوائر الإحصاء في جمهورية مصر العربية وليبيا والمغرب، فإن البيانات الجزئية المتاحة اللازمة لحساب معدلات الفقر في السنوات الأخيرة ليست متاحة للجمهور لأغراض البحث والسياسات العامة. ويمكن للبنك الدولي الاطلاع على البيانات الواردة من العراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتم إدراجها في حساب الفقر الإقليمي خلال التحديث المقبل لمنصة الفقر وعدم المساواة في مارس/آذار-أبريل/نيسان 2025.¹⁰ ولم يتم جمع أي مسوح استقصائية لميزانية الأسر بعد جائحة كورونا في الجزائر وجيبوتي و الجمهورية اليمنية.

الجدول ب-1-2: توافر مسوحات استقصائية لميزانية الأسرة وإمكانية الوصول إليها لدى البنك الدولي حوالي عام 2013 و عام 2022.

حوالي 2022	حوالي 2013	
	2011	الجزائر
2017	2013	جيبوتي
2021	2012	جمهورية مصر العربية
2022	2013	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
2023	2012	العراق
2022	2010	الأردن
2022	2011	لبنان
2022	2007	ليبيا
2022	2013	المغرب
2022	2009	الجمهورية العربية السورية
2021	2015	تونس
2023	2011	الضفة الغربية وقطاع غزة
	2014	الجمهورية اليمنية

المصدر: تجميع خبراء البنك الدولي.
ملاحظة: يشير اللون الأخضر إلى أن البيانات متاحة للبنك الدولي. ويشير اللون الأصفر إلى أن البيانات متاحة للبنك الدولي لكنها لم تدرج بعد في تقدير معدلات الفقر. ويشير اللون الأحمر إلى وجود المسوح، ولكن يتعذر الوصول إلى البيانات.

¹⁰ لإدراج البيانات في حساب الفقر الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يحاول البنك الدولي دائماً استخدام مجملات الاستهلاك الرسمية التي تستخدم لرصد معدلات الفقر الوطنية. وستدرج أحدث البيانات من العراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة في أوائل عام 2025.

لا يُعرف سوى القليل عن التغيرات في معدلات الفقر أثناء جائحة كورونا وبعدها بسبب نقص المسوح الاستقصائية لميزانية الأسر بعد عام 2020، كما هو موضح في الإطار 1-2. ومع ذلك، استخدم هوجيفين لوبيز-أسيفيدو (2021) مسوحاً استقصائية هاتفية لإثبات أن جائحة كورونا كانت لها آثار غير متكافئة في المنطقة، وغالباً ما أثرت بشكل غير متناسب على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً. ووفقاً لنماذج محاكاة الفقر في دراسة مالر ولاكنر (2022)، ربما زاد معدل الفقر عند خط الفقر البالغ 2.15 دولار (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017) بنسبة 0.3-0.4 نقطة مئوية في عام 2020 بسبب جائحة كورونا. وربما ارتفع معدل الفقر عند خط الفقر البالغ 3.65 دولارات للفرد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017) بنسبة 0.1-0.8 نقطة مئوية، وربما زاد معدل الفقر عند خط 6.85 دولارات (وفقاً لتعديل القوة الشرائية لعام 2017) بنسبة 2.2-2.3 نقطة مئوية. ووفقاً لتقرير الفقر والرخاء والكوكب لعام 2024، من المتوقع أيضاً أن يرتفع معدل الفقر المدقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2030، مدفوعاً في المقام الأول بدرجة عالية من عدم اليقين الذي يكتنف آفاق النمو في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية (البنك الدولي، 2024).¹¹

أرصدة (موازن) الحساب الجاري والمالية العامة: تشكل الهيدروكربونات أرصدة البلدان المصدرة للنفط، في حين تعاني البلدان النامية المستوردة للنفط من عجز مزدوج

ومن المتوقع أن تتأثر أرصدة الحساب الجاري والمالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي تأثراً قوياً بأسعار النفط ومستويات الإنتاج في عام 2024. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتنويع النشاط الاقتصادي، ستظل عائدات الهيدروكربونات بالغة الأهمية لتشكيل الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي (البنك الدولي، 2024 ج).¹² ومن المتوقع أن يؤدي تمديد العمل بتخفيضات أوبك+ لإنتاج النفط حتى نهاية عام 2025 - إلى جانب الانخفاض النسبي في أسعار النفط في عام 2024 مقارنة بعام 2022 - إلى انخفاض أرصدة الحساب الجاري والمالية العامة بشكل كبير عن المستويات المرتفعة لعام 2022 لمعظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية المصدرة للنفط).

وبالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينخفض فائض ميزان الحساب الجاري من 8.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 إلى 6.6% في عام 2024.¹³ وعلى الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي حافظت باستمرار على فوائض في الحساب الجاري في كلا العامين، فمن المتوقع أن يشهد معظمها تراجعاً في عام 2024. وفي المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري إلى 3.0% في 2024 من 4.0% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 بسبب التقلبات الشديدة في صادرات النفط. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض فائض الحساب الجاري للإمارات العربية المتحدة ليصل إلى 7.5% في 2024 من 9.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، على الرغم من استمرار جهود تنويع النشاط الاقتصادي. وفي قطر، من المتوقع أيضاً أن ينخفض فائض الحساب الجاري، لكنه من المتوقع أن يظل قوياً عند 14.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، مدعوماً بنمو قطاع السياحة.

ومن المتوقع أن يتقلص فائض المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 0.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، منخفضاً من 0.5% في عام 2023، و6.3% في عام 2022 (الجدول 2-2). ستباین آفاق المستقبل في كل بلد على حدة في عام 2024: من المتوقع أن تعاني البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية من عجز في المالية العامة، في حين ستحقق عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة فوائض. ومن المتوقع أن يظل العجز في المملكة العربية السعودية مستقراً عند 2% من إجمالي الناتج المحلي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وسياسة المالية العامة التوسعية. ومن المتوقع أن يبلغ العجز في الكويت 5.8% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعاً بارتفاع النفقات، لاسيما على الرواتب والمنح والدعم، ويزيد من ذلك ضعف تنويع النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينكمش عجز البحرين قليلاً إلى 9.1% من إجمالي الناتج المحلي في 2024، مستفيداً من ارتفاع الإيرادات غير النفطية وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة الجارية. وفي المقابل، من المتوقع أن تحقق قطر والإمارات العربية المتحدة فوائض في أرصدة المالية العامة بنسبة 4.2% من إجمالي الناتج المحلي و4.9% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب، وسيتم دعم الفائض لقطر من خلال استقرار عائدات الغاز من إطار عقود طويلة الأجل، في حين ستستفيد الإمارات العربية المتحدة من زيادة الإيرادات غير النفطية.

11 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي ارتد فيها مسار القضاء على الفقر المدقع (عند خط 2.15 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2017). وزادت معدلات الفقر بعد عام 2014 بسبب عوامل مثل التضخم، واشتداد أوضاع الهشاشة والصراع، ومحدودية خلق فرص العمل، وصددمات مثل الجائحة (البنك الدولي، 2024).

12 على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الإيرادات غير النفطية من خلال الضرائب والرسوم، فإن هذه الإيرادات لا تزال لا تكفي للمعاوضة عن الانخفاض في الدخل النفطي. غير أن توسيع نطاق الأنظمة الضريبية لدول مجلس التعاون الخليجي مستمر. فعلى سبيل المثال، رفعت البحرين ضريبة القيمة المضافة إلى 10% في عام 2022، وحافظت السعودية على ضريبة القيمة المضافة التي نسبتها 15%، وفرضت الإمارات العربية المتحدة ضريبة اتحادية على الشركات بنسبة 9% في يوليو/تموز 2023 (البنك الدولي، 2024 ج).

13 رصيد الحساب الجاري هو مجموع صافي الدخل من الخارج، وصافي التحويلات، والميزان التجاري.

ومن المتوقع أن يصل رصيد الحساب الجاري للبلدان النامية المصدرة للنفط إلى صفراً من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، من فائض قدره 4.1% في عام 2023 و9.8% في عام 2022 (الجدول 2-2). وعلى غرار دول مجلس التعاون الخليجي، يعكس هذا التراجع انخفاض عائدات الهيدروكربونات. ومن المتوقع أيضاً أن يتدهور رصيد موازين المالية العامة في البلدان النامية المصدرة للنفط في المنطقة، مع ارتفاع العجز من 2.7% في عام 2023 إلى 4.8% في عام 2024. ومن المتوقع أن تشهد الجزائر والعراق عجزاً متزايداً في المالية العامة في عام 2024 بسبب زيادة الإنفاق الحكومي.¹⁴

وفي عام 2024، تشهد أرصدة الحساب الجاري لجميع البلدان النامية المستوردة للنفط تقريباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عجزاً قد يصل إلى 4.3% من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة كبيرة عن العجز البالغ 1.7% المسجل في عام 2023. وتعد جيوتي الاستثناء الوحيد ضمن هذه المجموعة، حيث تتوقع تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري بنسبة 14.4% في عام 2024 بسبب زيادة الواردات الإثيوبية عبر جيوتي. ومن المتوقع أن تسجل جميع البلدان الأخرى المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - جمهورية مصر العربية وتونس والأردن والمغرب والصفة الغربية وقطاع غزة - عجزاً في ميزان الحساب الجاري هذا العام. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن يزيد عجز الحساب الجاري لجمهورية مصر العربية ليصل إلى 5.3% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2024، مقارنة بعجز قدره 1.2% في السنة المالية 2023. ويرجع السبب في العجز المتزايد إلى حد كبير إلى العجز المتزايد في الميزان التجاري الناتج عن انخفاض الصادرات البترولية إلى جانب زيادة الواردات غير البترولية، فضلاً عن انخفاض الإيرادات بسبب تراجع حركة الشحن عبر قناة السويس. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري للمغرب إلى 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، ارتفاعاً من 0.6% في عام 2023، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2007. ويعزى هذا الاتساع المتوقع في المقام الأول إلى زيادة واردات الحبوب من جراء انخفاض الإنتاج المحلي المرتبط بالجفاف.

ومن المتوقع أن تواجه جميع البلدان النامية المستوردة للنفط عجزاً في المالية العامة أيضاً في عام 2024. ومن المتوقع أن تُسجل هذه البلدان مجتمعاً عجزاً في أرصدة المالية العامة نسبته 4.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2024 ويمثل ذلك تحسناً مقارنة بالعجز البالغ 5.6% في 2023. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية إلى 3.6% في السنة المالية 2024 مقارنة بعجز قدره 6% في السنة المالية 2023. ويرجع هذا التحسن في المقام الأول إلى تسجيل ما يعادل نصف التدفقات الجديدة من صفقة رأس الحكمة دفعة واحدة، والتي بلغت 12 مليار دولار من إيرادات المالية العامة.¹⁵ وقد تجاوزت هذه الزيادة الاستثنائية في الإيرادات ضيق حيز المالية العامة الناجم عن ارتفاع مدفوعات الفائدة وانخفاض الإيرادات الضريبية المحلية، وهذا يعكس التحديات المستمرة في الاستهلاك والنشاط الاقتصادي، والتي تؤثر بشكل خاص على إيرادات ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أيضاً أن يتحسن عجز المالية العامة في المغرب تحسناً طفيفاً ليتراجع إلى 4.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 من 4.4% في عام 2023، مع مواصلة جهود المملكة لضبط أوضاع المالية العامة، مع التركيز على تعبئة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والإلغاء التدريجي لدعم البوتان والغاز (البنك الدولي، 2024هـ).

التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: يشهد التضخم تراجعاً عاماً، لكن لا تزال هناك مستويات مرتفعة في بعض البلدان

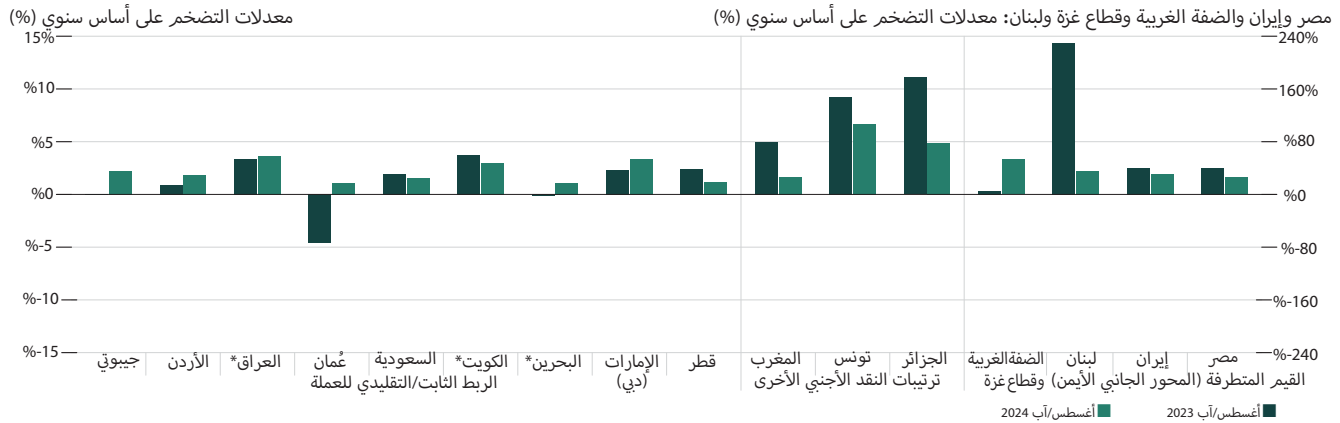
يتراجع معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعكس الاتجاه العالمي لاعتدال زيادات الأسعار. وفي عام 2023، انخفض التضخم في المنطقة إلى 3.6% من 5% في عام 2022، ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض إلى 2.2% في عام 2024 (الجدول 3-2).

ومع ذلك، هناك تفاوتات كبيرة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم احتواء التضخم بشكل جيد في دول مجلس التعاون الخليجي التي تبقى على أسعار الصرف المربوطة بالدولار، في حين ارتفع التضخم في البلدان النامية الأخرى المصدرة للنفط، وخاصة إيران، وفي بعض البلدان النامية المستوردة للنفط - ولا سيما مصر ولبنان والصفة الغربية وقطاع غزة (الشكل 2-9).

¹⁴ يستند العجز المتوقع في حساب المالية العامة للعراق (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) في الجدول 2-2 إلى تقديرات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة. وبالنسبة لعام 2024، يعاني حساب المالية العامة للعراق من عجز قدره 5.3% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام أسعار السوق الثابتة، مقارنة بالتقديرات التي تستخدم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج (عجز قدره 5.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024).

¹⁵ هذه اتفاقية تطوير عقاري بين جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة تتضمن تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 24 مليار دولار خلال السنة المالية 2023/2024، مع التركيز على منطقة رأس الحكمة في الساحل الشمالي لمصر. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز السياحة والنمو الاقتصادي من خلال بناء المنتجعات الفاخرة والوحدات السكنية والمرافق التجارية.

الشكل 2-9: التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مجموعات البلدان وفق أنظمة سعر الصرف (التضخم على أساس سنوي أغسطس/آب 2024، أغسطس/آب 2023)



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من هيفر أناليتيكس وأجهزة الإحصاء الوطنية. ملاحظة: إصدارات أجهزة الإحصاء الوطنية لمؤشرات أسعار المستهلكين في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2024. ويوضح الشكل معدل التضخم العام على أساس سنوي في أغسطس/آب 2023 وأغسطس/آب 2024 للبلدان التي تتوفر عنها بيانات. والبلدان الموضحة بعلامة النجمة لديها أحدث نقاط بيانات حتى يوليو/تموز 2024 وتجرى مقارنتها ببيانات يوليو/تموز 2023. وداخل كل فئة من فئات نظام العملة، تُرتَّب البلدان ترتيباً تصاعدياً حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام 2021). و جمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ولبنان والصفة الغربية وقطاع غزة مدرجة على المحور الجانبي الأيمن. وتُستخدم دبي كمؤشر بديل للإمارات العربية المتحدة بسبب نقص البيانات الشهرية عن مؤشر أسعار المستهلكين للإمارات العربية المتحدة بأكملها في الشهور الأخيرة.

الجدول 2-3: التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب الاقتصاد، 2022-2025

التضخم	%			
	2025ن	2024ن	2023ق	2022
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.7	2.2	3.6	5.0
مجلس التعاون الخليجي	2.0	1.7	2.0	3.8
قطر	1.9	1.3	3.1	5.0
الإمارات العربية المتحدة	2.1	2.2	1.6	4.8
البحرين	1.5	1.3	0.1	3.6
الكويت	2.7	3.1	3.6	4.0
المملكة العربية السعودية	2.3	2.1	2.3	2.5
عمان	1.4	1.0	0.9	2.5
البلدان النامية المصدرة للنفط	4.9	4.0	9.3	9.3
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	30.0	31.9	52.3	46.5
الجزائر	4.9	4.0	9.3	9.3
العراق	3.3	3.7	4.4	5.0
البلدان النامية المستوردة للنفط	2.6	5.0	6.0	5.9
جمهورية مصر العربية	17.2	33.6	24.1	8.5
تونس	6.0	7.0	9.3	8.3
الأردن	2.2	2.0	2.1	4.2
المغرب	2.7	1.5	6.1	6.6
جيبوتي	1.8	3.0	1.4	5.1
الصفة الغربية وقطاع غزة	2.5	35.8	5.9	3.7
بلدان أخرى				
ليبيا	2.4	2.5	2.3	4.6
لبنان	غ/م	45.7	221.3	171.2
الجمهورية العربية السورية	11.3	37.7	92.5	63.7
الجمهورية اليمنية	20.7	16.3	0.9	29.5

المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أكتوبر / تشرين الأول 2024. ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات، غ/م = غير معروض. تستند الأرقام على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي إلى وسيط البلدان في كل مجموعة. والبيانات مُقَرَّبَةٌ إلى خاتمة عشرية واحدة. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية هي للسنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران). وفي الجدول، تم ترتيب البلدان ضمن كل فئة ترتيباً تنازلياً على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2021). وتم تحديث الأرقام في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 1.7% في عام 2024، من 2.0% في عام 2023 و3.8% في عام 2022 (الجدول 2-3). وفي عام 2023، تمت إدارة الضغوط التضخمية في دول مجلس التعاون الخليجي بفعالية من خلال سياسات نقدية استباقية تتماشى مع تشديد السياسة النقدية من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وفي عام 2024، انخفض التضخم في الكويت إلى 3.1%، مدفوعاً بتعديلات السياسة النقدية. وفي قطر، تراجع التضخم أيضاً بفضل الدعم الحكومي وانخفاض أسعار السلع الأولية. وفي المقابل، ارتفع التضخم في الإمارات العربية المتحدة إلى 2.2% في عام 2024 مدفوعاً بارتفاع تكاليف الإسكان والمرافق. وقامت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بخفض أسعار الفائدة الأساسية في سبتمبر/أيلول 2024، في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة القياسي على ودائع بنوك الاحتياطي الفيدرالي. وتراجع التضخم في جميع البلدان النامية المصدرة للنفط، لكنه لا يزال مرتفعاً في الجمهورية الإسلامية الإيرانية - حيث بلغ 31.9% في السنة المالية 2024، من 52.3% في السنة المالية 2023.

وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، انخفض التضخم من متوسط بلغ 6% في عام 2023 إلى 5% في عام 2024. وبدءاً من مستويات مرتفعة، استمر التضخم في اتجاه تنازلي في جمهورية مصر العربية. وحتى أغسطس/آب 2024، بلغ معدل التضخم في جمهورية مصر العربية 25.6% بعد أن بلغ في المتوسط 33.6% في السنة المالية 2024 و24.1% في السنة المالية 2023.¹⁶ ويأتي هذا الانخفاض في معدل التضخم في أعقاب قرار البنك المركزي المصري في مارس 2024 بخفض قيمة العملة المحلية (الجنيه) مقابل الدولار (التعويم)، وتوحيد سعر الصرف، وزيادة أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 600 نقطة أساس (نقطة الأساس هي 1/100 نقطة مئوية) لتثبيت توقعات التضخم. وفي تونس، انخفض معدل التضخم من 9.3% في 2023 إلى 7.0% في 2024. ومع ذلك، لا يزال تضخم أسعار المواد الغذائية مرتفعاً في تونس، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الناجم عن الجفاف وانخفاض الواردات - بسبب تشديد الأوضاع المالية الخارجية (البنك الدولي، 2024د). وفي المغرب، انخفض معدل التضخم من 6.1% في 2023 إلى 1.5% في 2024، وقد أسهم ذلك في قرار بنك المغرب المركزي بخفض أسعار الفائدة في يونيو/حزيران 2024. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتفع التضخم إلى 53.2% في أغسطس/آب 2024 من 4.9% في أغسطس/آب 2023 (الشكل 2-9)، مدفوعاً بعوامل أساسية لها خصوصيتها في قطاع غزة والضفة الغربية. وفي قطاع غزة، نجد أن السبب الرئيسي في الصدمة الاقتصادية هو الاضطرابات على جانب العرض بسبب القيود الشديدة على حركة السلع والوصول إلى القطاع. وأدى هذا الاختلال بين العرض والطلب إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم، حيث وصل إلى نحو 250% في أغسطس/آب 2024. وفي المقابل، نجد السبب الرئيسي لهذه الصدمة في الضفة الغربية هو الطلب. وتمثلت الآلية الرئيسية لنقل هذه الصدمة في وقوع خسارة كبيرة في الدخل في كل من القطاع العام (بسبب أزمة المالية العامة) والقطاع الخاص (بسبب زيادة القيود على التنقل وحركة النقل ووصول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي)؛ ونتيجة لذلك، ظل التضخم في الضفة الغربية مستقراً نسبياً بحلول منتصف عام 2024. وتراجع التضخم في لبنان، وإن كان لا يزال مرتفعاً، إلى 35% في أغسطس/آب 2024 من 229.8% في أغسطس/آب 2023. ويرجع هذا الانخفاض في معظمه إلى أنه بدأ من هذا المستوى المرتفع - حيث بلغ التضخم ذروته في أبريل/نيسان 2023 في أعقاب قرار البنك المركزي بخفض قيمة سعر الصرف الرسمي لأول مرة منذ عام 1997، وتحديده عند 15 ألف ليرة مقابل الدولار الأمريكي.

تعديلات التنبؤات: تخفيضات واسعة النطاق لمعدلات النمو، وأكبر الانخفاضات في البلدان التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات

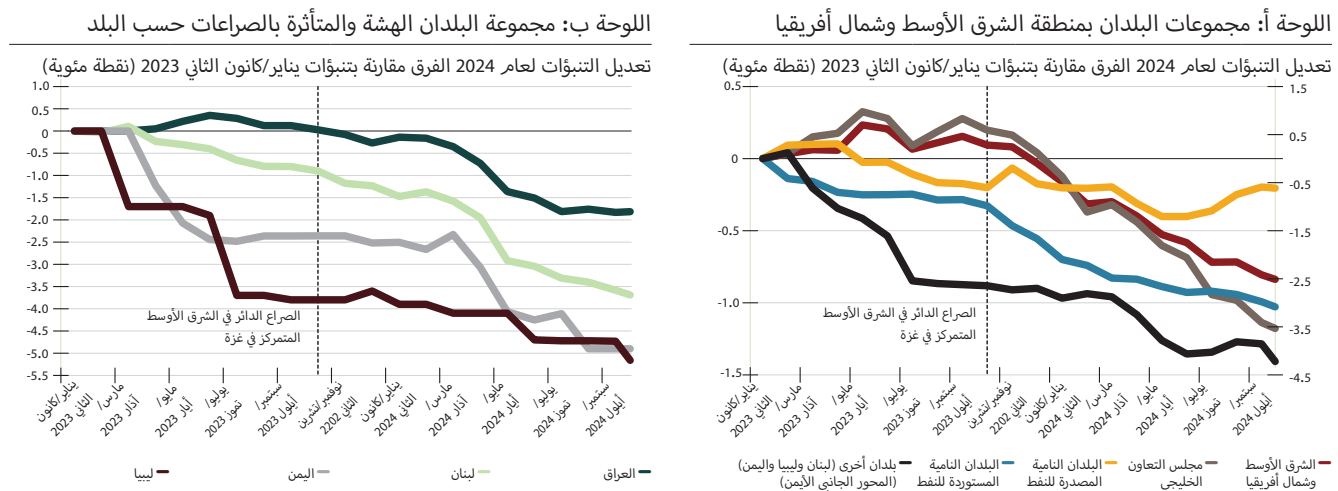
وفي عام 2023، عُدلت تنبؤات النمو لعام 2024 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ماعدا لبنان وليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) في البداية بالزيادة في مايو/أيار بمقدار 0.2 نقطة مئوية في أعقاب أول تخفيضات لإنتاج النفط بموجب اتفاق أوبك+ الذي أعلن عنه في أبريل/نيسان. وعكس هذا التعديل توقعات تسارع وتيرة النمو في الاقتصادات المصدرة للنفط، مع زيادة التنبؤات لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.3 نقطة مئوية (الشكل 2-10، اللوحة أ). ومع ذلك، تم تخفيض التنبؤات بعد الإعلان عن تخفيضات إضافية كبيرة للإنتاج في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني، حيث غير خبراء تنبؤات القطاع الخاص توقعاتهم، بعد أن اعتقدوا في البداية أن التخفيضات ستكون قصيرة الأجل.

16 تبدأ السنة المالية في جمهورية مصر العربية في الأول من يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران. وتبدأ السنة المالية 2023 في 1 يوليو/تموز 2022 وتنتهي في 30 يونيو/حزيران 2023.

وحتى قبل الصراع المتمركز في قطاع غزة في الشرق الأوسط، تم تخفيض تنبؤات النمو للبلدان النامية المستوردة للنفط بنسبة 0.3 نقطة مئوية في سبتمبر/أيلول 2023 مقارنة بيناير/كانون الثاني 2023 (الشكل 10-2، اللوحة أ). وعكست هذه التعديلات تقييد النشاط الاقتصادي، وهو ما يُعزى جزئياً إلى الآثار المتعاقبة لتشديد الأوضاع المالية.

وبعد اندلاع الصراع في الشرق الأوسط في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تم تعديل تنبؤات القطاع الخاص بالخفض بشكل كبير في كل مجموعات البلدان في المنطقة. وبحلول ديسمبر/كانون الأول 2023، تم تخفيض تنبؤات القطاع الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدرجة كبيرة، ولكنها تماشى مع التوقعات في يناير/كانون الثاني 2023.¹⁷ وفي أكتوبر/تشرين الأول 2024، كانت تنبؤات النمو للمنطقة أقل بنسبة 0.9 نقطة مئوية عن التنبؤات التي وُضعت في يناير/كانون الثاني 2023 (الشكل 10-2، اللوحة أ). وتعكس هذه التخفيضات الإضافية للتنبؤات جزئياً تمديد التخفيضات الإضافية لإنتاج النفط وإعادة تقييم آثار الصراع المتمركز في قطاع غزة في الشرق الأوسط.

الشكل 10-2: تعديلات التنبؤات المعنية بالقطاع الخاص لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 منذ يناير/كانون الثاني 2023



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى إجماع توقعات المحللين في فوكس إيكونوميكس، التنبؤات من يناير/كانون الثاني 2023 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2024. ملاحظة: يُظهر الرسم البياني الفرق في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2024 المتوقع مع الوقت مقارنة بالتنبؤات التي تم إجراؤها في يناير/كانون الثاني 2023. مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. البلدان النامية المصدرة للنفط = الجزائر و الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق. البلدان النامية المستوردة للنفط = جمهورية مصر العربية وجيبوتي والأردن والمغرب وتونس. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم بلدانا في كل المجموعات الثلاث، البلدان الأخرى = ليبيا ولبنان والجمهورية اليمنية. البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات تشمل العراق وليبيا ولبنان والجمهورية اليمنية. لا تتضمن توقعات فوكس إيكونوميكس بيانات عن الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للجمهورية العربية السورية. بيانات جمهورية مصر العربية لعام 2024 هي تقديرات مُعدّلة للسنة المالية تم تحويلها إلى تقديرات للسنة التقويمية: متوسط تنبؤات الستين المائتين 2024 و2025. وبدأت السنة المالية 2024 في جمهورية مصر العربية في 1 يوليو/تموز 2023 وانتهت في 30 يونيو/حزيران 2024. وتعتبر متوسطات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومتوسطات فئات البلدان الأخرى معدلات نمو مُرجحة باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي للعام السابق كأوزان ترجيحية.

وكان للبنان وليبيا و الجمهورية اليمنية المتأثرة بالصراعات أكبر نصيب من تخفيض تنبؤات القطاع الخاص منذ بداية الصراع في الشرق الأوسط الذي يتمركز في قطاع غزة. وبحلول أكتوبر/تشرين 2024، تم تخفيض التنبؤات لهذه البلدان بنسبة 4.5 نقاط مئوية عن تنبؤات يناير/كانون الثاني 2023 (الشكل 10-2، اللوحة أ). ومن بين البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والمتأثرة بالصراعات، كان التخفيض الأكبر للتنبؤات في ليبيا والجمهورية اليمنية، حيث كانت تنبؤات أكتوبر/تشرين الأول 2024 أقل بنحو 5.5 نقاط مئوية و 4.9 نقاط مئوية على الترتيب عن تنبؤات يناير/كانون الثاني 2023 (الشكل 10-2، اللوحة ب). وتسلّط هذه التخفيضات الكبيرة للتنبؤات الضوء على الآفاق شديدة التقلب التي يكتنفها عدم اليقين لهذه البلدان في عام 2024.¹⁸

وفي أوضاع الصراعات أو الكوارث الطبيعية، قد تُتيح بيانات الأقمار الصناعية للأضواء الليلية وسائل آنية ومفصلة وشاملة وربما أكثر موثوقية لتتبع النشاط الاقتصادي مقارنة بالإحصاءات الرسمية. وهذه البيانات متاحة يومياً وتغطي كل أراضي البلد المعني. فعلى سبيل المثال، يقارن إصدار حديث من تقرير المرصد الاقتصادي لسوريا (البنك الدولي 2024ز) أرقام الانكماش لإجمالي الناتج المحلي خلال عقد من الصراع بدأ في عام 2010 بين الإحصاءات الرسمية وتقديرات إجمالي الناتج المحلي المستندة إلى الأضواء الليلية. فالإحصاءات الرسمية تشير إلى حدوث انكماش بنسبة 54% خلال الفترة 2010-2019، لكن بيانات الأضواء الليلية تشير إلى حدوث انكماش أكثر حدة بنسبة 84%. وفي الوقت نفسه، يشير تحليل البيانات الليلية

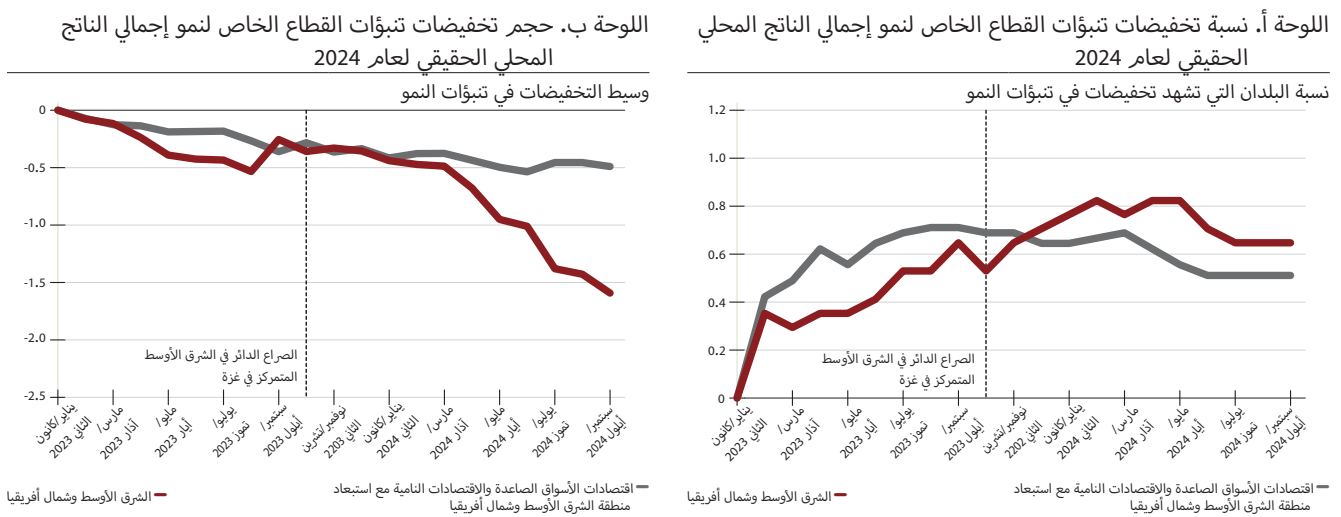
17 يرجع ذلك إلى الزيادة المبدئية في تنبؤات النمو الإقليمي لعام 2024 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 0.2 نقطة مئوية في سبتمبر/أيلول 2023 مقارنة بيناير/كانون الثاني 2023، والتي انعكس مسارها في ديسمبر/كانون الأول 2023.

18 لا تتضمن تنبؤات المحللين من فوكس إيكونوميكس تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة و الجمهورية العربية السورية.

لحرق الغاز إلى ارتفاع كبير في إنتاج النفط والغاز مقارنة بالتقديرات الرسمية، مما يشير إلى نمو النشاط الاقتصادي غير الرسمي وغير المشروع داخل قطاع الطاقة الذي لا ترصده الإحصاءات الرسمية.

والتباين الصارخ في تخفيضات تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2024 بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يؤكد أيضاً البيئة شديدة الاضطراب في المنطقة. وفي الفترة بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2023، كانت نسبة بلدان المنطقة التي شهدت تخفيضات في تنبؤات النمو لإجمالي ناتجها المحلي الحقيقي لعام 2024، مقارنةً بيناير/كانون الثاني 2023، أقل باستمرار من مثيلاتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (الشكل 2-11، اللوحة أ). لكن في أعقاب اندلاع الصراع، تم تخفيض التنبؤات لنسبة متزايدة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل أعلى باستمرار من نظيره في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. وبحلول سبتمبر/أيلول 2024، تم تخفيض تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في 65% من بلدان المنطقة منذ يناير/كانون الثاني 2023، مقارنةً بنسبة 51% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

الشكل 2-11: نسبة وحجم تخفيضات تنبؤات القطاع الخاص لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 منذ يناير/كانون الثاني 2023 في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى كونسينسس إيكونوميكس وفوكس إيكونوميكس.

ملاحظة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = الجزائر والبحرين وجيبوتي وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ماعداً بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم 45 اقتصاداً. لا تتضمن توقعات فوكس إيكونوميكس بيانات عن الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للجمهورية العربية السورية. وتشير التخفيضات في تنبؤات القطاع الخاص لنمو إجمالي الناتج المحلي إلى تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 التي وُضعت في الفترة من يناير/كانون الثاني 2023 حتى سبتمبر/أيلول 2024. واحتسبت نسبة تخفيض التنبؤات من خلال تعيين قيمة 1 لكل شهر كانت فيه تنبؤات معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2024 أقل من تنبؤات معدل النمو في يناير/كانون الثاني 2023. وأعطيت قيمة صفر للأشهر التي تكون فيها تنبؤات معدل النمو الحقيقي لعام 2024 مساوية لتنبؤات يناير/كانون الثاني 2023 أو أعلى منها. وتم تحديد متوسط هذه القيم لكل مجموعة وعرضه كخط اتجاه مع الوقت. ويمثل حجم التخفيضات في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي وسيط الانخفاض في معدلات النمو في البلدان التي تشهد تعديلات بالخفض مقارنةً بتنبؤاتها في يناير/كانون الثاني 2023.

وكان وسيط خفض التنبؤات في بلدان المنطقة أكبر بكثير منه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (الشكل 2-10، اللوحة ب)، وعلى وجه التحديد، في سبتمبر/أيلول 2024، شهد وسيط اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تخفيضاً قدره 1.6 نقطة مئوية في تنبؤات نمو إجمالي ناتجها المحلي الحقيقي لعام 2024 منذ يناير/كانون الثاني 2023، مقارنةً بتخفيض قدره 0.5 نقطة مئوية لوسيط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الذي شهد أيضاً تخفيضاً.¹⁹

تصاعد حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أدى الصراع المتمركز في قطاع غزة في الشرق الأوسط إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن تنبؤات القطاع الخاص للنمو، كما يتضح من زيادة التباين بين جهات التنبؤ في القطاع الخاص (غاتي وآخرون، 2024). ويشير النطاق الأوسع نطاقاً للتنبؤات إلى تزايد الافتقار إلى توافق الآراء، مما يؤكد ارتفاع درجة عدم اليقين في المنطقة.

19 تتشابه النتائج من الناحية النوعية عند استخدام متوسط تخفيضات التنبؤات داخل كل مجموعة بدلاً من التخفيضات للاقتصاد الوسيط ضمن كل مجموعة.

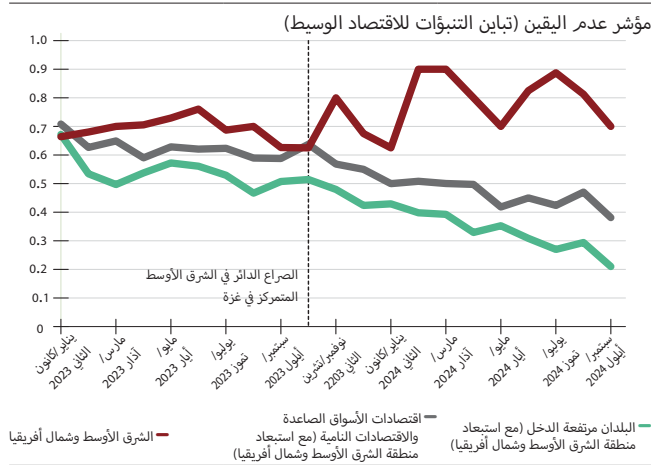
واستحدث غاتي وآخرون (2024) مقياساً لعدم اليقين يعكس مستوى الاختلاف بين جهات التنبؤ في أي وقت مُعيّن. وغالباً ما يستخدم المحللون التنبؤات المُجمّعة - التي تقوم بحساب متوسط التنبؤات من مختلف المؤسسات والبنوك والمحللين في إجمالي واحد. غير أن هذا الإجمالي قد يحجب التباين الكبير بين التنبؤات الفردية، وهو ما قد يخفي المدى الحقيقي للاختلاف بين جهات التنبؤ من القطاع الخاص. ويمكن قياس درجة عدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية لاقتصاد ما بالنظر إلى الاختلاف في التنبؤات. وتشير زيادة التفاوت إلى زيادة عدم اليقين، وإلى حد ما انخفاض الثقة في التنبؤات.

وكان عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى باستمرار مقارنةً باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى واقتصادات البلدان مرتفعة الدخل (الشكل 2-12، اللوحة أ). ففي أعقاب صدمة جائحة كورونا، ارتفعت حالة عدم اليقين على مستوى العالم، قبل أن تبدأ في التراجع تدريجياً بحلول نهاية عام 2021. لكن حالة عدم اليقين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تجاوزت لفترة وجيزة مستويات المنطقة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022. ومنذ اندلاع الصراع في أكتوبر/تشرين الأول 2023 حدثت زيادة في حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 13% وظلت هذه النسبة مرتفعة دون تغيير، وفي الوقت نفسه تراجع عدم اليقين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (الشكل 2-12، اللوحة أ).

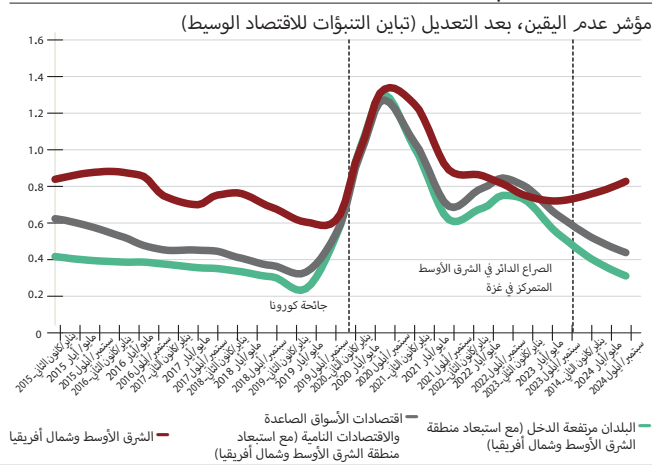
ويتناقض تزايد عدم اليقين بشأن تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024 تناقضاً حاداً مع الاتجاه النزولي الملحوظ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى والبلدان مرتفعة الدخل (الشكل 2-12، اللوحة ب). وحالة عدم اليقين في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام قادم تبلغ الآن في سبتمبر/أيلول 2024 ضعفي ما هي عليه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. وعادة مع اقتراب التنبؤات من التاريخ المستهدف للتنبؤ، تميل حالة عدم اليقين إلى الانخفاض - وهو نمط يُلاحظ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى والبلدان مرتفعة الدخل (باستثناء تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). غير أن هذا النمط لا ينطبق على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا تزال التوترات الجيوسياسية المستمرة تزيد بشدة من حالة عدم اليقين بشأن آفاق النمو في المنطقة لعام 2024.

الشكل 2-12: تباين تنبؤات القطاع الخاص كمؤشر لعدم اليقين.

اللوحة ب: عدم اليقين في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024



اللوحة أ: عدم اليقين بشأن تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لسنة مقبلة



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى كونسينسس إيكونوميكس وفوكس إيكونوميكس.

ملاحظة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = الجزائر والبحرين وجمهورية مصر العربية والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة. اللوحة أ: توضح السلسلة الزمنية والتباين في تنبؤات السنة المقبلة بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لوسيط البلدان في كل مجموعة. ويوضح المدى الزبني لمختلف التنبؤات هذا الاختلاف والتباين، أي الفرق بين التنبؤات في الشريحة المثبتة الخامسة والسبعين والتنبؤات في الشريحة المثبتة الخامسة والعشرين. ويتم تعديل السلاسل الزمنية الشهرية باستخدام نموذج الانحدار الموضوعي. اللوحة ب: توضح السلسلة الزمنية والتباين في تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 لوسيط البلدان في كل مجموعة. ويوضح المدى الزبني لمختلف التنبؤات هذا الاختلاف والتباين، أي الفرق بين التنبؤات في الشريحة المثبتة الخامسة والسبعين والتنبؤات في الشريحة المثبتة الخامسة والعشرين في كل نقطة زمنية. تاريخ أحدث رصد هو سبتمبر/أيلول 2024.

الفصل 3. آخر المستجدات بشأن الصراع المتمركز في قطاع غزة

النتائج الرئيسية

- في خضم أزمة إنسانية متفاقمة، توقف الاقتصاد في قطاع غزة بشكل شبه تام. فقد أدى النشاط العسكري وإغلاق الطرق إلى نقص حاد في الغذاء والمياه والوقود والمعدات الطبية.
- تشهد الضفة الغربية تراجعاً اقتصادياً كبيراً بسبب ضعف الطلب وانخفاض الدخول ومعدلات التشغيل، نتيجةً لتشديد القيود على الحركة والانتقال ودخول سوق العمل، وعدم اليقين بشأن حجم تحويلات إيرادات المقاصة. ولا تزال الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية بالغة الحدة، على الرغم من الزيادة المتوقعة في مساهمات المانحين.
- تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالة متزايدة من عدم اليقين. وفي البلدان المتضررة بشكل مباشر من العنف مثل لبنان، تسبب الصراع بالفعل في خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. وفي الاقتصادات المجاورة الأخرى، أدّى الصراع إلى إضعاف النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال بسبب تراجع عائدات السياحة (على سبيل المثال، انخفاض عدد السائحين الوافدين إلى الأردن بنسبة 6.6% حتى أغسطس/آب 2024، على أساس سنوي) وإيرادات المالية العامة (على سبيل المثال، انخفاض بنسبة 62% في إيرادات قناة السويس في جمهورية مصر العربية في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023).
- بينما كان هذا العدد من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وشك الطبع والإصدار، حدث تصاعد كبير للصراع في لبنان، مع أنباء عن أعداد متزايدة من الضحايا، وموجات من النزوح القسري والتهجير، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية. وسيحدد المدى الكامل لآثار هذا التصعيد على لبنان والمنطقة من خلال المسار المستقبلي للصراع.
- على الصعيد العالمي، أظهرت أسواق الطاقة والأسواق المالية حتى الآن قدرة على الصمود، فعلى الرغم من بعض التقلبات المبكرة قصيرة الأجل، انخفضت الأسعار الفورية والعقود الآجلة للنفط انخفاضاً كبيراً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 وسط قوة المعروض ومخاوف بشأن تباطؤ الطلب. وأدت تعطيلات حركة النقل البحري، لا سيما عبر قناة السويس، إلى زيادة أوقات الشحن والأسعار الفورية. ورغم انخفاض الطلب العالمي، وزيادة أحجام الناقلات، وثبوت الأسعار التعاقدية، لم تنتقل الزيادة في تكاليف الشحن إلى المستهلكين حتى الآن.

الآثار على الضفة الغربية وقطاع غزة

بعد مرور أحد عشر شهراً على الصراع في الشرق الأوسط، تتكشف أبعاد أزمة إنسانية غير مسبوقة في قطاع غزة. فقد لقي ما يقدر بنحو 40 ألف شخص مصرعهم وأصيب 30 ألف شخص بجروح خطيرة (البنك الدولي 2024 ح).²⁰ ونزح قرابة مليوني شخص؛ وفقد حوالي 625 ألف طفل في سن الدراسة سنة واحدة من التعليم؛ وتفشّى سوء التغذية، حيث يعاني 15% من السكان من ظروف شبيهة بالجوع؛ وكاد النظام الصحي أن ينهار بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتعطل تقديم الخدمات. وتحمل كل هذه الصدمات في طياتها عواقب طويلة الأمد.

تقترب الأراضي الفلسطينية من الانهيار الاقتصادي، حيث تشهد أكبر انكماش اقتصادي لها على الإطلاق - انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 34% في الربع الثاني من عام 2024، وفقاً للبيانات الرسمية. وانكمش اقتصاد قطاع غزة بنسبة 86% في الربع الثاني من عام 2024 حيث دفع الصراع القطاع إلى حافة الانهيار. وتسبب التوقف شبه التام للنشاط الاقتصادي في انخفاض نصيب قطاع غزة من إجمالي الاقتصاد الفلسطيني من 17% - في المتوسط في السنوات السابقة - إلى أقل من 5%. وفي الوقت نفسه، انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 23% في الربع الثاني من عام 2024 - وشهدت قطاعات التجارة والخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية أكبر الانخفاضات. ومن المتوقع أن تصل الفجوة التمويلية للسلطة الفلسطينية إلى 1.86 مليار دولار أمريكي

20 تقرير الرصد الاقتصادي للبنك الدولي عن آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، سبتمبر/أيلول 2024، تم الاطلاع عليه في <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c25061ab26d14d7acc0330d5a7b4d496-0280012024/original/PalestinianEconomicUpdate-Sept2024-FINAL.pdf>

في عام 2024،²¹ أي أكثر من ضعفي العجز في عام 2023، مما قد يُشكّل مخاطر مرتفعة تهدد بإخفاق النظام العام، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. وأدى الانخفاض الطبيعي في الإيرادات في ظل الانكماش الاقتصادي، الذي تفاقم بسبب انخفاض مستويات المعونات، وفي المقام الأول زيادة الاستقطاعات الشهرية التي تجرّها إسرائيل على تحويلات إيرادات المقاصة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، إلى زيادة خفض رواتب موظفي الخدمة المدنية إلى 60% في المتوسط.²² ولا تزال فجوة المالية العامة تُسد في معظمها بالاقتران من البنوك المحلية وتأخير صرف المستحقات للقطاع الخاص، والموظفين العموميين، وصندوق المعاشات التقاعدية. ومما يبعث على التفاؤل أنه من المتوقع أن ترتفع مساهمات الدول والجهات المانحة.

لقد حالت الأعمال العسكرية المستمرة وإغلاق الطرق دون وصول الإمدادات الأساسية إلى قطاع غزة، مما أدى إلى تفشّي انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع ونقص المياه والوقود والمعدات الطبية، إلى جانب انهيار تقديم الخدمات. ووصلت الأزمة الإنسانية إلى منعطف حرج، مع احتمال أن تكون لها عواقب طويلة الأمد. ويؤدي النزوح إلى اكتظاظ الملاجئ وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي. وتعوق محدودية وصول العاملين في المجال الإنساني الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة.²³ وقد تصاعد انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة بشدة، وهو ما يُنذر بمعاناة السكان البالغ عددهم حوالي مليوني نسمة من نقص حاد في الغذاء، وربما يضع القطاع بأكمله على شفا المجاعة. ويواجه جميع سكان قطاع غزة تقريباً نقصاً حاداً في الغذاء. ويشير تحليل التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي²⁴ حتى يونيو/حزيران 2024 إلى أن 15% من السكان (نحو 350 ألف فرد) يعانون من ظروف شبيهة بالمجاعة، مع نقص شبه كامل في الغذاء. علاوةً على ذلك، فإن ثلث السكان في حالة طوارئ، ويعانون من نقص الغذاء وارتفاع معدلات الوفيات. وتبلغ هذه الأوضاع شدتها في المناطق الشمالية ومدينة غزة ومحافظات دير البلح وخان يونس ورفح. ويعاني 90% من الأطفال دون سن الثانية و95% من النساء الحوامل والمرضعات في قطاع غزة من فقر غذائي شديد للغاية حيث يستهلكون اثنين أو أقل من العناصر الغذائية الخمسة. وتُقلّل نحو 95% من الأسر من تناول وجبات الطعام وأحجام الحصص الغذائية، حيث تتناول اثنتان من كل ثلاثة منها وجبة واحدة في اليوم.

لقد أثار النزوح الداخلي الجماعي المتكرر على حوالي 1.9 مليون شخص، حيث يلتمس الناس الأمان في مناطق جغرافية ضيقة للغاية. وتسبب الدمار أو الضرر الذي لحق بمعظم منشآت الأعمال، إلى جانب نزوح كل من الملاك والعمال في حرمان معظم الأسر المعيشية من أي مصدر للدخل. ومعظم الأنشطة الاقتصادية الباقية غير رسمية، حيث تباع السلع الأساسية في السوق السوداء بأسعار باهظة. وقد تم إجلاء جزئي للجرحي أو المرضى،²⁵ ولم يتمكن من الدخول أو الخروج إلا عدد محدود من العاملين في المجال الإنساني. ومع تقلص إمكانية الحصول على الغذاء والمياه المأمونة في أجزاء كثيرة من قطاع غزة، واستمرار العنف والنزوح، فإن المخاطر المرتبطة بذلك مرتفعة، وخاصة على الفئات الأكثر احتياجاً. وقبل أكتوبر/تشرين الأول 2023، قُدّرت اليونيسف أن أكثر من 500 ألف طفل في قطاع غزة يحتاجون إلى دعم الصحة العقلية ودعم نفسي واجتماعي. وعدد الأيتام أخذ في الارتفاع أيضاً، ففي فبراير/شباط 2024، قُدّرت اليونيسف أن ما لا يقل عن 17 ألف طفل في قطاع غزة كانوا دون ذوبهم أو انفصلوا عن أقاربهم المباشرين منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.²⁶ ومن المتوقع أن ينطوي التعرض للتجارب المؤلمة والصدمات التي يتعرض لها رأس المال البشري على عواقب دائمة طوال الحياة (غاتي وآخرون، 2023ب)، ومن المرجح أيضاً أن تكون الأضرار النفسية التي تسبب فيها الأعمال العدائية ذات عواقب وخيمة على الصحة الإنجابية، بما في ذلك زيادة حالات الإجهاض الناجمة عن التوتر والإجهاد، وحالات المواليد الأموات والولادة المبكرة.²⁷

لقد انهار النظام التعليمي في قطاع غزة، وتعرض النظام الصحي لأضرار كبيرة بسبب الصراع، وانقطع نحو 625 ألف طفل في سن الدراسة في قطاع غزة عن الدراسة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، مما سيزيد من العواقب السلبية طويلة الأجل للصراع (كورال وغاتي 2020). وتشير التقديرات الأولية إلى أن ما يقرب من 95% من منشآت التعليم الأساسي والعالي قد تضررت أو دُمّرت أثناء الصراع. وأدى الصراع أيضاً إلى تعطيل الخدمات التعليمية بشدة في الضفة الغربية، حيث خفضت المدارس الحكومية مستويات الدراسة داخل الفصول الدراسية بسبب قيود المالية العامة والمخاوف الأمنية. وكان تأثير الصراع على القطاع الصحي مباشراً بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الصحية، وغير مباشر من خلال الخسائر المُتكدّدة بسبب انقطاع تقديم الخدمات. وتسبب تدمير البنية التحتية لإمدادات المياه وألواح الطاقة الشمسية، إلى جانب نقص الكهرباء من الشبكة العامة،

21 يعكس هذا الرقم العجز المتوقع في الموازنة العامة كما حسبتها السلطة الفلسطينية. وهناك العديد من مخاطر سيناريوهات معاكسة قد تؤدي إلى فجوة مالية أكبر، تبلغ نحو ملياري دولار أمريكي، وفقاً لتقديرات خبراء البنك الدولي.

22 "إيرادات المقاصة" هي إيرادات تقوم الحكومة الإسرائيلية بتحويلها إلى السلطة الفلسطينية بعد بعض الاستقطاعات من جانب إسرائيل. وتمثل معظم إيرادات المقاصة في ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد، ويجب تحويلها على أساس شهري وفقاً لبروتوكول باريس.

23 صندوق الأمم المتحدة للسكان، <https://www.unfpa.org/occupied-palestinian-territory>، تم الاطلاع عليه عبر الإنترنت في 20 أغسطس/آب 2024.

24 التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي؛ www.ipcinfo.org.

25 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/gaza-humanitarian-response-update-2-15-september-2024>، تم الاطلاع عليه عبر الإنترنت في 30 سبتمبر/أيلول 2024.

26 اليونيسف، <https://www.unicef.org/press-releases/stories-loss-and-grief-least-17000-children-are-estimated-be-unaccompanied-or>.

27 كلية هارفارد للصحة العامة، استكشاف الروابط بين الصدمات النفسية وأضرار الصحة الإنجابية، 2023. <https://www.hsph.harvard.edu/news/hsph-in-the-news/probing-links-between-trauma-and-reproductive-health-harms>.

ووقود المولدات الاحتياطية، والمستلزمات الأساسية في توقف 80% من مراكز الرعاية الأولية عن العمل. وبسبب انهيار نظام الرعاية الصحية، أنشئت في الآونة الأخيرة ثلاثة مستشفيات ميدانية. ويعمل بشكل جزئي 17 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى لديها قدرات استيعابية لمرضى الأقسام الداخلية،²⁸ وهو ما يمثل 53% من إجمالي عدد مرضى الأقسام الداخلية ووحدات العناية المركزة والأسرة المخصصة للولادة قبل اندلاع الأزمة.

في حين أن جميع الفلسطينيين في قطاع غزة يعانون من الفقر، فإن الأسر المعيشية في الضفة الغربية تعاني أيضاً من تداعيات ضارة على الرفاهة من جراء الصراع. ويصف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة، على وجه الخصوص، وضعاً مُثقلًا بالأزمات يُؤثر على رفاهة الناس وصحتهم العقلية، مع توقع أن تمتد آثاره إلى أبعد من المدى القصير. ومن المتوقع أن يكون التدهور الاقتصادي الحاد في الضفة الغربية قد أدى إلى زيادة معدل الفقر على المدى القصير حتى منتصف عام 2024 بأكثر من الضعفين إلى 28% من نحو 12% في عام 2023 قبل نشوب الصراع.

آثار الصراع على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد العالمي

بعد مرور أحد عشر شهراً على الصراع المتمركز في قطاع غزة، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالة متفاقمة من الضبابية وعدم اليقين. وفي البلدان المتضررة بشكل مباشر من العنف مثل لبنان، تسبب الصراع بالفعل في خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. وفي الاقتصادات المجاورة الأخرى، أدى الصراع إلى تقييد النشاط الاقتصادي بسبب تراجع عدد السائحين الوافدين وانخفاض إيرادات قناة السويس بالنسبة لجمهورية مصر العربية. وتتطوي الهجمات على السفن في البحر الأحمر على احتمال إطالة أوقات الشحن وزيادة التكاليف، وهو ما يُنبئ بزيادة احتمالات تدهور الأوضاع في اقتصادات المنطقة والعالم. وبشكل أعم، قد تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة إلى زعزعة استقرار أسواق النفط ورأس المال، وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي. وتتوقف الآثار الكاملة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على طول أمد الصراع وتصاعده وتوسع رقعته الجغرافية.

وحتى قبل التصعيد الأخير للصراع في سبتمبر/أيلول 2024، تضرر الاقتصاد اللبناني المتعثر من جراء تزايد عدم الاستقرار الإقليمي. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والأضرار والدمار الذي لحق بالبنية التحتية، كانت القناة الرئيسية للتأثير هي الانخفاض الحاد في عائدات السياحة، مما قوّض ما كان في يوم من الأيام ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. وأدى نزوح الناس من جنوب لبنان إلى توقف الأنشطة الاقتصادية المحلية والتأثير سلباً على الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما يخلق عائقاً إضافياً أمام النمو. ولحقت أضرار شديدة بالمناطق الزراعية في الجنوب، مع انتشار الحرائق والتلوث. وساهمت هذه الآثار السلبية المبدئية في انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 0.8% بالفعل في عام 2023. واستناداً إلى بيانات ما قبل التصعيد بشأن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتراجع عائدات السياحة، كان من المتوقع حدوث انكماش آخر بنسبة 1% في عام 2024. ومع ذلك، بينما كان هذا العدد من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وشك الطبع والإصدار، حدث تصاعد كبير للصراع في لبنان، مع أنباء عن أعداد متزايدة من الضحايا، وموجات من النزوح القسري، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية. ومع أن التأثير الكامل على الاقتصاد اللبناني لا يزال يكتنفه عدم اليقين نظراً للطبيعة السريعة وغير المتوقعة للأحداث الراهنة، فمن المتوقع أن يؤدي استمرار تصاعد الصراع إلى مزيد من التراجع في تبؤات النمو الاقتصادي.

وبوصفها طرفاً فاعلاً رئيسياً على الساحة الإقليمية، لا تزال جمهورية مصر العربية معرضة بشكل خاص لتحديات تهدد ميزان المدفوعات، والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات المتكررة في حركة المرور البحري في قناة السويس؛ ومع ذلك، كان قطاع السياحة فيها قادراً على الصمود. فقد شهدت قناة السويس، وهي مصدر حيوي للإيرادات في جمهورية مصر العربية، انخفاضاً حاداً في الإيرادات في خضم تصاعد المخاطر الأمنية في البحر الأحمر. وفي فترة الستة أشهر من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2024، انخفضت إيرادات قناة السويس بنسبة 62% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023. وبالنسبة للسنة المالية 2025/2024، من المتوقع أن تقترب الإيرادات من نصف مستواها قبل الصراع - حيث ستنخفض إلى 4.8 مليارات دولار أمريكي من 8.8 مليارات دولار أمريكي في السنة المالية 2023/2022 - وهو انخفاض يمثل 8% من الاحتياطيات المتوقعة لجمهورية مصر العربية. وعلى الجانب الإيجابي، زادت عائدات السياحة زيادة طفيفة على الرغم من التحديات الأمنية الإقليمية المتزايدة. وفي الوقت نفسه، تلقي حالة عدم اليقين التي تكتنف الصراع بظلالها على الاستثمارات غير المباشرة، مما يزيد من مخاوف المستثمرين في أنحاء المنطقة.

28 منظمة الصحة العالمية، <https://www.who.int/news/item/12-09-2024-who-analysis-highlights-vast-unmet-rehabilitation-needs-in-gaza>؛ تم الاطلاع عليه عبر الإنترنت في 30 سبتمبر/أيلول 2024.

لقد أدى الصراع إلى انخفاض أعداد السائحين في الأردن بمعدل سنوي قدره 6.6% في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى أغسطس/آب 2024. ويرجع السبب في هذا التراجع إلى حد كبير إلى انخفاض سنوي نسبته 19.7% في عدد سائحي اليوم الواحد و 4% في زوار الليلة الواحدة. وفي الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأغسطس/آب 2024، كان السبب الرئيسي لانخفاض عدد السائحين منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 هو انخفاض عدد الوافدين الأوروبيين، لكن تمت معاوضة ذلك بالزيادة في عدد الوافدين من دول مجلس التعاون الخليجي والمناطق العربية الأخرى.

وتم حتى الآن احتواء تأثير الصراع على البلدان الأخرى غير المجاورة في المنطقة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى محدودية الروابط التجارية مع المناطق الأكثر تضرراً من الصراع.

على الصعيد العالمي، تم حتى الآن احتواء تأثير الصراع على اتجاهات قطاع الطاقة والقطاع المالي ضمن ديناميكيات السوق الأوسع نطاقاً. وشهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تقلبات في أوائل العام، لكن عقودها انخفضت انخفاضاً ملحوظاً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، بفعل قوة المعروض ومخاوف بشأن ركود الطلب.²⁹ وفي الوقت نفسه، ارتفعت العقود الآجلة قصيرة الأجل للغاز في الاتحاد الأوروبي لفترة وجيزة في بداية الصراع، لكنها سرعان ما عادت إلى مستويات ما قبل الصراع ويجري تداولها الآن عند مستويات منخفضة (الشكل 3-1، اللوحتان أ و ب). وانتعشت أيضاً الأسواق المالية بعد الضغوط الأولية التي نتجت عن تصاعد التوترات الجيوسياسية. وتشهد الأسواق إما مستويات مماثلة لتلك التي كانت عليها قبل الصراع أو حركة زائدة في حجم الأعمال بشكل كبير، مدفوعةً بصعود السوق العالمية الذي بدأ في ديسمبر/كانون الأول 2023 وتجاوز المعايير السابقة. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط مثل الأردن، وخاصة المغرب وتونس، ظلت أسواق رأس المال قادرة على الصمود منذ بدء الصراع، حيث حافظت على أداء قوي دون حدوث انتكاسات كبيرة (انظر الشكل 3-1، اللوحتان ج ود).

أدى اضطراب حركة النقل البحري، لا سيما عبر قناة السويس، إلى إطالة أوقات الشحن وزيادة الأسعار الفورية للشحن على المستويين الإقليمي والعالمي. وقبل زعزعة الاستقرار الأمني الإقليمي في نهاية عام 2023، كانت حركة التجارة عبر قناة السويس تمثل حوالي ثمن حجم التجارة البحرية العالمية ونحو 30% من حركة الحاويات في العالم. ولكن مع تزايد الهجمات على السفن التجارية، تصاعدت تكاليف الشحن بوجه عام، لا سيما بالنسبة للممرات الملاحية التي تأثرت بشكل مباشر بالأعمال العدائية. ويتجلى ذلك في زيادة المؤشر العالمي للحاويات،³⁰ وخاصةً زيادة عمليات الشحن من شنغهاي إلى جنوة، حيث تزيد المعدلات من أربع إلى خمس مرات عما كانت عليه في نهاية عام 2023 (الشكل 3-2، اللوحة ب). ورغم انخفاض الطلب العالمي، وزيادة أحجام الناقلات، وثبوت الأسعار التعاقدية، لم تنتقل الزيادة في تكاليف الشحن إلى المستهلكين حتى الآن.³¹

29 المصدر: تقرير وكالة الطاقة الدولية عن سوق النفط الصادر في يوليو/تموز 2024، تم الاطلاع عليه عبر الإنترنت في سبتمبر/أيلول 2024 في <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-july-2024>.

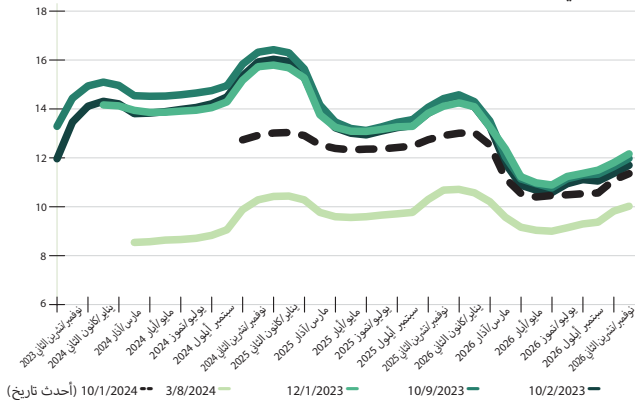
30 المؤشر العالمي للحاويات هو تقرير أسبوعي يرصد سعر حاوية سعة 40 قدماً عبر طرق التجارة الرئيسية بين الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. وهو بمثابة معيار رئيسي لتتبع التقلبات في أسعار الشحن وتكاليف الشحن العالمية.

31 انظر، على سبيل المثال، ستاندر أند بورز غلوبال، أغسطس/آب 2024، على شبكة الإنترنت على الموقع [https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/research-analysis/shipping-delays-impact-global-supply-chains-and-exports-jul24.html#:~:text=Shipping](https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/research-analysis/shipping-delays-impact-global-supply-chains-and-exports-jul24.html#:~:text=Shipping,20months%20coming%20the%20in%20to,monitored%20led%20also%20delays%delays-impact-global-supply-chains-and-exports-jul24.html#:~:text=Shipping).

الشكل 1-3: أسواق الطاقة والأسواق المالية.

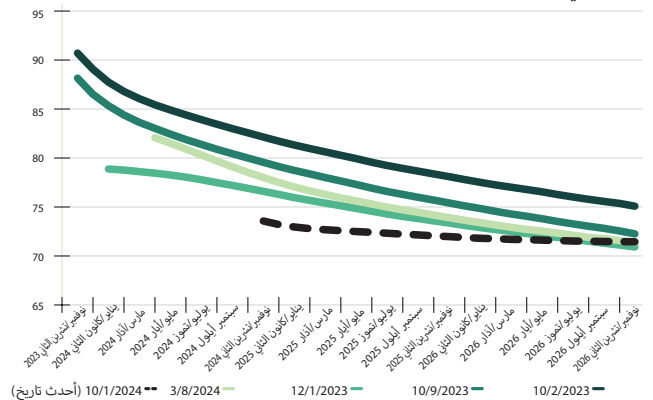
اللوحه ب: عقود الغاز الآجلة منذ بداية الصراع

دولار أمريكي لكل 10 آلاف مليون وحدة حرارية بريطانية



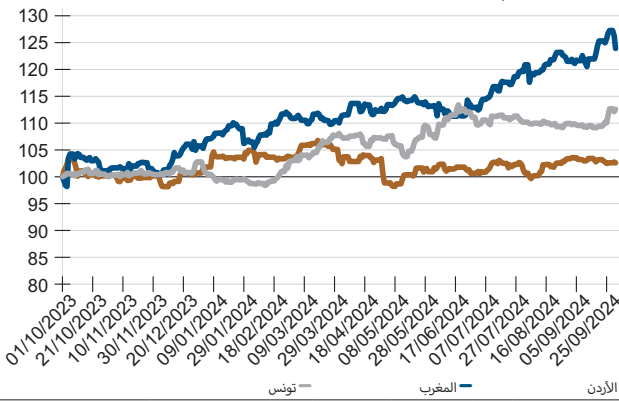
اللوحه أ: عقود النفط الآجلة منذ بداية الصراع

دولار أمريكي للبرميل



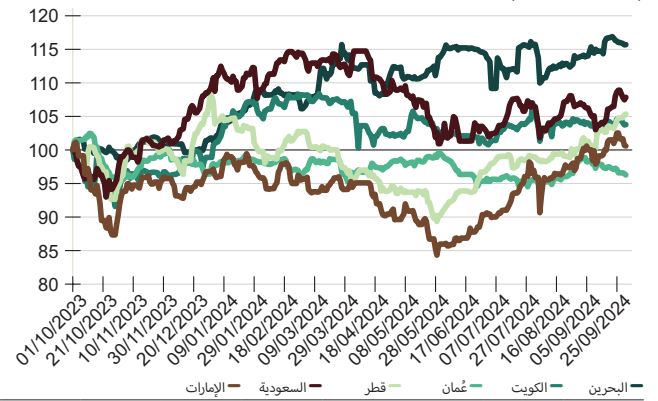
اللوحه د: أسواق رأس المال في البلدان النامية المستوردة للنفط منذ الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2023

مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، بعد إعادة تحديد خط الأساس (100=10/1/2023)



اللوحه ج: أسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي منذ الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2023

مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، بعد إعادة تحديد خط الأساس (100=10/1/2023)

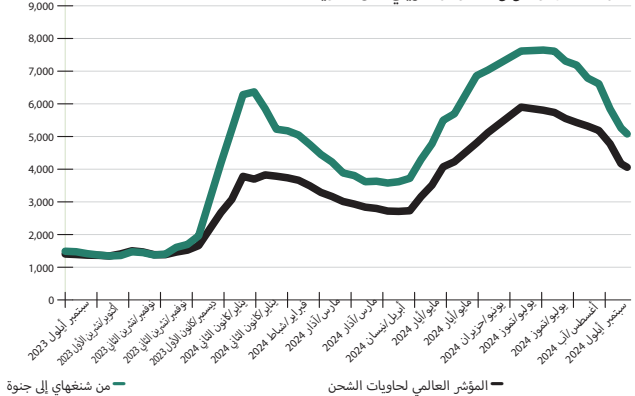


المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناء على بيانات قاعدة بلومبرغ إل بي. ملاحظة: في اللوحتين أ، وب، تعرض الخطوط أسعار استحقاق العقود الآجلة حسب التاريخ المحدد بالنسبة لعقود النفط الموحدة وعقود الغاز الأوروبية، ويظهر الخط المتقطع أحدث تاريخ للعقود الآجلة (1 أكتوبر/تشرين الأول 2024). وتعرض اللوحتان (ج) و(د) مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال الخاصة بتداول الأسهم والاستثمارات المباشرة على مستوى البلدان حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وأعيد تحديد أساس هذه المؤشرات إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2023. والمؤشرات مرحة بقيمة الرسملة السوقية وتجمع أداء الشركات ذات رأس المال الكبير والمتوسط التي تمثل 85% من كل سوق. وهذه المؤشرات مَقومَة بالدولار الأمريكي.

الشكل 2-3: اضطراب حركة الشحن.

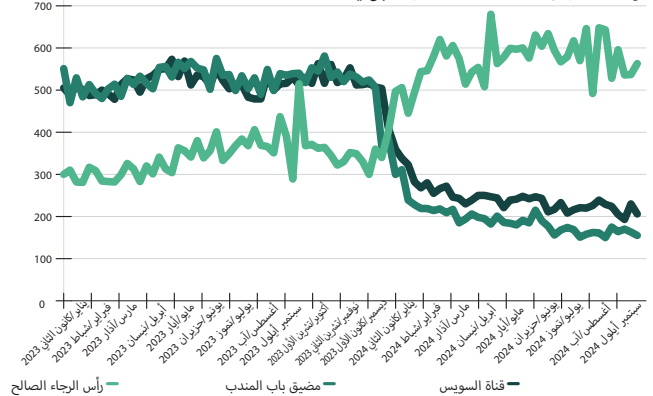
اللوحه ب: مؤشر دروري العالمي لحاويات الشحن

أسعار الشحن والنولون (دولار أمريكي لكل حاوية سعة 40 قدما)



اللوحه أ: عدد السفن التي تعبر نقاط اختناق محددة

حركة الشحن والملاحة (عدد السفن أسبوعيا)



المصدر: صندوق النقد الدولي، منصة "بورت ووتش"، <https://en.macromicro.me/charts/44756/drewry-world-container-index>. ملاحظة: تعرض اللوحه أ العدد الأسبوعي للسفن حتى 23 سبتمبر/أيلول 2024. تعرض اللوحه ب سعر الشحن اليومي حتى 26 سبتمبر/أيلول 2024.

الفصل 4. تكلفة الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النتائج الرئيسية

- يُسلط الصراع في الشرق الأوسط المتمركز في قطاع غزة الضوء على اتجاه أوسع نطاقاً لتصاعد العنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كانت هناك زيادة بأكثر من الضعفين في حلقات الصراع وزيادة بمقدار ستة أضعاف في نسبة الوفيات منذ تسعينيات القرن العشرين.
- في السنوات الأربع الماضية، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة من البلدان المتأثرة بالصراعات أعلى من أي منطقة أخرى حيث شهد 12 من أصل 19 اقتصاداً حلقات من الصراعات المسلحة، مقارنة بمتوسط 8 من أصل 19 اقتصاداً خلال السنوات الأربع من 1990 إلى 1994.
- بين عامي 1990 و2022، شهدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجه عام معدلات أعلى للدخول في الصراعات مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المماثلة، حيث شهدت بلدان المنطقة متوسطة الدخل معدلات أعلى بمقدار الضعفين في حين شهدت بلدان المنطقة مرتفعة الدخل معدلات أعلى بمقدار أربعة أضعاف. ويقاس معدل الدخل في الصراعات عندما ينتقل بلد ما من السلام إلى الصراع، أو عندما يزداد عدد حلقات الصراع على مدى سنوات متعاقبة.
- تتجاوز تكلفة الصراع التحليل الاقتصادي، لأن الخسائر في الأرواح البشرية والاضطرابات المجتمعية لا يمكن حصرها. ومع ذلك، يؤدي الصراع إلى خسائر اقتصادية فورية وقد تكون له آثار ضارة طويلة الأجل على التنمية الاقتصادية.
- ساهم الصراع في زيادة ابتعاد مقياس بلدان المنطقة عن مقياس البلد الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية (الذي يطلق عليه الاقتصاد الرائد). وتشير تقديرات السيناريوهات المغايرة للواقع إلى أنه، في غياب الصراع كان من الممكن أن يزيد نصيب الفرد من الدخل في بلدان المنطقة التي شهدت حلقات من الصراع بنسبة 45% في المتوسط بعد سبع سنوات من اندلاع الصراع.
- من العوامل المساهمة في الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الصراع، تدمير رأس المال المادي، وخسائر رأس المال البشري، وتعطل سلاسل الإمداد والفوضى الاقتصادية، وارتفاع تكاليف التمويل، وتراجع الاستثمار.
- السلام شرط مسبق للتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث إن الصراع المستمر قد يُفوّض ما تحقق من تقدّم على مدار عقود، ويُؤخّر البلدان عن تحقيق التنمية المستدامة.

ارتفاع كبير في تواتر وشدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

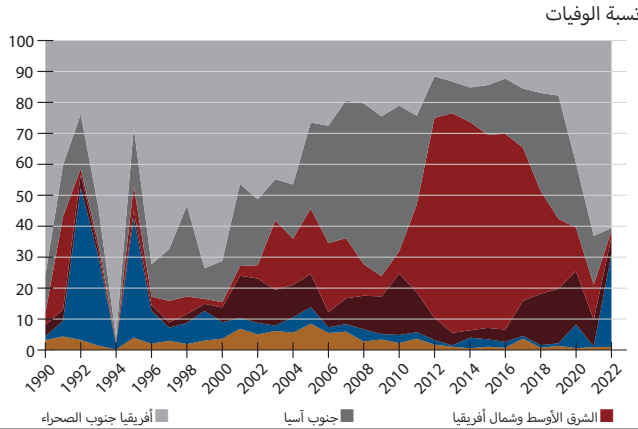
يُفوّض الصراع الكارثي في الشرق الأوسط الذي يتركز في قطاع غزة اقتصاد المنطقة ورأس مالها البشري بشدة. ويُسلط الصراع الدائر الضوء على اتجاه أوسع نطاقاً لتصاعد العنف في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو اتجاه اشتد على مدى العقود القليلة الماضية.

منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحالي، كان تواتر الصراعات المسلحة وحدتها أعلى بكثير مما كان عليه في تسعينيات القرن الماضي. وعلى وجه التحديد، زاد متوسط عدد حلقات الصراع سنوياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكثر من الضعفين من 20 في التسعينيات إلى 52 منذ عام 2010 (الشكل 4-1، اللوحة أ).³² وكان التأثير على حياة البشر صارخاً. ففي السنوات ما بين 2010 و2022، بلغت نسبة الوفيات المرتبطة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 38% من الوفيات المرتبطة بالصراعات في العالم، أي أعلى مما كانت عليه في تسعينيات القرن العشرين بستة أضعاف (الشكل 4-1، اللوحة ب). وبين عامي 2012 و2016، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 66% من الوفيات المرتبطة بالصراع في العالم.

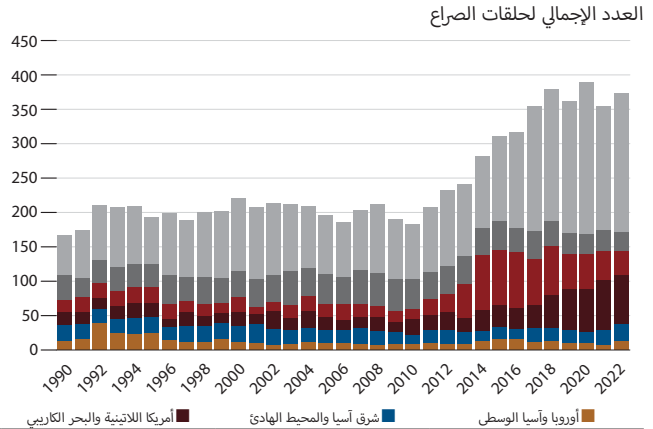
32 وفقاً لبيانات برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (UCDP)، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد في غضون سنة ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع. ويتضمن ذلك جميع أنواع الصراعات: الصراعات بين دولتين أو بين دولة وجماعة متمردين، والصراعات بين جهات مسلحة مُنظمة ليس بينها حكومة دولة، والصراعات أحادية الجانب التي تستخدم فيها حكومة دولة أو جماعة مُنظمة رسمياً القوة المسلحة ضد المدنيين. وتستند بيانات برنامج أوبسالا إلى حوادث فردية من العنف المميت تُعرف باسم الأحداث وتستخدم فيها جهة فاعلة مُنظمة القوة المسلحة ضد جهة فاعلة مُنظمة أخرى أو ضد المدنيين، مما يؤدي إلى حالة وفاة واحدة مباشرة على الأقل (سندبيرغ وميلاندر، 2013؛ ديفيز وآخرون، 2024).

الشكل 4-1: الصراعات والوفيات منذ عام 1990، حسب المنطقة.

اللوحة ب: الوفيات في المنطقة كنسبة من الإجمالي العالمي

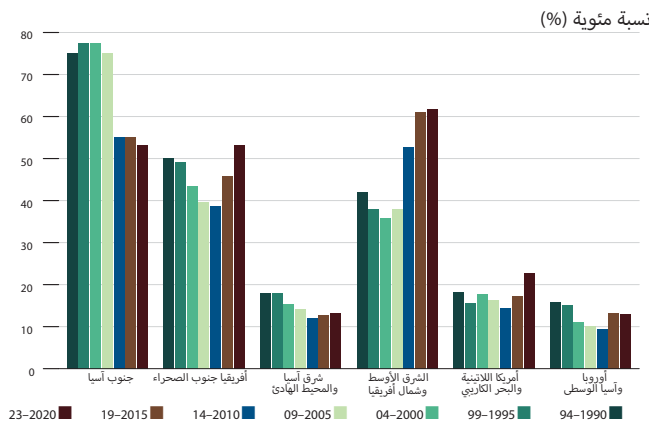


اللوحة أ: العدد الإجمالي لحلقات الصراع



المصدر: مجموعة بيانات الأحداث المُسندة جغرافياً في برنامج أوسلا لبيانات الصراعات، وحسابات خبراء البنك الدولي. ملاحظة: اللوحة أ، وفقاً لبرنامج أوسلا لبيانات الصراعات، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع في سنة واحدة. وإذا تخطى طرفان متصارعان (طرفان متصارعان أو طرف يقتل مدنيين عزلاً) عتبة 25 حالة وفاة في سنة واحدة، وهذان الطرفان كان لهما أحداث في سنوات سابقة أو لاحقة، يتم إدراج جميع الأحداث التي تتعلق بهذين الطرفين (الثاني)، بما في ذلك الأحداث في السنوات التي لم يتم فيها تجاوز العتبة. ويتم تضمين جميع أنواع الصراعات: الصراعات بين دولتين أو بين دولة وجماعة متمردين، والصراعات بين جهات مسلحة مُنظمة ليس بينها حكومة دولة، والصراعات أحادية الجانب. وفي اللوحة ب، تقدم بيانات الأحداث المُسندة جغرافياً في برنامج أوسلا ثلاثة تقديرات للوفيات لكل حدث: تقدير منخفض وتقدير مرتفع وأفضل تقدير. ويستند عدد الوفيات إلى أفضل تقدير للوفيات المُحددة في المرجع الأصلي، وهو التقدير الأكثر موثوقية. وتشمل العينة في اللوحتين 119 بلداً.

الشكل 4-2: نسبة البلدان التي تشهد صراعات حسب المنطقة منذ عام 1990.



المصدر: مجموعة بيانات الأحداث المُسندة جغرافياً لبرنامج أوسلا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

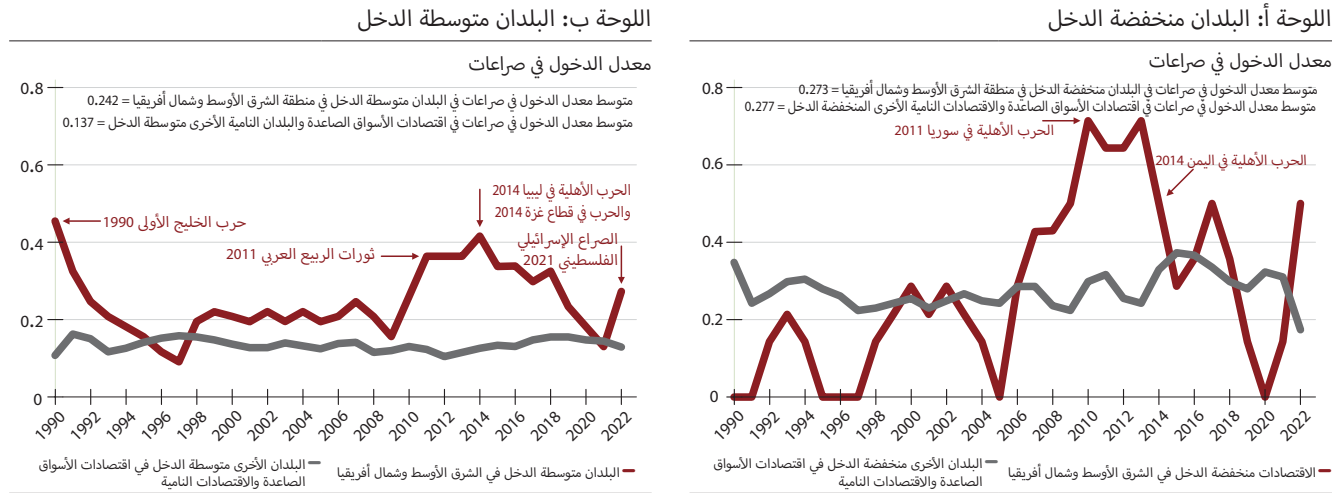
ملاحظة: وفقاً لبيانات برنامج أوسلا، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع في سنة واحدة. وإذا تخطى طرفان متصارعان (طرفان متصارعان أو طرف يقتل مدنيين عزلاً) عتبة 25 حالة وفاة في سنة واحدة، وهذان الطرفان كان لهما أحداث في سنوات سابقة أو لاحقة، يتم إدراج جميع الأحداث التي تتعلق بهذين الطرفين (الثاني)، بما في ذلك الأحداث في السنوات التي لم يتم فيها تجاوز العتبة. ويتم تضمين جميع أنواع الصراعات: الصراعات بين دولتين أو بين دولة وجماعة متمردين، والصراعات بين جهات مسلحة مُنظمة ليس بينها حكومة دولة، والصراعات أحادية الجانب. وتشمل العينة الموضحة في الشكل 213 بلداً. والبلدان مُرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 1990 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام 2021).

المصدر: مجموعة بيانات الأحداث المُسندة جغرافياً لبرنامج أوسلا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء البنك الدولي. ملاحظة: وفقاً لبيانات برنامج أوسلا، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع في سنة واحدة. وإذا تخطى طرفان متصارعان (طرفان متصارعان أو طرف يقتل مدنيين عزلاً) عتبة 25 حالة وفاة في سنة واحدة، وهذان الطرفان كان لهما أحداث في سنوات سابقة أو لاحقة، يتم إدراج جميع الأحداث التي تتعلق بهذين الطرفين (الثاني)، بما في ذلك الأحداث في السنوات التي لم يتم فيها تجاوز العتبة. ويتم تضمين جميع أنواع الصراعات: الصراعات بين دولتين أو بين دولة وجماعة متمردين، والصراعات بين جهات مسلحة مُنظمة ليس بينها حكومة دولة، والصراعات أحادية الجانب. وتشمل العينة الموضحة في الشكل 213 بلداً. والبلدان مُرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 1990 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام 2021).

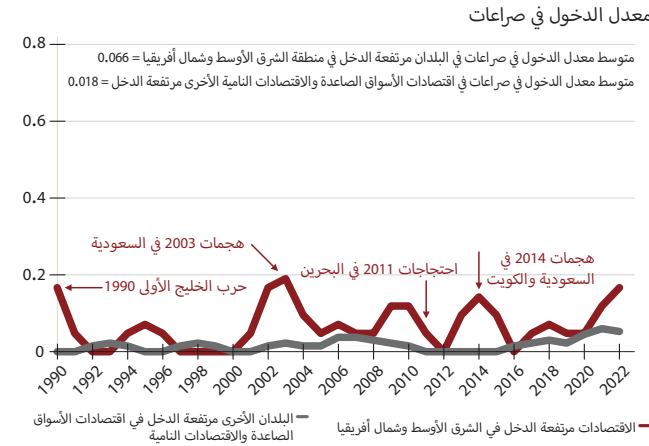
المصدر: مجموعة بيانات الأحداث المُسندة جغرافياً لبرنامج أوسلا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء البنك الدولي. ملاحظة: وفقاً لبيانات برنامج أوسلا، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع في سنة واحدة. وإذا تخطى طرفان متصارعان (طرفان متصارعان أو طرف يقتل مدنيين عزلاً) عتبة 25 حالة وفاة في سنة واحدة، وهذان الطرفان كان لهما أحداث في سنوات سابقة أو لاحقة، يتم إدراج جميع الأحداث التي تتعلق بهذين الطرفين (الثاني)، بما في ذلك الأحداث في السنوات التي لم يتم فيها تجاوز العتبة. ويتم تضمين جميع أنواع الصراعات: الصراعات بين دولتين أو بين دولة وجماعة متمردين، والصراعات بين جهات مسلحة مُنظمة ليس بينها حكومة دولة، والصراعات أحادية الجانب. وتشمل العينة الموضحة في الشكل 213 بلداً. والبلدان مُرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 1990 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام 2021).

ارتفاعاً صاروخياً من خمس حالات نشطة في عام 2011 إلى 45 في عام 2014. وبدأت أيضاً الحروب الأهلية في ليبيا والجمهورية اليمنية والصراع في قطاع غزة في عام 2014. وبحلول عام 2021، كانت الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة غارقة في صراعات محتدمة، وشكّل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في ذلك العام تصعيداً آخر في الاضطرابات القائمة منذ وقت طويل في المنطقة.

الشكل 4-3: معدل الدخل في صراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب فئة الدخل.



اللوحه ج: البلدان مرتفعة الدخل



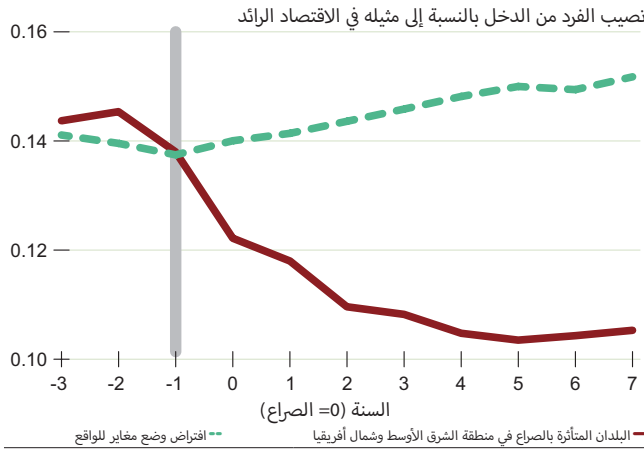
المصدر: مجموعة بيانات الأحداث المسندة جغرافياً لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: تستبعد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، وتشمل البلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيبوتي والجزائر وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة وتونس. وتشمل البلدان مرتفعة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية. ويكون متغير الدخل (في صراع) مساوياً لقيمة 1 (في حالة مقارنة بلد منفرد بسنة محددة) حيث لا يكون هذا البلد في صراع بل دخل في صراع في العام التالي، أو إذا كان البلد في حالة صراع عند خط الأساس وشهد زيادة في عدد الصراعات في العام التالي. ووفقاً لبرنامج أوبسالا، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع في سنة واحدة. ويتم تضمين جميع أنواع الصراعات: الصراعات بين دولتين أو بين دولة وجماعة متمردين، والصراعات بين جهات مسلحة مُنظمة ليس بينها حكومة دولة، والصراعات أحادية الجانب. ويتم تعديل السلاسل الزمنية باستخدام المتوسط المتحرك مع عرض النطاق الترددي 0.15.

التداعيات المتلاحقة للصراعات على البلدان المتضررة

إن الخسائر في الأرواح البشرية والاضطرابات المجتمعية يتعدّى قياسها بشكل أساسي، وتداعياتها المتعاقبة على المجتمعات المحلية والاقتصادات عميقة ودائمة. وتتجاوز هذه التداعيات نطاق المقاييس الاقتصادية؛ أما المعاناة والآثار المدمرة على حياة البشر فيصعب قياسها كمياً.

الشكل 4-4: تقديرات الافتراض المغاير للواقع لنصيب الفرد من الدخل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد صراعات مقارنةً بمثيله في الاقتصاد الرائد.



المصدر: صندوق النقد الدولي، مجموعة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال؛ جدول بن وورلد 10.01؛ مجموعة بيانات الأحداث المسندة جغرافياً لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وحسابات خبراء البنك الدولي. ملاحظة: لتحديد ما سيكون عليه مستوى المعيشة في بلد ما في حالة صراع لو لم يكن هناك خبراء اقتصاديون بالصراعات قاموا ببناء نموذج لمجموعة من البلدان التي كانت مشابهة للغاية لبلد الصراع قبل الأزمة، والتي إذا نُظر إليها مجتمعاً فإن مستويات معيشتها قد تعكس بدرجة معقولة ما كان سيحدث في البلد الذي يعاني من الصراع. ويشير الخط المتصل الذي يمثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى متوسط تأثير الصراع على بلدان مختارة (الجزائر والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية)، أما الخط المتقطع الذي يمثل الوضع المغاير للواقع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيشير إلى متوسط الوضع المغاير لكل بلد في غياب الصراع. ويتم الحصول على إجمالي الناتج المحلي الكلي لكل بلد من خلال تطبيق معدلات النمو من الحسابات القومية على مستوى إجمالي الناتج المحلي وفقاً لتعادل القوة الشرائية في عام 2017. ويتعبّر أدق، يتم تطبيق معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة لعام 2017 على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنفاق على أساس تعادل القوة الشرائية المتسلسلة في عام 2017. ثم يتم الحصول على نصيب الفرد من الدخل بقسمة إجمالي الناتج المحلي الكلي على عدد السكان. ومتغير الصراع متغير صوري يأخذ القيم بواقع 1 عندما يتجاوز بلد ما المئين الخامس والسبعين للوفيات لكل مليون نسمة (33)، في التوزيع العالمي (التقدير الأفضل في برنامج أوبسالا). وفي الشكل، تمثل القيمة 0 بداية الصراع. وتستخدم الأوزان الترجيحية المخصصة للبلدان في مجموعة الضبط لإنشاء افتراضات الوضع المغاير (المخالف) للواقع. ويتم تحديد الأوزان والمتغيرات القابلة للملاحظة المستخدمة في حساب الأوزان الترجيحية في الملاحظات الخاصة بالشكل 4-5.

عام 1992، لكان نصيب الفرد من الدخل أعلى بنسبة 17%، وفي العراق كان ليصبح أعلى بنسبة 27% لو لم تكن هناك حرب في عام 2003 (الشكل 5-4). وبالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، كان نصيب الفرد من الدخل بالنسبة لمثيله في الاقتصاد الرائد ليصبح أعلى بنسبة 15% لو لم يكن هناك صراع في عام 2001. وبالنظر إلى الدمار الشديد الذي خلفه الصراع الدائر في الشرق الأوسط، والذي يتركز في قطاع غزة، فإنه من المرجح أن تكون الخسائر الاقتصادية أكبر بكثير.

يُشكل تقييم مستويات المعيشة الافتراضية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد صراعات تحدياً كبيراً. ويتطلب بناء نموذج مستويات المعيشة في سيناريو "ماذا لو" افتراضاً مغايراً للواقع يستخدم ما يُسمى طريقة الضبط المصطنعة التي ابتكرها أبادي وجارديزابال (2003). ويجمع هذا النهج مجموعة من البلدان (تسمى مجموعة بلدان الضبط المصطنعة) التي كانت مشابهة تماماً للبلد الذي شهد صراعاً قبل الأزمة. ثم يُحدّد مستوى المعيشة في الافتراض المغاير للواقع لبلد الصراع استناداً إلى المتوسط المرجح لمستويات المعيشة في بلدان مجموعة الضبط المصطنعة التي لم تشهد صراعاً خلال الفترة المعنية. وتحدّد أوجه التشابه من الخصائص القابلة للملاحظة قبل الصراع - مثل

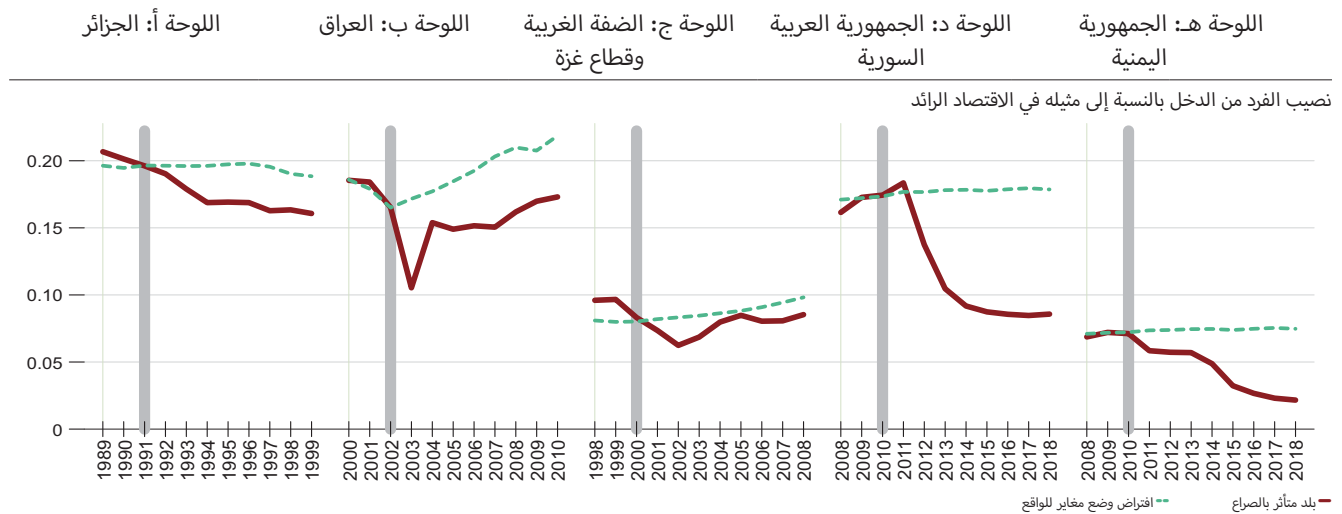
33 في هذا التحليل، يعتبر الاقتصاد الرائد هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

34 يكون التقدير المغاير للواقع البالغ 45% مطابقاً عند استخدام نصيب الفرد من الدخل بدلاً من نصيب الفرد من الدخل مقارنةً بمثيله في الاقتصاد الرائد.

35 في سياق متصل، يظهر إصدار أبريل/نيسان 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أيضاً أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من ندوب أكبر وأكثر استمراراً ترتبط ببداية الصراع مقارنةً ببقية العالم (صندوق النقد الدولي، 2024). وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بأداء الاقتصاد العالمي، تؤدي بداية صراع شديد الحدة إلى انخفاض بنسبة 2.5% تقريباً في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنوات القليلة الأولى، لكن هذا الأثر يتلاشى بعد خمس سنوات. ومن ناحية أخرى، تواجه البلدان في الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى انخفاضاً مماثلاً بنسبة 2% في نصيب الفرد من الناتج في السنة الأولى، لكن الآثار تتفاقم مع الوقت، حتى تقضي إلى انخفاض يزيد على 13% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد تسع سنوات من الصدمة الأولية (صندوق النقد الدولي، 2024).

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للسنوات الثلاث السابقة للصراع، وكذلك نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة للصراع، والانفتاح التجاري، ونسب الاستثمار، والتعرض الأولي لصدمة مخاطر التبادل التجاري. ويُفضّل الإطار 4-1 المنهجية المستخدمة في تقدير مستويات المعيشة في الافتراض المغاير للواقع في المنطقة لو لم يكن هناك صراع.

الشكل 4-5: تقديرات افتراض الوضع المغاير للواقع لنصيب الفرد من الدخل بالنسبة لمثيله في الاقتصاد الرائد في أحداث صراع مختارة.



المصدر: صندوق النقد الدولي، مجموعة بيانات الاستثمار ورسيد رأس المال؛ جدول بن وورلد 10.01؛ مجموعة بيانات الأحداث المسندة جغرافياً لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: لتحديد ما سيكون عليه مستوى المعيشة في بلد ما في حالة صراع لو لم يكن هناك خبراء اقتصاديون بالصراعات قاموا ببناء نموذج لمجموعة من البلدان التي كانت مشابهة للغاية لبلد الصراع قبل الأزمة، والتي إذا نُظر إليها مجتمعاً، فإن مستويات معيشتها قد تعكس بدرجة معقولة ما كان سيحدث في البلد الذي يعاني من الصراع. ويستند ما يُسمى مجموعات الضبط المصطنعة هذه إلى متوسط مُرَّجح من خمسة متغيرات. انظر الإطار 4-1.

في اللوحين أ و هـ، يتم اختيار الأوزان الترجيحية لمطابقة المتغيرات الخمسة: 1. معدلات النمو قبل نشوب الصراع بثلاث سنوات؛ 2-5. في السنة السابقة للصراع، نصيب الفرد من الدخل بالنسبة إلى مثيله في الاقتصاد الرائد؛ والانفتاح التجاري؛ والتعرض لصدمة مخاطر التبادل التجاري؛ ونسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي. ونظراً لتوافر البيانات، تستبعد اللوحة ب صدمة التعرض لمخاطر التبادل التجاري، وتستبعد اللوحة ج صدمة التعرض لمخاطر التبادل التجاري؛ ونسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي، وتستبعد اللوحة د نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة للجزائر، فإن البلدان الأولى في مجموعة الضبط المصطنعة هي: الكاميرون (0.33)، وتايلند (0.13)، والولايات المتحدة (0.09)، والأردن (0.06)، والصين (0.03)، ماليزيا (0.03). وبالنسبة للعراق، فإن البلدان في مجموعة الضبط المصطنعة هي: إسواتيني (0.43)، والأرجنتين (0.36)، وغينيا بيساو (0.19)، وطاجيكستان (0.02). وبالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، فإن البلدان الأولى في مجموعة الضبط المصطنعة هي: كمبوديا (0.42)، وفنزويلا (0.17)، ومولدوفا (0.07)، وموزامبيق (0.05). وبالنسبة للجمهورية العربية السورية، فإن البلدان الأولى في مجموعة الضبط المصطنعة هي: بنغلاديش (0.17)، وبوروندي (0.06)، والنيجر (0.02)، وأوغندا (0.02)، وموزامبيق (0.02). وبالنسبة للجمهورية اليمنية، فإن البلدان الأولى في مجموعة الضبط المصطنعة هي: غينيا (0.27)، وبوروندي (0.23)، وموزامبيق (0.12)، وهايتي (0.06)، وغينيا بيساو (0.02).

الإطار 4-1: المنهجية المستخدمة لوضع سيناريوهات الوضع المغاير للواقع في غياب الصراع.

لتحديد أثر الصراع على مستوى المعيشة في بلد ما (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، من الضروري وضع سيناريو "ماذا لو". أي ما هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بلد ما الذي من المحتمل أن يكون عليه في السيناريو المغاير للواقع لعدم وجود صراع. ويحاول الاقتصاديون القيام بذلك من خلال تحديد مجموعة من البلدان (تُسمى مجموعة الضبط المصطنعة) كانت تشبه إلى حد كبير بلد الصراع قبل الأزمة والتي إذا نُظر إليها مجتمعاً، يمكن أن تعكس مستويات معيشتها بدرجة معقولة ما كان سيحدث في بلد الصراع لو لم يكن هناك صراع.

واستناداً إلى بيانات برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات، تم تحديد حلقات الصراع الرئيسية منذ تسعينيات القرن العشرين في بلدان المنطقة. ويتضمن الجدول ب 4-1 حلقات الصراع المختارة. وتم وضع سيناريوهات الوضع المغاير للواقع للبلدان المختارة باستخدام طريقة الضبط المصطنعة التي تتطلب إنشاء مجموعة ضبط مصطنعة لكل بلد متضرر من الصراع (يسمى بلد الدراسة) في عينتنا من البلدان المختارة. ويتم بناء مجموعة الضبط المصطنعة كمتوسط مُرَّجح لبلدان الضبط المصطنع - البلدان التي لم تخضع لأحداث صراع كبرى خلال نفس فترة التحليل. وبالنسبة لكل بلد خضع للدراسة، يُستبعد أي بلد تمت دراسته في أي سنة خلال فترة التحليل من عينة بلدان الضبط المصطنعة.

وسبب استخدام طريقة الضبط المصطنعة هو أن مجموعة الضبط المصطنعة - التي تضاهي البلد الذي خضع للدراسة استناداً إلى العناصر الملحوظة في الفترة السابقة على نشوب الصراع - يمكنها تحقيق نتائج قريبة مما كان سيحدث في البلد المتأثر بالصراع لو لم يكن هناك صراع. والمتغيرات المستخدمة لتكوين الأوزان الترجيحية للبلدان في مجموعة الضبط الاصطناعي هي: معدلات النمو في السنوات الثلاث السابقة لاندلاع الصراع؛ وبالنسبة للسنة السابقة للصراع، مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنةً بمثيله في الاقتصاد الرائد، ومستوى الانفتاح التجاري للاقتصاد، والتغير السنوي في صافي معدلات التبادل التجاري بنظام المقايضة (نسبة مؤشر أسعار الصادرات إلى مؤشر أسعار الواردات)، ونسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي.

(يُتبع في الصفحة التالية)

تابع الإطار 1-4

ثم تُحتسب النتيجة ذات الاهتمام للافتراض المغاير للواقع (نصيب الفرد من الدخل) كمتوسط مُرَّجَح لنصيب الفرد من الدخل في بلدان مجموعة الضبط. ويمكن تفسير الفرق بين المتوسط المرجح لنصيب الفرد من الدخل لمجموعة الضبط المصنعة والمتوسط الخاص بالبلد المتأثر بالصراع على أنه أثر الصراع على ذلك البلد. والافتراض الأساسي هو أنه في غياب الصراع، فإن البلد موضوع الدراسة ومجموعة الضبط المصنعة كانا سيشهدان نتائج متماثلة. وبعبارة أخرى، يمكن أن ترجع الاختلافات بين البلد الذي خضع للدراسة ومجموعة الضبط المصنعة إلى الصراع.

أجري ذلك التحليل على مرحلتين. أولاً، يتم إعداد تقديرات الافتراض المغاير للواقع للبلدان المختارة في الجدول ب1-1-4. وبعد ذلك، بالنسبة لكل بلد قيد الدراسة، يتم اختيار مجموعة الضبط المصنعة لمطابقة مجموعة العناصر الملحوظة الموضحة أعلاه خلال الفترة الزمنية نفسها. ولتقدير الآثار الإجمالية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم تعيين تاريخ بدء الصراع - لجميع أحداث الصراع - على الصفر، مما يتيح فحص متوسط تأثير الصراع قبل نشوب الصراع بثلاث سنوات وما يصل إلى سبع سنوات بعده.

وكان أبادي وجارديزابال أول من قام بإعداد هذه المنهجية (2003)، وتم توسيع نطاقها في دراسة أبادي، ودایموند، وهانمولى (2010، 2015). واستُخدمت نهجٌ مماثلة في صندوق النقد الدولي (2019) لدراسة آثار الصراع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، والبنك الدولي (2020) لدراسة الآثار الإقليمية للصراع في الجمهورية العربية السورية. ويتمثل أحد أوجه القصور في هذا النهج في أنه لا ينظر في الصدمات الخاصة بمنطقة معينة والتي ربما تكون قد أثرت على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد صراعات، ولكن ليس على مجموعة الضبط المصنعة. وبالتالي، فإن الآثار الملاحظة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تتأثر بصدمات خاصة بالمنطقة لم تُؤثر على مجموعة الضبط المصنعة.

الجدول ب1-1-4: بعض حلقات الصراع المختارة المشمولة في التحليل.

البلد	سنة البداية	وصف الحدث
الجزائر	1992	يناير/كانون الثاني 1992، الصراع الأهلي الجزائري.
العراق	2003	مارس/آذار 2003، حرب العراق.
الضفة الغربية وقطاع غزة	2001	سبتمبر/أيلول 2001، الانتفاضة الثانية.
الجمهورية العربية السورية	2011	مارس/آذار 2011، الحرب الأهلية السورية.
الجمهورية اليمنية	2011	يناير/كانون الثاني 2011، بداية الانتفاضة اليمنية.

ملاحظات: يتم تحديد حلقات الصراع هذه بناءً على شدة الصراع في تلك السنوات. وعند مقارنة بلد منفرد بسنة محددة، نجد أن الصراع قد أسفر عن وفيات مرتبطة بالمعارك، كنسبة من السكان، أعلى من المئتين الخامس والسبعين لسكان العالم (33 حالة وفاة لكل مليون نسمة)، والجزائر هي الاستثناء الوحيد، حيث خضعت للدراسة في المئتين الخمسين للتوزيع العالمي في سنة 1992 (استخدمت كبدية للصراع) ووصلت إلى المئتين الخامس والسبعين للتوزيع العالمي في سنة 1994. وفي الجمهورية اليمنية، بدأت الانتفاضة في يناير/كانون الثاني 2011، مما مهّد الطريق للتصعيد إلى حرب أهلية في عام 2014.

تؤدي الصراعات إلى خسائر في رأس المال البشري، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وتعطل سلاسل الإمداد، وتراجع الاستثمار

الآثار السلبية للصراع على اقتصادات المنطقة متعددة الأوجه. وهي تشمل تدمير رأس المال المادي، وتعطل سلاسل الإمداد، والفضى الاقتصادية. وتؤدي الصراعات أيضاً إلى ارتفاع تكاليف التمويل وانخفاض مستويات الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تؤدي إلى تآكل عميق لرأس المال البشري، وقد تسبب في اشتداد انعدام الأمن الغذائي، مما يزيد من خطر المجاعة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتجاوز المستويات المرتفعة للمخاطر على المستوى القطريّ تصاعد العنف وتزايد عدم الاستقرار السياسي. ويبين الشكل 4-6، اللوحة أ، متوسط مؤشر المخاطر على المستوى القطريّ بين يناير/كانون الثاني 2015 ومايو/أيار 2024 لكل بلد من بلدان المنطقة بالنسبة إلى الوضع في الاقتصاد الرائد. ولا يقوم هذا المؤشر للمخاطر على المستوى القطريّ بحساب متوسطات المخاطر السياسية (بما في ذلك الصراعات الداخلية والخارجية) فحسب، بل يشمل أيضاً المخاطر المالية والاقتصادية استناداً إلى مؤشرات مثل رصيد موازنة الحكومة المركزية، والحساب الجاري، والديون.³⁶ ويظهر الشكل أن دول مجلس التعاون الخليجي، ماعدا البحرين، تواجه مخاطر مُركَّبة نسبياً مماثلة أو أقل

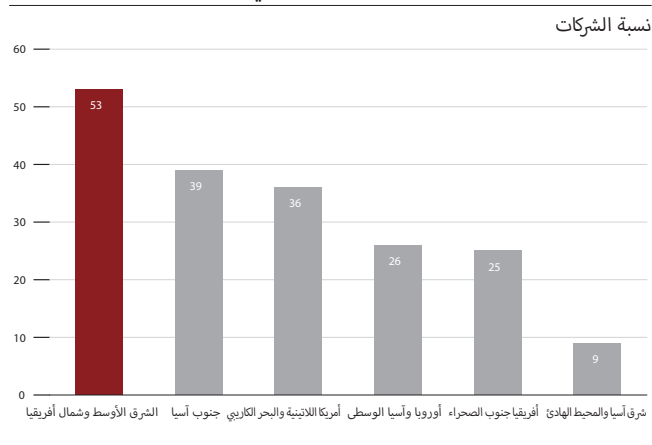
³⁶ يُحتسب تصنيف المخاطر المُركَّبة كمجموع للمخاطر السياسية (100 نقطة كحد أقصى) والمخاطر المالية (50 نقطة كحد أقصى) والمخاطر الاقتصادية (50 نقطة كحد أقصى). ويتم ضرب مجموع النقاط من المؤشرات الثلاثة في 0.5 للحصول على أوزان ترجيحية لإدراجها في تصنيف المخاطر المركبة على المستوى القطريّ.

لمثيلها في الاقتصاد الرائد. وفي المقابل، تشهد بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاطر مُركّبة أعلى بنسبة 30% على الأقل من مثلها في الاقتصاد الرائد. ولبنان والجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية من بين البلدان الأكثر عرضةً للمخاطر في العالم. وتتسم هذه البلدان بتصنيف للمخاطر المُركّبة يزيد بأكثر من 80% عن مثيله في الاقتصاد الرائد. والسبب الرئيسي لذلك هو ارتفاع المخاطر السياسية.

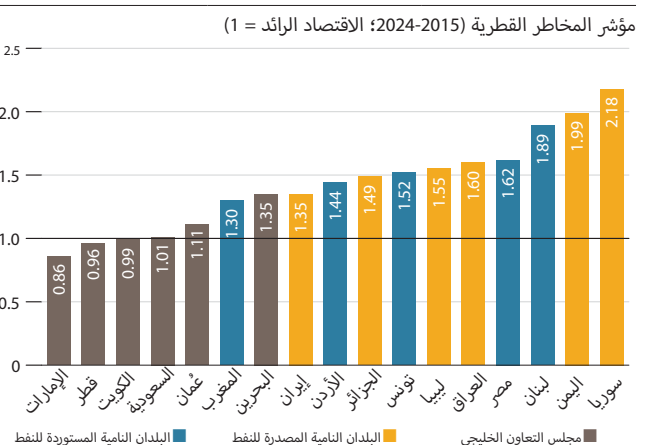
وبالإضافة إلى الآثار المدمرة للصراع على حياة البشر واقتصاد المنطقة، تؤثر المخاطر القُطريّة المرتفعة على عمليات الإنتاج. ويُحلل برانكاتي وآخرون (2024) كيفية تأثير الصراع على أداء الشركات على مستوى العالم، وذلك باستخدام بيانات مستمدة من البيانات الجغرافية من 90 بلداً بين عامي 2006 و2019، إلى جانب البيانات الجغرافية المكانية عن أحداث العنف السياسي. ووجدوا أن زيادة التعرض للصراعات - مقبسة بعدد الأحداث التي تحدث بالقرب من الشركة - تؤدي إلى انخفاض كل من المبيعات والإنفاق على مستلزمات الإنتاج. وتخفض المبيعات نظراً لتراجع توافر المواد الخام والمستلزمات الوسيطة المحلية والمستوردة بسبب الصراع، فضلاً عن زيادة المنافسة غير الرسمية. وتتجلى ردود فعل الشركات تجاه انخفاض المبيعات في خفض تكاليف العمالة - مما يؤدي إلى خفض متوسط الأجر من خلال زيادة استخدام العمال غير المهرة - وخفض الإنفاق على مستلزمات الإنتاج الأخرى. ويُبيّن الشكل 4-6، اللوحة ب النسبة المئوية للشركات التي تعتبر عدم الاستقرار السياسي قيداً رئيسياً أو شديداً على عملياتها. وسجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى نسبة مئوية عند 53%، تليها منطقة جنوب آسيا بنسبة 39%. وكانت أدنى نسبة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث أفادت 9% فقط من الشركات بأن عدم الاستقرار السياسي يمثل قيداً رئيسياً أو شديداً على عملياتها.

الشكل 4-6: تصنيف المخاطر المُركّبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونسبة الشركات التي تواجه عدم الاستقرار السياسي.

اللوحة ب: نسبة غير متناسبة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدد عدم الاستقرار السياسي باعتباره قيداً رئيسياً أو شديداً



اللوحة أ: البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُسجّل مستويات عالية من المخاطر



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من الدليل الدولي للمخاطر القُطريّة (اللوحة أ) ومسوح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال (اللوحة ب). ملاحظة: اللوحة أ. تم تعديل التصنيف المُركّب للمخاطر بطرح تصنيف المخاطر القُطريّة لكل شهر من 100. ثم قسمة تصنيف مخاطر كل بلد على تصنيف المخاطر في الولايات المتحدة لحساب التصنيف النسبي للمخاطر. ثم أُحسب متوسط التصنيف النسبي للمخاطر للفترة من 2015 إلى 2024 لكل بلد. وتعرض اللوحة ب نتائج تحليل الانحدار بشأن نسبة الشركات التي تعتبر عدم الاستقرار السياسي قيداً رئيسياً أو شديداً - باستخدام السنة والمنطقة ومتغير صوري للاقتصاد المتقدم كمؤشرات للتنبؤ. وتم حساب الهوامش لكل منطقة وعرضها في الرسم البياني بالأعمدة. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = جيبوتي وجمهورية مصر العربية والعراق والأردن ولبنان والمغرب ومالطة والصفحة الغربية وقطاع غزة والمملكة العربية السعودية وتونس والجمهورية اليمنية. وتغطي البيانات الفترة من عام 2006 إلى عام 2023.

إن لارتفاع مستوى المخاطر القُطريّة أثراً قصير الأجل على النمو كما هو مُبيّن في القسم السابق (أهير وآخرون 2022، فان وآخرون 2024)، علاوة على ذلك، فإنه قد يُؤثر أيضاً على مستويات المعيشة على المدى الطويل. وقد تؤدي زيادة المخاطر إلى زيادة تكلفة التمويل لأن المستثمرين سيرغبون في الحصول على تعويض عن حالة عدم اليقين. بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون المخاطر وحالة عدم اليقين مرتفعة، قد تختار الشركات تأجيل قرارات الاستثمار أو التوظيف لتجنب الأخطاء المكلفة، وقد يؤخر المستهلكون أيضاً شراء السلع المعمرة مثل المساكن والسيارات (بلوم 2014). وفي الآونة الأخيرة، وثّق دي رو ومارتينيز (2023) زيادة في الائتمان المُقدّم للمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل بعد التوقف الرسمي للصراع في كولومبيا في عام 2016 - مما يعكس استئناف قرارات الاستثمار التي تأجّلت بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين. ويوثّق كالادرا وإياكوفيلو (2022) أيضاً أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يندرز بانخفاض مستويات الاستثمار والتشغيل وأنه يرتبط بزيادة احتمالات الكوارث وارتفاع مخاطر تدهور الأوضاع والنواتج السلبية.

وقد يستغرق التعافي من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الصراع، على وجه الخصوص، وقتاً طويلاً. ويُبيّن إيلوت وخيريج وشنايدر (2018) أن الشركات تستجيب للصدمات السيئة أكثر من استجابتها للصدمات الجيدة، وهو ما من شأنه أن يبطل التعافي في التوظيف والاستثمار. ويوثّق مولر

وتوبياس (2016) أنه حتى بعد ست سنوات من انتهاء الحرب الأهلية، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يقل 15 نقطة مئوية في المتوسط. ويُدمر الصراع المسلح رأس المال الاجتماعي (كوروفكين وماكارين 2023)، ويُعطل الشبكات في التجارة الدولية، والتي قد يستغرق إعادة بنائها بعض الوقت.

وأخيراً، يُؤثر عدم الاستقرار والصراع على رأس المال البشري من خلال قنوات متعددة. فهما يُؤثران على معدلات التحصيل العلمي ويدفعان أصحاب المهارات إلى الهجرة. ولكل منهما آثار متعاقبة على النمو على المدى الطويل. ويؤثّر براون وفيلاسكيز (2017) انخفاض سنوات التعليم لدى الشباب البالغين الذين يتعرضون لزيادة العنف المحلي بسبب زيادة الصعوبات المالية على مستوى الأسرة المعيشية. وفي السياق نفسه، وجد بروك ودي مايو ومباري (2019) أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الضفة الغربية في الفترة 2000-2006 قلّص احتمال اجتياز الطالب للامتحان النهائي، ومجموع درجاته في الامتحانات، واحتمال قبوله في إحدى الجامعات. وحدثت هذه الآثار التعليمية السيئة بسبب تدهور البنية التحتية للمدارس الناجم عن الصراع وتدهور الحالة الصحية النفسية للطالب.

وقد تتفاقم الآثار المدمرة على رأس المال البشري من جراء تصاعد الصراع بسبب اشتداد انعدام الأمن الغذائي وزيادة مخاطر المجاعة. وجميع البلدان التسعة عشر في أنحاء العالم التي حدّتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 2017 على أنها تمر بأزمة غذائية طويلة الأمد كانت تمر أيضاً بأوضاع صراع وعنف (هولمان وآخرون، 2017). علاوة على ذلك، يعيش 60% من 815 مليون شخص يعانون من سوء التغذية في بلدان تعاني من الصراع والعنف والهشاشة، في حين يعيش 79% من الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقزم في بلدان متأثرة بالصراعات (الفاو وآخرون، 2017). وأكّدت الدراسات التجريبية باستمرار أيضاً أن انعدام الأمن الغذائي يزداد أثناء الصراع. وأثبت موريوكي وآخرون (2023) أن التعرض للصراع العنيف يخفض في المتوسط درجة الاستهلاك الغذائي بنسبة 16% في اثنين من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهما ملاوي وإثيوبيا. بالإضافة إلى ذلك، وجد أكريش وآخرون (2011) أنه في أعقاب الحرب الأهلية في رواندا، كان الفتيان والفتيات المولودون في المناطق المتضررة معرضين بشدة لخطر التقزم. وسلّط جورج وآخرون (2020) الضوء على أن تصاعد حدة الصراع، بسبب هجمات جماعة بوكو حرام في نيجيريا، أدّى إلى اضطراب الأسر المعيشية إلى الاعتماد بشكل أكثر تكراراً على مصادر غذائية أقل جودة، لتقليل تنوع الأطعمة المستهلكة، وتقليل أحجام الوجبات الغذائية.

السلام شرط أساسي للتنمية الاقتصادية

السلام شرط مسبق ضروري للتنمية الاقتصادية المستدامة. يمكن الإشارة -بحق- إلى الصراع على أنه "نكسة التنمية" (كولبير وآخرون، 2003)، لأن الصراع المستمر قد يُفوّض ما تحقّق من تقدم على مدار عقود نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ويؤثّر السلام والتنمية المستدامة في نهاية المطاف كلاهما على الآخر، ولذا فإن جهود إعادة الإعمار يجب أن تعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل. وهناك مبدآن لبناء السلام وإعادة الإعمار لا غنى عنهما لبلدان المنطقة التي تشق طريقاً نحو التعافي بعد انتهاء الصراع. أولاً، يجب أن يعالج مسار التعافي المظالم الأساسية التي إذا لم يتم تسويتها فإنها قد تؤدي إلى دوامات مستمرة من العنف أو "الوقوع في فخ الصراع". وقد لا يكون النموذج التقليدي لإعادة الإعمار، الذي يدعو عادة إلى حكومة مركزية مستقرة كمفتاح لتنفيذ نهج من القمة إلى القاعدة لإعادة الإعمار، كافياً لتحقيق سلام دائم في سيناريوهات الصراع الحالية. وينبغي أن تكون النهج الشعبية والمجتمعية من القاعدة إلى القمة مكمّلة لأي نماذج من القمة إلى القاعدة، لتعزيز فرص إحلال السلام الدائم. وإعادة إعمار العراق بعد حرب عام 2003 خير مثال على هذه الحالة. ففي أعقاب الحرب، تم استثمار حوالي 60 مليار دولار أمريكي في جهود إعادة الإعمار - استهدفت في معظمها قطاع النفط الذي لا يعمل به سوى 1% إلى 2% من القوى العاملة في العراق. وكشف مسح استقصائي مُجهّل (أي دون الإفصاح عن هوية من شارك فيه) على الإنترنت أجري عام 2019 أن 25% من العراقيين المشاركين في المسح حدّدوا نقص فرص العمل باعتباره العائق الرئيسي أمام ضمان انتقال أكثر فاعلية إلى السلام (دي كوزمو وآخرون 2022)، مشدداً على ضرورة اتباع نهج شعبي لبناء السلام يعالج المظالم الأساسية (هيدكي وآخرون، 2019).

ثانياً، ينبغي أن يتضمّن اتباع مسار نحو السلام المستدام موازنة المفاضلات والخيارات بين الاستقرار الفوري والجهود طويلة الأجل المؤدية إلى السلام المستدام. ولذلك ينبغي تكملة جهود التعافي قصيرة الأجل بإستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المستدامة. ويمكن لجهود التعافي الرامية إلى وقف العنف وتلبية الاحتياجات الفورية أن تسفر عن حلول سريعة، ولكنها قد تُقوّض في بعض الأحيان الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام طويل الأجل، وهو أمر قد يستغرق، كما أظهرت تجارب سابقة في مجال بناء السلام، ما بين 30 و50 عاماً، وينبغي أن يركّز على العوامل المحركة وعوامل التمكين الرئيسية للسلام المستدام. فعلى سبيل المثال، مع أن جهود التعافي الفوري، مثل المساعدات الإنسانية، قد تُحدث أثراً تسهم في تحقيق الاستقرار على المدى القصير، فإنها قد تُضعف حافز الحكومة لبناء أنظمة الخدمات الخاصة بها، مما قد يعوق تطوير هذه المؤسسات ويفاقم المشكلات الهيكلية التي يكمن وراءها الصراع طويل الأمد (دي كوزمو وآخرون 2022).

ويمكن أن يُحفّز التعافي بعد انتهاء الصراعات في بعض الأحيان النمو الاقتصادي السريع، كما شهدنا أثناء إعادة إعمار أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية (انظر الإطار 2-4)، ولتحقيق استدامة هذا النمو، فإن بلوغ التعافي على المدى القريب والتحول الاقتصادي طويل الأجل، واستعادة الثقة، ودعم المساواة بين الجنسين، وتقوية رأس المال البشري، ومعالجة الهشاشة هي متطلبات أساسية لدعم التعافي على المدى القريب والتحول الاقتصادي على المدى الطويل. ويبحث الفصل 5 من هذا التقرير النمو طويل الأجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويكشف عن الأسباب - بخلاف الصراع - التي تجعل المنطقة متأخرة عن نظيراتها في العالم، ويحدد أولويات السياسات الرئيسية للمساعدة في تعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة.

الإطار 2-4 مفارقة التعافي الاستثنائي في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

يمكن للتعافي بعد الصراع أن يحفز في بعض الأحيان النمو الاقتصادي السريع. كان هذا هو الحال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. إذ اتسم ربع القرن الذي أعقب نهاية الحرب بتوسع اقتصادي استثنائي وتقدم اجتماعي في مختلف أنحاء القارة (فونيو، 2020).

ولقد أدّت الحرب العالمية الثانية إلى سقوط ما يقرب من 60 مليون ضحية في أنحاء العالم وتشريد عشرات الملايين من الناس (واينبرغ، 2005). وعلى الرغم من الدمار المادي الواسع الناجم عن الحرب والقصف الجوي، خرجت أوروبا من الحرب أكثر ازدهاراً من أي وقت مضى. ويتسق هذا مع تنبؤات نموذج سولو للنمو الذي يفترض أن انخفاض رصيد رأس المال المادي يرتبط بارتفاع عوائد رأس المال، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي (مانكيو وآخرون، 1992). وأدى النمو السكاني والهجرة الجماعية بعد الحرب إلى تعويض الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب. ونجت المصانع والمعدات الصناعية من الحرب على الرغم من الأضرار المادية الهائلة. وفي كل من ألمانيا وإيطاليا، الهدفان الرئيسيان لقصف الحلفاء الإستراتيجي، نما رأس المال الصناعي الثابت بنسبة 20% و 30% على الترتيب، بين عامي 1937 و 1945 (فونيو، 2020). ومن ناحية أخرى، في فترة ما بعد الحرب، تم على وجه السرعة معالجة الاختناقات في الإنتاج الصناعي الناجمة عن هدم البنى التحتية للنقل وذلك من خلال التعبئة المكثفة للأيدي العاملة التي كانت سمة مميزة لهذه الفترة في زمن الحرب.

وكانت مشاركة الولايات المتحدة في إعادة الإعمار من خلال خطة مارشال حاسمة أيضاً لإعادة بناء التجارة والتعاون الأوروبيين. ومكّنت المساعدات الأمريكية البلدان المتلقية من معالجة نقص المواد الخام والاستثمار في اختناقات الصناعة مقابل تحرير التجارة، واستعادة أنظمة السوق الحرة، والقضاء على الضوابط وقيود التقنين التي فرضت في زمن الحرب. وأخيراً، كان الدعم الذي قدمه الحلفاء لإحياء الاقتصاد الألماني حاسماً لإعادة إعمار أوروبا. وشكّلت ألمانيا الغربية وحدها أكبر سوق في القارة والمصدر الرئيسي للسلع الرأسمالية (فونيو، 2020). هذه الأسس القوية للتعافي الاقتصادي في أوروبا الغربية جنباً إلى جنب مع المساعدة الحاسمة التي قدمها الحلفاء هي العوامل بالغة الأهمية التي تفسر الازدهار غير النمطي بعد الحرب في أوروبا.

الفصل 5. دفع عجلة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النتائج الأساسية

- تباطأ نمو نصيب الفرد من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البلدان المستوردة للنفط خلال العقد الماضي، وكان مُتقلِّباً في البلدان المصدرة للنفط.
- لتعزيز النمو في المنطقة، من الضروري زيادة معدلات التشغيل وتعزيز الإنتاجية الكلية.
- من شأن سد الفجوة بين الجنسين في التشغيل أن يزيد نصيب الفرد من الدخل بنحو 50% في الاقتصاد العادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن الزيادة ستكون أكبر لو نال العمال قسطاً أوفر من التعليم.
- من شأن إحداث تحوُّل في دور الدولة وحجمها أن يُحسِّن تخصيص الموارد، مما يُؤدِّي إلى تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاجية الكلية.
- من عوامل زيادة الإنتاجية الكلية أيضاً الاستفادة من أقصى ما وصل إليه العلم على مستوى التكنولوجيا والأفكار من خلال زيادة حركة التجارة الدولية.

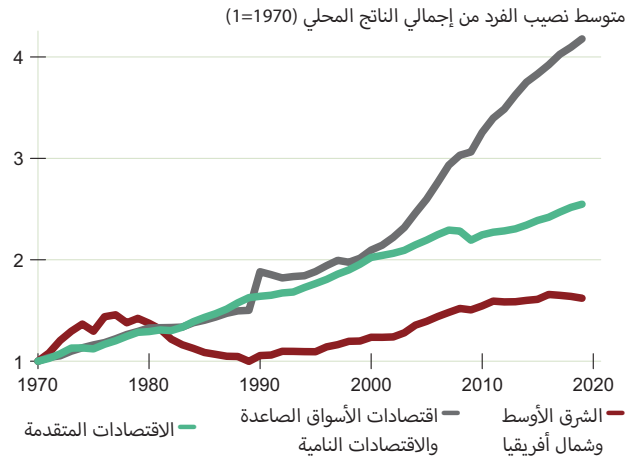
نصيب الفرد من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 1970 و2019

بين عامي 1970 و2019، ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعامل قدره 5.6. غير أن هناك تبايناً فيما بين بلدان المنطقة. ففي البلدان متوسطة الدخل، زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بمعامل قدره 5.2 (بلغ متوسط معدل النمو السنوي 3.4%)؛ وفي البلدان مرتفعة الدخل (اقتصادات مجلس التعاون الخليجي) بمعامل قدره 6.1 (متوسط معدل نمو سنوي قدره 3.7%).³⁷

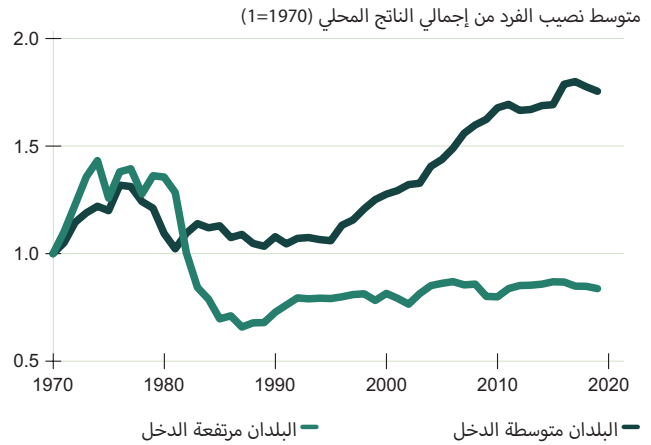
وكما هو مبين في الفصل 2، يعد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقياساً أفضل للرفاهة. وكان نصيب الفرد من الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019 أقل بنسبة 16% عما كان عليه في عام 1970 (الشكل 5-1). وفي المقابل، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في البلدان متوسطة الدخل في المنطقة بنسبة 76% على نحو مستقر. وزاد المتوسط الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 62% منذ عام 1970 - وهو ما يقل كثيراً عن الزيادة بمقدار أربعة أمثال في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، والزيادة بمقدار الضعفين في الاقتصادات المتقدمة (الشكل 5-2). ولفهم هذه الاتجاهات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن أنماط التغيرات السكانية في المنطقة تقدم لنا المعلومات المفيدة. وبين فترة السنوات من 1970 إلى 2019، زاد عدد السكان بمعامل قدره 3.4 في المنطقة، ومعامل قدره 2.9 في البلدان متوسطة الدخل (بلغ متوسط معدل النمو السنوي 2.2%)، ومعامل قدره 7.3 في دول مجلس التعاون الخليجي (بلغ متوسط معدل النمو السنوي 4.1%). وتؤثر هذه التغيرات السكانية الكبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي على اتجاهات نصيب الفرد من الدخل. وترجع الزيادة الكبيرة في عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المدة البالغة 50 سنة إلى الهجرة الوافدة إليها. وقفز عدد الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي من 241 ألفاً في عام 1960 إلى أكثر من 30 مليوناً بحلول عام 2020 (البنك الدولي 2023أ). وتسارعت وتيرة الهجرة بصورة كبيرة منذ السبعينيات وما بعدها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الطفرة النفطية. وأبرمت الحكومات اتفاقات تعاقدية مع مختلف بلدان المنشأ لاجتذاب أعداد كبيرة من العمال الوافدين المؤقتين. وبحلول عام 2020، بلغت نسبة الوافدين أكثر من 80% في قطر و90% في الإمارات العربية المتحدة.

³⁷ من بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صنَّف البنك الدولي في عام 2022 البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أنها بلدان مرتفعة الدخل؛ والجزائر وجيبوتي وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة على أنها بلدان متوسطة الدخل؛ والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية في فئة البلدان منخفضة الدخل. ونظراً لنقص البيانات الخاصة بالجمهورية اليمنية في السبعينيات، تم استبعاد المتوسطات الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل.

الشكل 5-2. نصيب الفرد من الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات المتقدمة، 2019-1970



الشكل 5-1. نصيب الفرد من الدخل في فئات الدخل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2019-1970.



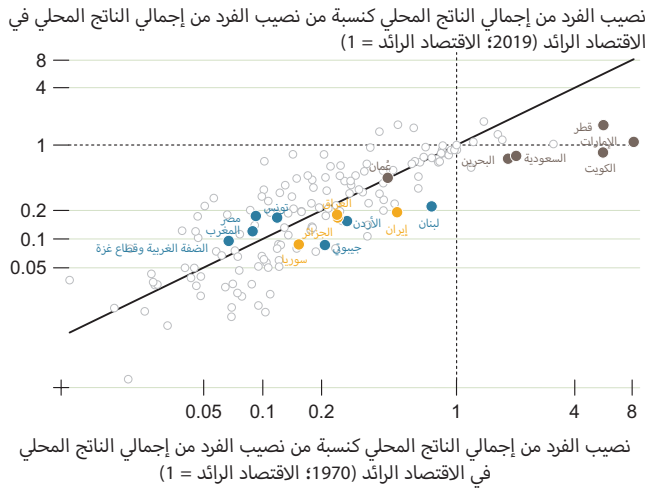
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01).

ملحوظة: السلسلة الزمنية لإجمالي الناتج المحلي الكلي لكل بلد هي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة (2017) المُطَبَّقة على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنفاق على أساس تعادل القوة الشرائية المُتسلسلة في عام 2017. ثم يتم قسمة إجمالي الناتج المحلي الكلي على عدد السكان. الشكل 1-5: البلدان مرتفعة الدخل = البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. البلدان متوسطة الدخل = الجزائر وجيبوتي وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفحة الغربية وقطاع غزة. الشكل 2-5: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وسلطنة عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والصفحة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية.

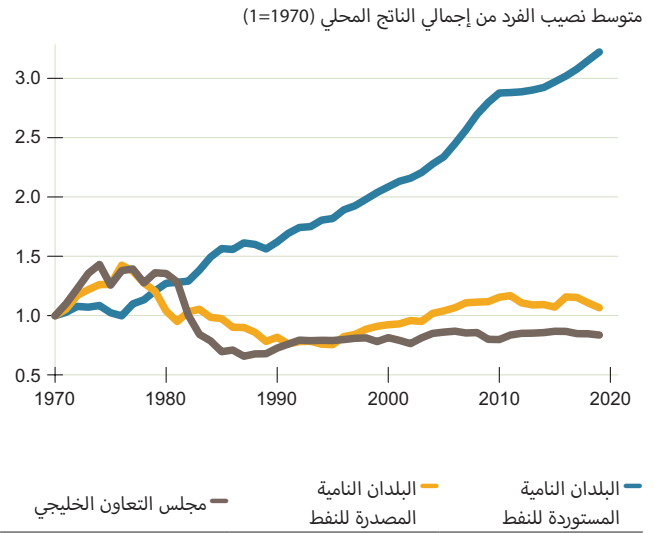
وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فإن تحركات أسعار النفط لها أهمية كبيرة، وقد حدثت عدة تقلبات بين عامي 1970 و2019. ففي أثناء طفرة أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين، زاد نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية المصدرة للنفط (الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) ودول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، كما هو مبيّن في الشكل 3-5. وبين عامي 1970 و2019، شهدت البلدان النامية المصدرة للنفط معدل نمو سنوي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل بلغ 0.13%. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، بلغ متوسط معدل النمو السنوي 0.36%، ويرجع ذلك كما هو موضح أعلاه إلى تدفقات الهجرة الوافدة الكبيرة التي أدت إلى نمو السكان بوتيرة أسرع مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الكلي. وفي المقابل، بلغ متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل 2.4% في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة (جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفحة الغربية وقطاع غزة).

في الفترة نفسها، نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في البلدان النامية المصدرة للنفط بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 2.7%. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي 3.7%. وفي البلدان المستوردة للنفط، نما إجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي قدره 4.5%. ويقل هذا النمو لإجمالي الناتج المحلي الكلي عنه في منطقة مماثلة مثل شرق آسيا والمحيط الهادئ. فقد نما إجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 3.5% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل 4.8% في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وسجلت سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية على وجه الخصوص معدل نمو سنوي يزيد في المتوسط على 6% (6.5% و6.3% و6.6% على الترتيب). وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في إندونيسيا وفيتنام 5.7% و5.8% على الترتيب. ويختلف النمو السكاني أيضاً بين المنطقتين. فقد بلغ متوسط النمو السنوي لسكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.5%، أي أكثر من ضعفي المعدل المسجل في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (1.2%). وبالمثل، كان نمو نصيب الفرد من الدخل في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أعلى منه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي السنوات الخمسين الماضية، شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نمواً سنوياً بلغ في المتوسط 3.5% لنصيب الفرد من الدخل، في حين بلغ 1% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل سنوي قدره 4.2% في فيتنام، و4.4% في سنغافورة، و5.7% في كوريا الجنوبية. وفي الاقتصاد الوسيط لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل خلال الفترة نفسها بمعدل بلغ في المتوسط 4.5% سنوياً.

الشكل 4-5. ... في الوقت نفسه نجد أن نصيب الفرد من الدخل في بقية البلدان النامية بالمنطقة قد تأخر أكثر عن مستواه في الاقتصاد الرائد.



الشكل 3-5. في الخمسين عاماً الماضية، زاد نصيب الفرد من الدخل في البلدان المستوردة للنفط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من ثلاثة أضعاف...

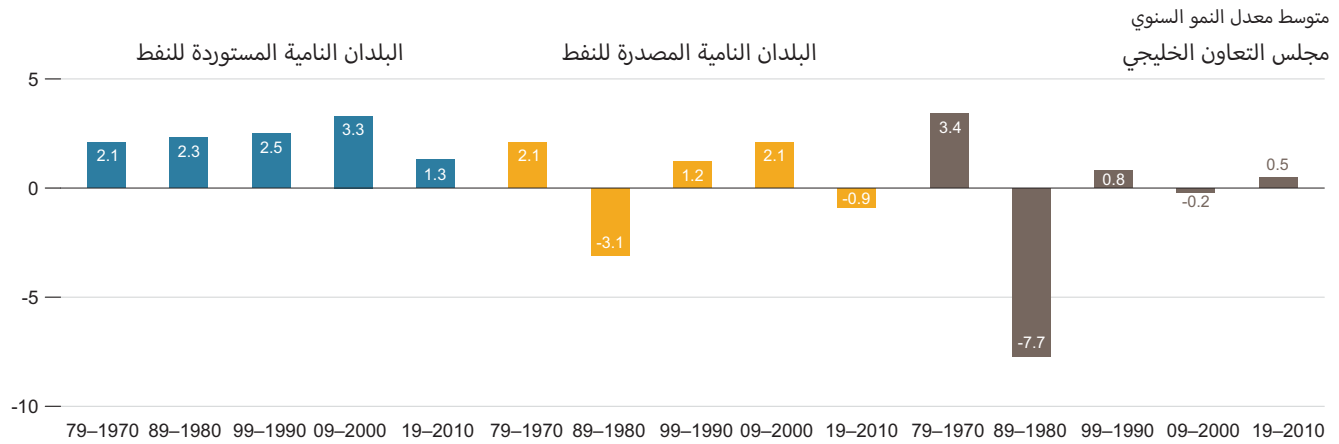


المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01). ملحوظة: في الشكل 3-5، يتم الحصول على السلسلة الزمنية لإجمالي الناتج المحلي الكلي لكل بلد من خلال تطبيق معدلات النمو من الحسابات القومية على مستوى إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2017 - يتم تطبيق معدل النمو لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة (2017) على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس الإنفاق على أساس تعادل القوة الشرائية المُتسلسلة في عام 2017 ثم قسمة إجمالي الناتج المحلي الكلي على إجمالي عدد السكان. في الشكل 4-5، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كلا العامين يُمَثَل نسبة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، وقلصت البلدان الواقعة فوق الخط الفجوة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالولايات المتحدة (الاقتصاد الرائد) في السنوات 1970 و2019. وكلا المحورين بمقياس لوغاريتمي، وتُستخدم ألوان مختلفة لمختلف مجموعات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعيدة كل البعد عن منزلة الاقتصاد الرائد من حيث مستويات المعيشة، وتعتبر الولايات المتحدة، وفقاً لدراسات التنمية، اقتصاداً رائداً، أي الاقتصاد الذي يعتبر معياراً مرجعياً للحاق بالركب من حيث الأهداف الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الدخل، ونصيب الفرد من الاستهلاك، والإنتاجية. فمن ناحية، حققت البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسناً كبيراً في نصيب الفرد من الدخل خلال الخمسين عاماً الماضية. وبين عامي 1970 و2019، زاد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط بأكثر من ثلاثة أمثال (الشكل 3-5). وترجع هذه الزيادة إلى التحسينات والتطورات التي شهدتها جمهورية مصر العربية وتونس والمغرب والصفة الغربية وقطاع غزة (قبل الصراع في الشرق الأوسط، الذي يتمركز في قطاع غزة). وفي هذه الاقتصادات الأربعة، نما نصيب الفرد من الدخل بمعدل بلغ في المتوسط 2.9% سنوياً في فترة الخمسين عاماً (2.5% في المغرب، و2.6% في تونس والصفة الغربية وقطاع غزة، و3.1% في جمهورية مصر العربية)، وتقلصت الفجوة التي تفصل هذه الاقتصادات عن مستويات الاقتصاد الرائد (الشكل 4-5). ومن الناحية الأخرى، وعلى الرغم من هذه التحسينات الملحوظة، فإن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أفضل البلدان أداءً من حيث النمو في المنطقة لا يتجاوز 16% من مستواه في الاقتصاد الرائد. علاوة على ذلك، في بقية الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، زاد انخفاض نصيب الفرد من الدخل مقارنة بالمستوى نفسه في الاقتصاد الرائد، لا سيما في لبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، بلغ نصيب الفرد من الدخل في المتوسط 80% من مستواه في الاقتصاد الرائد في عام 2019، وهو ما يقل كثيراً عن مستواه البالغ 250% مقارنة بالمستوى السائد في الاقتصاد الرائد والذي سجّله دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1970. وكما هو موضح أعلاه، فإن التغيرات السكانية الناجمة عن تدفقات الهجرة الوافدة الكبيرة تُفسّر جزئياً التدهور في متوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد كان عدد السكان في دول الخليج في عام 2019 أكبر بمقدار 7.3 أضعاف مما كان عليه في عام 1970، إذ قفز عدد المهاجرين الوافدين إلى أكثر من 30 مليوناً، وفي الوقت نفسه ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بمعامل قدره 6 فقط. ومقارنةً بإجمالي الناتج المحلي الكلي في الاقتصاد الرائد، زاد إجمالي الناتج المحلي الكلي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من 9% في عام 1970 إلى 15% في عام 2019.

للحاق ولو بنسبة 50% بالمستوى الحالي للاقتصاد الرائد في السنوات الثلاثين المقبلة، سيتعين أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل متوسط قدره 3.8% سنوياً. ولكن نمو نصيب الفرد من الدخل في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباطأ بشدة إلى 1.3% سنوياً بين عامي 2010 و2019، من 3.3% في العقد السابق، في حين كان النمو في البلدان المصدرة للنفط شديد التقلب (الشكل 5-5). ويمثّل تحليل أسباب تأخر المنطقة خطوة أولى بالغة الأهمية في تحديد أولويات السياسات للمساعدة على تعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. ويُقدّم هذا الفصل تشخيصاً لمُحرّكات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام أسلوب حسابات التنمية (كاسيلي 2005؛ وهسيه وكليو 2010).

الشكل 5-5. في البلدان المستوردة للنفط، تباطأ نمو نصيب الفرد من الدخل بشدة؛ وفي البلدان المصدرة للنفط، كان النمو شديد التقلب.



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01). ملحوظة: البلدان النامية المستوردة للنفط (جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفقة الغربية وقطاع غزة). البلدان النامية المصدرة للنفط (الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية). مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). تُوضّح الأعمدة البيانية متوسط معدلات النمو السنوية في نصيب الفرد من الدخل للمجموعات الثلاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب كل عقد من الزمان. ويتم الحصول على إجمالي الناتج المحلي الكلي لكل بلد من خلال تطبيق معدلات النمو من الحسابات القومية على مستوى إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2017 - يتم تطبيق معدل النمو من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة (2017) على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنفاق على أساس تعادل القوة الشرائية المُتسلسلة في عام 2017. ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل مجموعة هو مجموع إجمالي الناتج المحلي الكلي في مختلف البلدان داخل المجموعة مقسوماً على مجموع عدد السكان لكل مجموعة.

حسابات التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمكن لأسلوب حسابات التنمية أن يساعد في تحديد ما يُفسّر التباين بين مستويات الدخل في مختلف البلدان - وهي خطوة مهمة لفهم مُحدّدات مستويات المعيشة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتُحلّل حسابات (محاسبة) التنمية الفجوة التي تفصل عن مستوى نصيب الفرد من الدخل في الاقتصاد الرائد إلى الاختلافات في عوامل الإنتاج والإنتاجية (انظر الإطار 1):



يبدأ أسلوب حسابات التنمية بمعادلة (تسمى دالة الإنتاج) يتم فيها تحديد الناتج (نصيب الفرد من الدخل) من خلال تفاعل رأس المال المادي والعمل. ثم يعاد ترتيب دالة الإنتاج بحيث يمكن تقسيم نصيب الفرد من الدخل إلى نسبة رأس المال المادي إلى الناتج، ومتوسط نصيب العامل من رأس المال البشري، ونسبة التشغيل إلى عدد السكان، والإنتاجية الكلية. ثم يتم قياس (قِسمة) كل عنصر على القيم السائدة في الاقتصاد الرائد لتقييم مقدار الفجوة في نصيب الفرد من الدخل الذي تفسره الاختلافات في كل مُكوّن على حدة.

وتحليل التنمية هو أسلوب محاسبي وليس تحليلاً سببياً، وفي الواقع فإن عوامل الإنتاج ليست مستقلة بعضها عن بعض ولكنها مرتبطة معاً ارتباطاً وثيقاً. ومقارنته بالأساليب الأخرى لتقدير الإنتاجية في اقتصاد ما (على سبيل المثال، بقية وفرجي 2019)، فإن هذا الأسلوب المحاسبي أسهل في الاستخدام لأنه يُحلّل البيانات المُنسقة والمُوحدّة والقابلة للمقارنة فيما بين البلدان والتي تم تجميعها من الحسابات القومية - وهي متاحة للجمهور. غير أن هذا يعني أن توافر بيانات الاقتصاد الكلي وجودتها مع مقاييس لمختلف عوامل الإنتاج (رأس المال المادي، والعمالة، ورأس المال البشري) أمر بالغ الأهمية لتنفيذ هذه المنهجية بنجاح.

تتطلب حسابات التنمية قيوداً محاسبية للمقارنة على مستوى البلدان. ويستند هذا التحليل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى بيانات مأخوذة من الإصدار 10.01 من جدول بن وورلد (فينسترا وآخرون 2015). وكمقياس لنصيب الفرد من الدخل، يستخدم التحليل الإنمائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أولاً إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي بأسعار

الإطار 5-1. حسابات التنمية (محاسبة التنمية).

حسابات (محاسبة) التنمية هي عملية تحليل، وبالتالي ينبغي عدم تفسير النتائج تفسيراً سببياً. ويعتبر توافر وجودة المقاييس القابلة للمقارنة لعوامل الإنتاج في مختلف البلدان أمراً بالغ الأهمية في حسابات التنمية.

وعلى النحو الوارد في دراسة هسيه وكليو (2010)، تبدأ عملية المحاسبة من دالة إنتاج كوب دوغلاس القياسية:

$$Y = AK^\alpha (hL)^{1-\alpha},$$

$$Y = A^{1-\alpha} \left(\frac{K}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} hL,$$

حيث تشير Y إلى الناتج الكلي؛ و A إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؛ و K إلى رأس المال المادي؛ و h إلى رأس المال البشري لكل عامل؛ وتشير L إلى التشغيل. ويستند هذا الإطار التحليلي إلى نموذج سولو (1957). وبالقسمة على عدد السكان N ، ينتج ما يلي:

$$\frac{Y}{N} = A^{1-\alpha} \left(\frac{K}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} h \left(\frac{L}{N}\right),$$

$$y = Zk^\gamma hl.$$

y هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على إجمالي عدد السكان؛ و Z هي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تم تحجيمها ب $1/(1-\alpha)$ ؛ و k هي نسبة رأس المال إلى الإنتاج؛ و h هو رأس المال البشري لكل عامل؛ و l هو معدل التشغيل.

ثم يتم قسمة كل مُكوّن على القيم السائدة في الاقتصاد الرائد:

$$\frac{y}{y'} = \left(\frac{Z}{Z'}\right) \left(\frac{k}{k'}\right)^\gamma \left(\frac{h}{h'}\right) \left(\frac{l}{l'}\right).$$

تفترض هذه الحسابات $\alpha=1/3$ ، ما جرت العادة في دراسات التنمية. من جدول بن وورد 10.01، يتم قياس إجمالي الناتج المحلي باستخدام $cgdp$. مجموع السكان هو pop ؛ و k هو cn مقسوماً على $cgdp$ ؛ و h هو رأس المال البشري، وهو متوسط سنوات الدراسة مضروباً في عائد مينسريان للتعليم؛ و l هي نسبة عدد الأشخاص المنخرطين في العمل emp على إجمالي عدد السكان pop . وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي، يشمل هذا المقياس غير المواطنين. وتتوافق القيم مع عام 2017.

ويمكن أيضاً التعبير عن التحليل على أنه نصيب الفرد من الاستهلاك لأن الاستهلاك يُمثّل نسبة من الدخل:

$$\frac{c}{c'} = \frac{wy}{w'y'} = \left(\frac{w}{w'}\right) \left(\frac{Z}{Z'}\right) \left(\frac{k}{k'}\right)^\gamma \left(\frac{h}{h'}\right) \left(\frac{l}{l'}\right),$$

حيث إن w هو متوسط الميل للاستهلاك. ويُحتسب الاستهلاك من جدول بن وورد على النحو التالي CS_h_c ، نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي، مضروباً في نصيب الفرد من الدخل.

ويزيل هذا التحليل الذي يُصَحّح مساهمة ربح الموارد الطبيعية نسبة s_n من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

$$\frac{y(1-s'_n)}{y'(1-s_n)} = \left(\frac{Z}{Z'}\right) \left(\frac{k}{k'}\right)^\gamma \left(\frac{h}{h'}\right) \left(\frac{l}{l'}\right).$$

الدولار الأمريكي في 2017، مقسوماً على عدد السكان.³⁸ والأهم من ذلك، نلاحظ في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أن السكان يشملون غير المواطنين. وبالنسبة لرأس المال المادي، فإنه يستخدم رصيد رأس المال على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي بأسعار الدولار في 2017. أمّا نسبة التشغيل إلى عدد السكان فهي عدد الأشخاص العاملين مقسوماً على إجمالي عدد السكان (بما في ذلك غير المواطنين في حالة دول مجلس التعاون الخليجي)؛ ورأس المال البشري هو مؤشر لمتوسط سنوات الدراسة مضروباً في معدل العائد من التعليم. وكمقياس بديل لمستويات المعيشة، تستخدم حسابات التنمية نصيب الفرد من الاستهلاك على النحو المُفصّل أدناه. وهذا المقياس هو نسبة استهلاك الأسر المعيشية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي مقسوماً على عدد السكان.

38 تعادل القوة الشرائية معني بتحويل عملات مختلفة إلى عملة مشتركة، وفي عملية التحويل، يتم تحقيق تعادل القوة الشرائية من خلال حذف الفروق في مستويات أسعار السلع والخدمات بين الاقتصادات. وهذه العملية، بناءً على اقتصاد خط الأساس، توضح السعر النسبي لسلة معينة من السلع والخدمات في كل اقتصاد من الاقتصادات التي تجري مقارنتها (برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي 2021).

يتم بشكل مباشر قياس رأس المال المادي، ونصيب العامل من رأس المال البشري، والعمالة (كنسبة من السكان، بما في ذلك غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي). لكن الإنتاجية الكلية (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) قيمة متبقية، أي الجزء المتبقي أو غير المُقسَّر من الفروق في نصيب الفرد من الدخل. ويرصد هذا الجزء المتبقي الكفاءة في استخدام مدخلات ومستلزمات الإنتاج. وتختلف مستويات نصيب الفرد من الدخل في اقتصادين لديهما أحجام سكانية متماثلة وقدرات كلية متشابهة من رأس المال المادي، ونصيب العامل من رأس المال البشري، والتشغيل إذا كان أحد الاقتصادين أقل كفاءة (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فيه أقل) في استخدام المدخلات والمستلزمات المتاحة. وتعكس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضاً تأثير التكنولوجيا ومعرفة العمال والعوامل الأخرى التي لا يمكن قياسها على التغيرات في الناتج على المدى الطويل.

على الرغم من ضرورة عدم تفسير نتائج حسابات التنمية على أنها سببية، فإن هذه العملية تساعد على تقييم الأهمية النسبية لكل مُحدّد من مُحدّدات النمو في الفجوات التي تفصل عن مستويات نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات الرائدة (كاسيلي 2005؛ وهسيه وكينو 2010). ويمكن أن يساعد تحديد هذه الفروق في تحديد أولويات السياسات المحتملة. وإذا كانت الفجوات في رصيد رأس المال المادي تُفسَّر نسبة كبيرة من الفروق في نصيب الفرد من الدخل بالنسبة إلى مستوياته في الاقتصاد الرائد، على سبيل المثال، فإن إحدى أولويات السياسات قد تكون زيادة معدل الاستثمار الخاص في رأس المال المادي. وبالمثل، إذا كان تدنيّ نسب التشغيل إلى عدد السكان يُفسَّر نسبة كبيرة من الفجوة في مستويات المعيشة عن القيم المناظرة في الاقتصاد الرائد، فإن خطوات زيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة يمكن أن تكون إحدى الأولويات للنهوض بمستويات المعيشة. والأهم من ذلك أن توافر وجودة مقاييس قابلة للمقارنة لعوامل الإنتاج فيما بين البلدان أمر بالغ الأهمية لإجراء تقييم سليم للمُحدّدات المختلفة للنمو.

في حسابات التنمية، يعد نصيب الفرد من الدخل مقياساً للقدرة الإنتاجية في الاقتصاد. غير أنه في حالة البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد لا يعكس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بدقة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة ولا دور مختلف مدخلات ومستلزمات الإنتاج، مثل رأس المال المادي والعمالة، لعدة أسباب.

أولاً، في هذه الاقتصادات، تُشكّل الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من النشاط. ففي السنوات العشر الماضية، على سبيل المثال، أسهم قطاع النفط بنسبة 55% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط في البلدان النامية المصدرة للنفط في المنطقة و31% في دول مجلس التعاون الخليجي.³⁹ ومن ثم، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يُسَير أحياناً نوبات الازدهار والانحدار لسعر النفط (الشكل 5-6)، لأنه يُؤثّر على معدلات التبادل التجاري. والأهم من ذلك أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعكس جزئياً اختيار وقت استخراج الموارد (الآن أمر مستقبلاً). وقد تعكس الانكماش في إجمالي الناتج المحلي بعد ذلك تخفيضات إنتاج النفط الطوعية، وقد تعكس التوسعات زيادات طوعية في الإنتاج. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول 2022، أعلن منتجو النفط الأعضاء في أوبك+ عن تخفيضات مؤقتة في الإنتاج أعقبتها تخفيضات أخرى في أبريل/نيسان 2023 ويونيو/حزيران 2023 ونوفمبر/تشرين الثاني 2023.⁴⁰ وفي عدة مناسبات، تم تمديد أجل التخفيضات.⁴¹ وكان لهذه التخفيضات انعكاسات على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وتنبؤات النمو للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنطقة بأسرها.

ثانياً، في دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، يشير اتجاه نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مدى الخمسين عاماً الماضية إلى تدهور مستويات المعيشة على نحو غير واقعي، من 63165 دولاراً في المتوسط في عام 1970 إلى 52897 دولاراً في عام 2019 (بانخفاض قدره 16.25%؛ الشكل 5-6)، بعد أن بلغت ذروتها فوق 80 ألف دولار في منتصف سبعينيات القرن العشرين. وكما هو موضح أعلاه، فإن الزيادة الكبيرة في عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب زيادة الهجرة الوافدة نتيجة للطفرة النفطية (قفز عدد الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي من 241 ألفاً في عام 1960 إلى أكثر من 30 مليوناً بحلول عام 2020) تُفسّر جزئياً هذا الانخفاض.

وأخيراً، من المرجح أن تؤدي حسابات التنمية للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام نصيب الفرد من الدخل إلى المبالغة في تقدير الإنتاجية الكلية إذا لم يتم تحديد دور قطاع النفط على نحو صحيح.

ويعكس نصيب الفرد من الاستهلاك على نحو أكثر دقة متوسط الرفاهة المادية، لأن مقياس مستوى المعيشة هذا لا يأخذ في الاعتبار سوى المشتريات للاستخدام الشخصي ويستبعد أي مساهمة من الموارد الطبيعية - وهو ما لا يعكس بالضرورة النفقات التي تعود بالنفع المباشر على الأسر المعيشية. وعادة ما يكون متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك أقل تقلباً من نصيب الفرد من الدخل (الشكل 5-6). علاوة على ذلك، في معظم الاقتصادات، لا تكون الفروق بين نصيب الفرد من الدخل ونصيب الفرد من الاستهلاك (كلاهما بالمقارنة بالوضع في الاقتصاد الرائد) ذات أهمية كبيرة من الناحية الكمية (الشكل 5-7). وأخيراً، على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل في البلدان المصدرة للنفط يعكس جزئياً اختيار الوقت الأمثل لاستخراج الموارد، فإن نصيب الفرد من الاستهلاك عادة ما يكون أقل تأثراً بخيارات الإنتاج الطوعية. والواقع أن الفرق بين نصيب الفرد من الدخل ونصيب الفرد من الاستهلاك سيعكس في العادة كلاً من صدمات الأسعار والتخفيضات والزيادات الطوعية في الإنتاج.

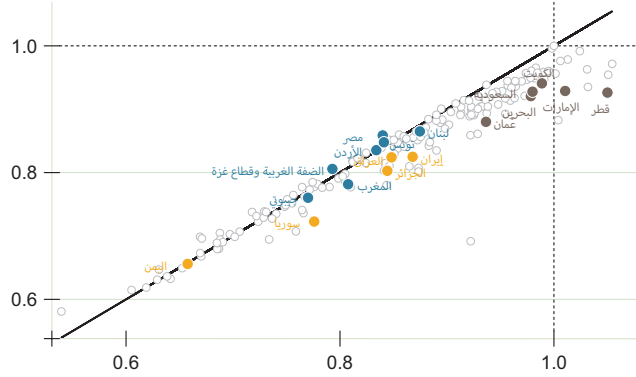
39 المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من هيفر أناليتيكس والبنك المركزي في كل من ليبيا والجمهورية العربية السورية.

40 أوبك هي منظمة البلدان المصدرة للبترول (الجزائر، وغينيا الاستوائية، وغابون، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعراق، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا). وتضم أوبك + عدداً من منتجي النفط الآخرين الذين وقعوا اتفاقاً مع أوبك، وأكبرهم روسيا.

41 المصدر: البيانات الصحية لمنظمة أوبك، نشرة مراقبة الأسواق الصاعدة، وغيرها من المواقع الإخبارية.

الشكل 5-7. الفرق بين نصيب الفرد من الدخل ونصيب الفرد من الاستهلاك، وكلاهما بالمقارنة بالاقتصاد الرائد، لا يمثل أهمية جوهرية من الناحية الكمية.

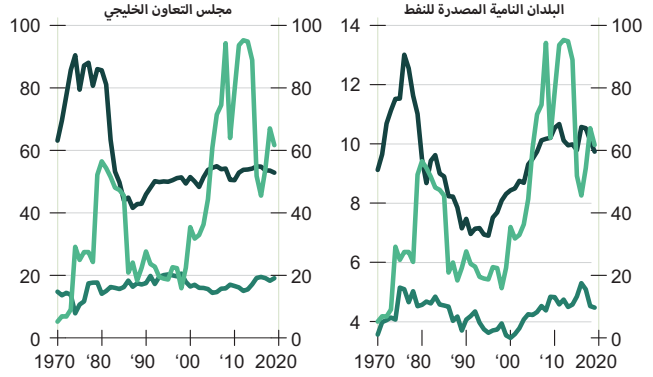
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد الرائد (2017؛ الاقتصاد الرائد = 1)



نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد الرائد (2017؛ الاقتصاد الرائد = 1)

الشكل 6-5. في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتفاوت نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع تغير أسعار النفط، لكن نصيب الفرد من الاستهلاك أقل تقلباً.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك (بالآلاف)، وسعر النفط بالقيمة الحقيقية (المقياس الأيمن)



نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
نصيب الفرد من الاستهلاك
سعر النفط بالقيمة الحقيقية

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من بيانات أسعار السلع الأولية للبنك الدولي لعام 2023 (الشكل 6-5) وجدول بن وورلد الإصدار 10.01 (الشكلان 6-5 و 7-5). ملحوظة: الشكل 6-5: البلدان النامية المصدرة للنفط (الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية). مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). يتم الحصول على السلسلة الزمنية لإجمالي الناتج المحلي الكلي لكل بلد بتطبيق معدلات النمو من الحسابات القومية على مستوى إجمالي الناتج المحلي وفقاً لتعادل القوة الشرائية في عام 2017 - أي أن معدل النمو لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة (2017) يُطَبَّق على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنفاق على أساس تعادل القوة الشرائية المتسلسلة في عام 2017. ثم يتم حساب إجمالي الناتج المحلي الكلي لمجموعات البلدان على أنه مجموع إجمالي الناتج المحلي في مختلف البلدان داخل المجموعة مقسوماً على مجموع عدد السكان في كل مجموعة، ويشير سعر النفط إلى المتوسط السنوي لسعر النفط الخام (دولار للبرميل) بالقيمة الحقيقية للدولار الأمريكي في عام 2010. الشكل 7-5: نصيب الفرد من الاستهلاك هو نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية الجارية، مضروباً في مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنفاق وفقاً لتعادل القوة الشرائية المتسلسلة في عام 2017، ويعد ذلك تمر قسمة الاستهلاك الكلي على عدد السكان. فالبلدان التي توجد تحت خط 45 درجة يكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها أعلى من متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك، وكلاهما قياساً على المستوى المناظر في الاقتصاد الرائد (الولايات المتحدة).

وعلى غرار نصيب الفرد من الدخل، يمكن أيضاً رصد الفروق في الإنتاجية الكلية مقارنة بالاقتصاد الرائد من خلال تحليل الفروق في نصيب الفرد من الاستهلاك:



في هذا التحليل، ينقسم نصيب الفرد من الاستهلاك إلى الميل إلى الاستهلاك مضروباً في نصيب الفرد من الدخل، الذي يُكْتَب كما كان من قبل (إجمالي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ونسبة رأس المال إلى الإنتاج، ونصيب العامل من رأس المال البشري، ومعدل التشغيل)⁴². وبعد ذلك، يتم قياس (قسمة) كل قيمة، بما في ذلك الميل إلى الاستهلاك، على القيم السائدة في الاقتصاد الرائد، ويتم الحصول على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باعتبارها قيمة متبقية.

وتظهر الأشكال من 1-أ إلى 3-أ في الملحق أن متوسط الميل للاستهلاك في معظم البلدان النامية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تذبذب على مدى الخمسين عاماً الماضية عند نحو 70% من المستوى المُسَجَّل في الاقتصاد الرائد. واتساقاً مع هذه الأدلة والشواهد، فإن تحليل نصيب الفرد من الاستهلاك في القسم التالي يعامل الميول للاستهلاك في مختلف البلدان على أنها ثابتة (وهو ما يعني نسبة تبلغ قيمتها واحداً) للتركيز على مساهمات عوامل الإنتاج من الدرجة الأولى في الفروق بالنسبة إلى المستوى السائد في الاقتصاد الرائد. ويعرض القسم التالي أيضاً تحليلات باستخدام نصيب الفرد من الدخل عند استبعاد ريع الموارد الطبيعية من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

42 الميل إلى الاستهلاك هو نسبة الدخل التي ينفقها المستهلكون بدلاً من ادخارها.

تعزيز النمو في المنطقة، من الضروري زيادة معدلات التشغيل وتعزيز الإنتاجية الكلية

يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل 18% من المستوى المُسجَّل في الاقتصاد الرائد في كل من البلدان النامية المصدرة والمستوردة للنفط و90% في دول مجلس التعاون الخليجي.⁴³ وتظهر نتائج التحليل الواردة في الجدول 5-1 الفجوة التي تفصل كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن الوصول إلى المستوى السائد في الاقتصاد الرائد. في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 10% عن المستوى المسجل في الاقتصاد الرائد. وتزيد نسبة رأس المال إلى الإنتاج في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 40% عن النسبة المقابلة في الاقتصاد الرائد؛ ومعدل التشغيل فيها أعلى بنسبة 25%؛ ويبلغ مؤشر سنوات الدراسة فيها 73% من المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد. ويبلغ مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية 86% من المستوى المُسجَّل في الاقتصاد الرائد. وفي المقابل، يبلغ نصيب الفرد من الدخل في الجزائر 19% من مستواه في الاقتصاد الرائد، في حين أن الإنتاجية الكلية تبلغ تقريباً نصف ما هي عليه في الاقتصاد الرائد. وعلى مسافة مماثلة من المستوى في الاقتصاد الرائد (18% من متوسط نصيب الفرد من الدخل في الاقتصاد الرائد)، تبلغ نسبة التشغيل إلى السكان في الأردن نصف النسبة المقابلة في الاقتصاد الرائد، وتبلغ الإنتاجية الكلية 48% من المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد.

لا يأخذ التحليل الوارد في الجدول 5-1 في الحسبان دور قطاع النفط في تعزيز نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. ويعرض الجدول 5-2 تحليلاً يستبعد العائدات (الريع) الزائدة من الموارد الطبيعية من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بتعبير أدق، بضرب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في واحد ناقص حصة ريع الموارد الطبيعية).⁴⁴ فعلى سبيل المثال، ينخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الكويت إلى 59% من المستوى المناظر في الاقتصاد الرائد عند استبعاد ريع الموارد الطبيعية - من 94% عندما لا يُستبعد. وفي المثال الوارد في الجدول 5-2، انخفضت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ما دون المستويات المرجعية. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، تنخفض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى 86% من المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد، وبالنسبة للكويت تنخفض إلى 65%. ويشير هذا إلى أن جزءاً كبيراً من إنتاجيتهما الاقتصادية المتبقية في الجدول 5-1 مرتبط بثروة الموارد الطبيعية وليس بالكفاءة الاقتصادية الحقيقية في استغلال المدخلات المتاحة.

الجدول 5-1. تحليل نصيب الفرد من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القيم بالنسبة إلى المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد).

البلد	نصيب الفرد من الدخل (1)	نسبة رأس المال إلى الإنتاج (2)	مؤشر سنوات الدراسة (3)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان (4)	إجمالي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (5)
الاقتصاد الرائد	1	1	1	1	1
الجمهورية البنية	0.02	1.97	0.46	0.39	0.07
الجمهورية العربية السورية	0.11	1.01	0.69	0.58	0.28
المغرب	0.13	1.20	0.51	0.66	0.31
تونس	0.18	0.85	0.70	0.67	0.46
الأردن	0.18	0.95	0.77	0.50	0.48
العراق	0.19	0.84	0.61	0.46	0.82
الجزائر	0.19	1.14	0.62	0.56	0.49
جمهورية مصر العربية*	0.20	1.08	0.70	0.55	0.48
جمهورية إيران الإسلامية	0.23	1.28	0.65	0.62	0.45
المملكة العربية السعودية	0.81	1.06	0.71	0.82	1.31
البحرين	0.82	1.20	0.60	1.06	1.07
الكويت	0.94	1.02	0.60	1.19	1.29
الإمارات العربية المتحدة	1.10	1.40	0.73	1.25	0.86
قطر	1.83	1.14	0.83	1.56	1.25

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01).

ملحوظة: يوضح الجدول قيم كل متغير بالنسبة للولايات المتحدة (الاقتصاد الرائد) لعام 2017. ونصيب الفرد من الدخل هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي لعام 2017، مقسوماً على عدد السكان. ونسبة رأس المال إلى الإنتاج هي نسبة رصيد رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي المتمثلة في أس هذه المعادلة $\alpha/(1-\alpha)$ الذي يساوي 0.5 ويستند مؤشر سنوات الدراسة إلى متوسط سنوات الدراسة ومعدل العائد المفترض للتعليم. ونسبة التشغيل إلى عدد السكان هي عدد الأشخاص العاملين مقسوماً على إجمالي عدد السكان. وتُحتسب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باعتبارها الجزء المتبقي من الفروق في نصيب الفرد من الدخل. ويساوي حاصل ضرب القيم في الأعمدة من (2) إلى (5) نصيب الفرد من الدخل (العمود 1). وتصنف البلدان حسب مستويات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (ترتيب تصاعدي).

* بالنسبة لجمهورية مصر العربية، فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي القيمة المتوقعة لانحدار نسبة رأس المال إلى الإنتاج على نصيب الفرد من الدخل (بالنسبة لما يبلغ 179 بلداً). ويتم تعديل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لجمهورية مصر العربية، باعتبارها قيمة متبقية.

43 بيانات عام 2017. يستخدم تحليل حسابات التنمية في هذا الفصل بيانات عام 2017، وهي آخر سنة معيارية في جدول بن وورلد الإصدار 10.01 عندما جمع برنامج المقارنات الدولية الأسعار لإنشاء أسعار صرف تعادل القوة الشرائية.

44 يوضح الجدول 2-أ في الملحق عائد الموارد الطبيعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لكل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجدول 5-2. تحليل نصيب الفرد من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مُعدلاً بنسبة ريع الموارد الطبيعية (القيم بالنسبة إلى المستوى المناظر في الاقتصاد الرائد).

البلد	نصيب الفرد من الدخل (مع استبعاد ريع الموارد الطبيعية)	نسبة رأس المال إلى الإنتاج	مؤشر سنوات الدراسة	نسبة التشغيل إلى عدد السكان	إجمالي الإنتاج الكلية لعوامل الإنتاج
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
الاقتصاد الرائد	1	1	1	1	1
الجمهورية اليمنية	0.02	1.98	0.46	0.39	0.07
الجمهورية العربية السورية	0.11	1.02	0.69	0.58	0.26
المغرب	0.12	1.22	0.51	0.66	0.30
العراق	0.12	1.08	0.61	0.46	0.39
الجزائر	0.16	1.24	0.62	0.56	0.38
تونس	0.18	0.86	0.70	0.67	0.44
الأردن	0.18	0.96	0.77	0.5	0.48
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	0.19	1.41	0.65	0.62	0.34
جمهورية مصر العربية*	0.19	1.10	0.70	0.55	0.45
الكويت	0.59	1.28	0.60	1.19	0.65
المملكة العربية السعودية	0.61	1.21	0.71	0.82	0.86
البحرين	0.73	1.27	0.60	1.06	0.90
الإمارات العربية المتحدة	0.95	1.51	0.73	1.25	0.68
قطر	1.49	1.26	0.83	1.56	0.92

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وحسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01).

ملحوظة: يوضح الجدول قيم كل متغير بالنسبة للولايات المتحدة (الاقتصاد الرائد) لعام 2017. ونصيب الفرد من الدخل هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي، مُعدلاً بنسبة ريع الموارد الطبيعية مقسوماً على عدد السكان. البيانات الخاصة بإجمالي ريع الموارد الطبيعية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية. نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي نسبة رصيد رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي، مُعدلة بنسبة إيرادات الموارد المتمثلة في أس هذه المعادلة $\alpha/(1-\alpha)$ الذي يساوي 0.5. ويستند مؤشر سنوات الدراسة إلى متوسط سنوات الدراسة ومعدل العائد المفترض للتعليم. ونسبة التشغيل إلى عدد السكان هي عدد الأفراد العاملين مقسوماً على عدد السكان. ونُحسب الإنتاج الكلية لعوامل الإنتاج باعتبارها الجزء المتبقي من الفرق في نصيب الفرد من الدخل. ويساوي حاصل ضرب القيم في الأعمدة (2) إلى (5) نصيب الفرد من الدخل (العمود 1). وتصنف البلدان حسب مستويات نصيب الفرد من الدخل (مع استبعاد الريع من الموارد الطبيعية، والترتيب تصاعدياً).

* بالنسبة لجمهورية مصر العربية مصر، فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي القيمة المتوقعة لانحدار نسبة رأس المال إلى الإنتاج على نصيب الفرد من الدخل لما يبلغ 179 بلداً. ويتم تعديل الإنتاج الكلية لعوامل الإنتاج لجمهورية مصر العربية، باعتبارها قيمة متبقية.

وعند قياس مستويات المعيشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك، فإنها لا تتجاوز 19% فقط من المستوى المناظر في الاقتصاد الرائد (12% في البلدان النامية المصدرة للنفط، و19% في البلدان النامية المستوردة للنفط، و45% في بلدان مجلس التعاون الخليجي). ويبيّن الجدول 5-3 نتائج تحليل هذه الفجوة التي تفصل عن الوصول إلى مستوى الاقتصاد الرائد في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يبلغ نصيب الفرد من الاستهلاك في المملكة العربية السعودية 46% من مثيله في الاقتصاد الرائد. والفجوة في نصيب الفرد من الاستهلاك عن المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد هي ناتج ضرب الفجوة لكل عامل من عوامل الإنتاج عن المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، لديها نسبة رأس المال إلى الإنتاج أعلى بنسبة 6% من النسبة المقابلة في الاقتصاد الرائد؛ ويبلغ مؤشر سنوات الدراسة فيها 71% من المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد؛ ومعدل التوظيف فيها يبلغ 82% من مستوى الاقتصاد الرائد. ومن ثمّ يبلغ مستوى الإنتاج الكلية المتبقية 75% من الإنتاجية المتبقية في الاقتصاد الرائد (العمود 1 في الجدول 5-3 مقسوماً على حاصل ضرب القيم في الأعمدة من 2 إلى 4). ويبلغ نصيب الفرد من الاستهلاك في الجمهورية الإسلامية الإيرانية 6558 دولاراً أمريكياً، وهو ما يُمثّل 16% من مستوى الاقتصاد الرائد (انظر الجدول أ-1 في الملحق)، في حين تبلغ الإنتاجية الكلية 30% من المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد. وتبلغ الإنتاجية الكلية في المغرب، مع انخفاض مستويات مؤشر سنوات الدراسة فيها (51% من المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد) 24% من المستوى المناظر في الاقتصاد الرائد، في حين يبلغ نصيب الفرد من الاستهلاك 10% من المستوى المرجعي.

الجدول 5-3. تحليل نصيب الفرد من الاستهلاك في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القيم بالنسبة إلى المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد).

البلد	نصيب الفرد من الاستهلاك (1)	نسبة رأس المال إلى الإنتاج (2)	مؤشر سنوات الدراسة (3)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان (4)	إجمالي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (5)
الاقتصاد الرائد	1	1	1	1	1
الجمهورية البينية	0.03	1.97	0.46	0.39	0.07
الجمهورية العربية السورية	0.05	1.01	0.69	0.58	0.13
المغرب	0.10	1.20	0.51	0.66	0.24
الجزائر	0.12	1.14	0.62	0.56	0.31
العراق	0.15	0.84	0.61	0.46	0.66
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	0.16	1.28	0.65	0.63	0.30
الأردن	0.17	0.95	0.77	0.50	0.47
تونس	0.2	0.85	0.70	0.67	0.5
جمهورية مصر العربية*	0.22	1.10	0.70	0.55	0.52
البحرين	0.43	1.20	0.60	1.07	0.56
المملكة العربية السعودية	0.46	1.06	0.71	0.82	0.75
قطر	0.46	1.14	0.83	1.56	0.31
الإمارات العربية المتحدة	0.47	1.40	0.73	1.25	0.36
الكويت	0.53	1.02	0.60	1.19	0.73

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01).

ملحوظة: يورد الجدول قيم كل متغير مقارنة بمثيلها في الولايات المتحدة (الاقتصاد الرائد). سنة التحليل هي 2017. ونصيب الفرد من الاستهلاك هو حاصل ضرب نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي، مقسوماً على عدد السكان. ونسبة رأس المال إلى الإنتاج هي نسبة رصيد رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي المتمثلة في أس هذه المعادلة $\alpha/(1-\alpha)$ الذي يساوي 0.5. ويستند مؤشر سنوات الدراسة إلى متوسط سنوات الدراسة ومعدل العائد المفترض للتعليم. ونسبة التشغيل إلى عدد السكان هي عدد الأشخاص الذين لديهم وظائف مقسوماً على عدد السكان. وتُحسب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باعتبارها الجزء المتبقي من الفروق في نصيب الفرد من الاستهلاك. ويساوي حاصل ضرب الأعمدة من (2) إلى (5) نصيب الفرد من الاستهلاك (العمود 1). وتصنف البلدان حسب مستويات نصيب الفرد من الاستهلاك (ترتيب تصاعدي).

* بالنسبة لجمهورية مصر العربية، فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي القيمة المتوقعة لانحدار نسبة رأس المال إلى الإنتاج على نصيب الفرد من الاستهلاك في 179 بلداً. ويتم تعديل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لجمهورية مصر العربية، باعتبارها قيمة متبقية.

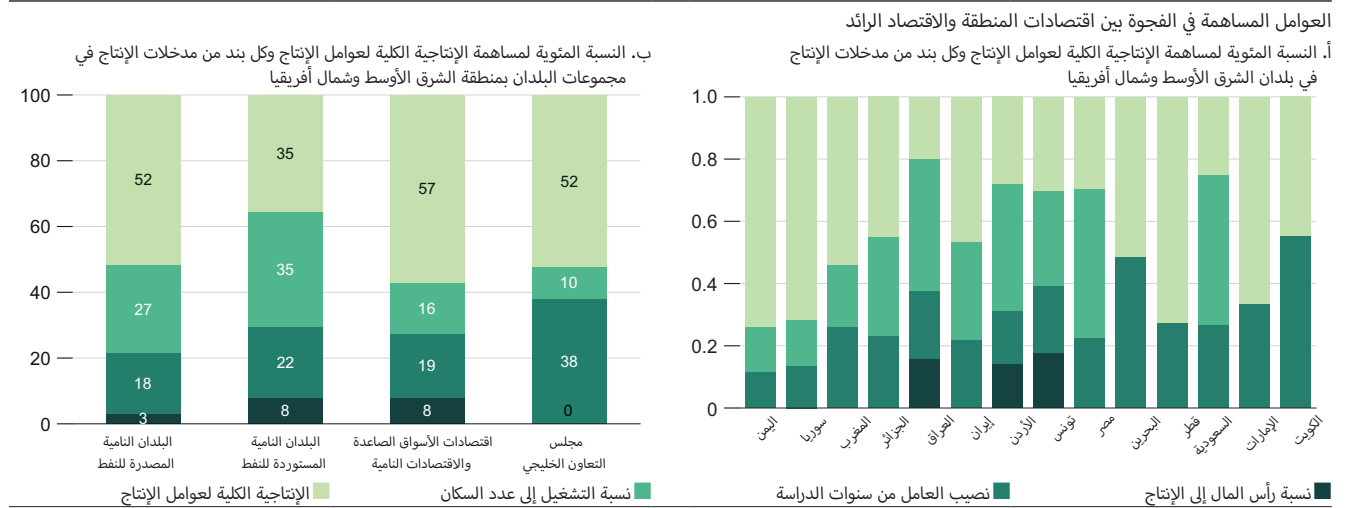
وعندما تقاس مستويات المعيشة على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك، فإن انخفاض نسب التشغيل إلى عدد السكان وانخفاض الإنتاجية الكلية يُفسران معظم الفرق في مستويات المعيشة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد الرائد. يحسب الشكل 5-8 النسبة المئوية لمساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وكل بند من مدخلات الإنتاج في الفجوة من حيث مستوى المعيشة التي تفصل عن مستوى الاقتصاد الرائد — وفقاً لنصيب الفرد من الاستهلاك.⁴⁵ وتعرض اللوحة أ النتائج الخاصة بكل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتوفر عنه بيانات؛ وتُحدد اللوحة ب متوسط النتائج في مجموعات البلدان بالمنطقة.

ففي تونس، على سبيل المثال، تُمثل الفروق في الإنتاجية الكلية ونسبة التشغيل إلى عدد السكان مقارنةً بالمستويات المقابلة في الاقتصاد الرائد معاً 61% (30% للإنتاجية و31% لنسبة التشغيل إلى عدد السكان) من الفجوة التي تفصل عن مستويات المعيشة في الاقتصاد الرائد. وتُمثل نسبة رأس المال إلى الإنتاج 18% ونصيب العامل من سنوات الدراسة 21%. وفي العراق، يُفسر انخفاض نسبة التشغيل إلى عدد السكان أكثر من 40% من الفروق في مستويات المعيشة، في حين تُفسر الإنتاجية الكلية 20%. وفي المقابل، في الإمارات العربية المتحدة، لا تأخذ نسبة التشغيل إلى عدد السكان ولا نسبة رأس المال إلى الإنتاج في الحسبان الفروق في نصيب الفرد من الاستهلاك مقارنةً بالمستويات المقابلة في الاقتصاد الرائد. وتُفسر الإنتاجية الكلية 67% ونصيب العامل من سنوات الدراسة 33% من الفجوة بين اقتصاد ما والاقتصاد الرائد.

45 انظر الملاحظات الواردة في الشكل 5-8 للاطلاع على معلومات حول كيفية حساب النسب.

وقد تأكدت على نطاق واسع في دراسات التنمية أهمية الإنتاجية الكلية، أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية، في تفسير الفروق في مستويات المعيشة في البلدان النامية (كاسيلي 2005، هسيه وكليو 2010). ففي البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة، تشكل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نصف الفجوة في نصيب الفرد من الاستهلاك عن المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد. لكن في البلدان النامية المستوردة للنفط، تُمثل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومعدلات التشغيل نسباً متماثلة من الفجوة التي تفصل هذه البلدان عن مستويات الاقتصاد الرائد. ومساهمة نسب التشغيل إلى عدد السكان في الاقتصادات النامية بالمنطقة كبيرة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى — 35% في البلدان النامية المستوردة للنفط و27% في البلدان النامية المصدرة للنفط، مقابل 16% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الشكل 5-8. يُفسّر انخفاض نسب التشغيل إلى عدد السكان وانخفاض الإنتاجية الكلية معاً معظم الفجوة في مستويات المعيشة في المنطقة التي تفصل عن مستويات الاقتصاد الرائد.

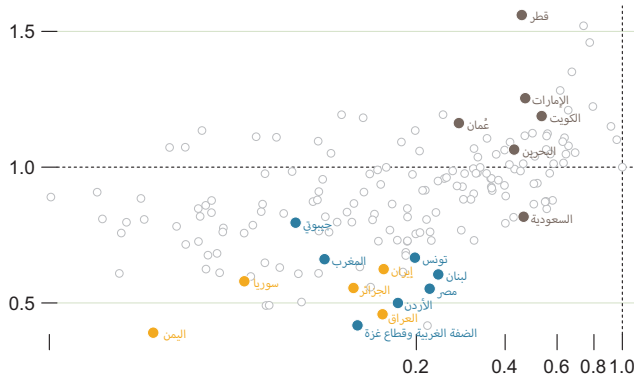


المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01).
ملحوظة: البلدان النامية المستوردة للنفط (جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة). البلدان النامية المصدرة للنفط (الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية). مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وتُعدّل منهجية حساب الحصص العمليات الحسابية الواردة في دراسة جونز (2016)، أولاً، النسب الواردة في الجدول 3-5 معكوسة. للحصول على النسبة الخاصة بالفروق في معدل التشغيل، يتم قسمة معكوس نسبة معدلات التشغيل على حاصل ضرب معكوس نسب مؤشر سنوات الدراسة، ونسبة رأس المال إلى الإنتاج، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتوزع الباقي (نسبة الفجوة التي تفصل عن مستويات الاقتصادات الرائدة وترجع إلى الفروق في معدلات الدراسة، ورأس المال المادي، والإنتاجية الكلية) بقسمة معكوس كل نسبة مقابلة على ناتج ضرب معكوس نسب مؤشر سنوات الدراسة، ونسبة رأس المال إلى الإنتاج، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. والنسب التي تتجاوز 1 تفوق القيمة في الولايات المتحدة (الاقتصاد الرائد) ويتم التعبير عنها بصفر لأغراض هذه العملية الحسابية.

وتشير تحليلات حسابات التنمية التي تعود إلى عام 1970 إلى أن دور الإنتاجية الكلية في تفسير أسباب زيادة الانخفاض مع الوقت في نصيب الفرد من الاستهلاك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعبارة أخرى، أصبحت الإنتاجية الكلية عقبة أكبر أمام رفع مستويات المعيشة على مدى الخمسين عاماً الماضية. وفي تلك الفترة، في المجموعات الثلاث لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفضت مساهمة نسب رأس المال إلى الإنتاج حسبما ورد في التحليل، وفي الوقت نفسه ظلت مساهمة معدلات التشغيل (المنخفضة) إلى عدد السكان ثابتة. ففي عام 1970، بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية في البلدان النامية المصدرة للنفط 8%، في حين بلغت هذه المساهمة 10% في البلدان النامية المستوردة للنفط. وهذه النسبة منخفضة مقارنة بالاقتصادات الصاعدة الأخرى التي شكّلت الإنتاجية الكلية فيها 30% من الفجوة في نصيب الفرد من الاستهلاك عن المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد. وفي العام نفسه، بلغت نسبة مساهمة معدلات التشغيل (المنخفضة) إلى عدد السكان 39% في البلدان المصدرة للنفط، و31% في البلدان المستوردة للنفط، و44% في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، لم تتجاوز مساهمة معدلات التشغيل 17% وفي ذلك العام، ساهمت نسبة رأس المال إلى الإنتاج بنحو 20% في مجموعات البلدان الثلاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (18% في البلدان المصدرة للنفط، و25% في البلدان المستوردة للنفط، و22% في دول مجلس التعاون الخليجي)، وهو ما يتماشى مع المساهمة البالغة 24% في الاقتصاد الوسيط لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبحلول عام 1990، ظلت مساهمة مختلف العوامل مستقرة تماماً مقارنة بمستويات عام 1970، باستثناء زيادة تتراوح من 10% إلى 20% في مساهمة الإنتاجية الكلية في البلدان النامية المستوردة للنفط، مع انخفاض مماثل في مساهمة رأس المال المادي. وفي عام 2010، سجّلت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة حادة في مساهمة الإنتاجية الكلية، وانخفاضاً حاداً في نصيب رأس المال إلى الإنتاج. وشكلت الفروق في الإنتاجية الكلية في البلدان المصدرة للنفط 34% من الفجوة في نصيب الفرد من الاستهلاك التي تفصل عن مستويات الاقتصاد الرائد. وفي البلدان المستوردة للنفط، بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية 46%، وفي دول مجلس التعاون الخليجي 42%. وبلغت مساهمة نسبة رأس المال إلى الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط 10%، و3% في البلدان المستوردة للنفط، و14% في دول مجلس التعاون الخليجي. وظلت مساهمة نسبة التشغيل إلى عدد السكان مرتفعة ومستقرة في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط عند 31% و28% على الترتيب، لكنها انخفضت في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 9%.

الشكل 5-10. الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُسجّل أدنى نسب التشغيل إلى عدد السكان عند مقارنتها بنظيراتها في الدخل.

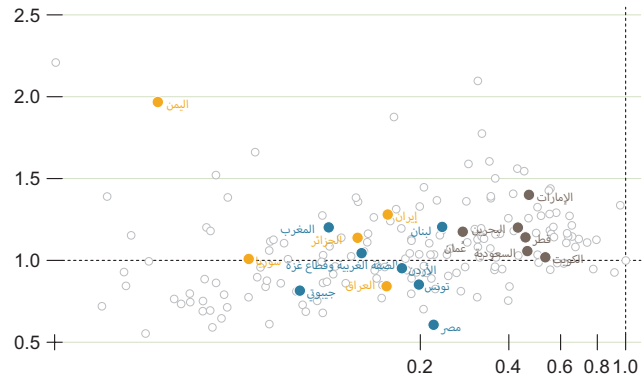
معدل التشغيل كنسبة من معدل التشغيل في الاقتصاد الرائد (2017؛ الاقتصاد الرائد = 1)



نصيب الفرد من الاستهلاك كنسبة من نصيب الفرد من الاستهلاك في الاقتصاد الرائد (2017؛ الاقتصاد الرائد = 1)

الشكل 5-9. جمهورية مصر العربية تُسجّل ثالث أدنى نسبة لرأس المال إلى الإنتاج من بين 180 اقتصاداً.

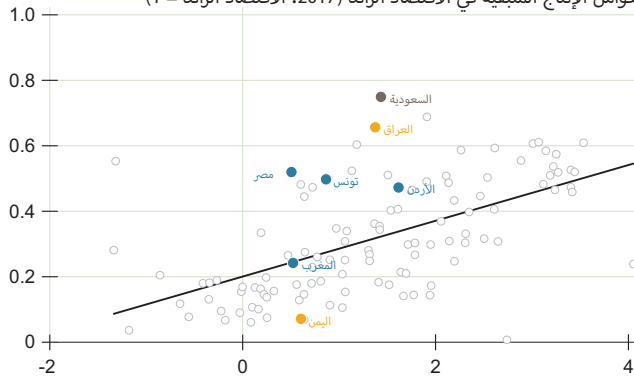
نسبة رأس المال إلى الإنتاج كنسبة من رأس المال إلى الإنتاج في الاقتصاد الرائد (2017؛ الاقتصاد الرائد = 1)



نصيب الفرد من الاستهلاك كنسبة من نصيب الفرد من الاستهلاك في الاقتصاد الرائد (2017؛ الاقتصاد الرائد = 1)

الشكل 5-11. مقياس الإنتاجية من طريقة الحساب/أسلوب المحاسبة (القيمة الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية) لمعظم بلدان المنطقة أعلى بكثير من المتوسط عند مقارنته بتقديرات الإنتاجية المستمدة من البيانات على المستوى الجزئي.

الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية من حسابات التنمية كنسبة من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية في الاقتصاد الرائد (2017؛ الاقتصاد الرائد = 1)



متوسط مساهمة العامل في القيمة المضافة التي تحققها كل شركة بناء على البيانات الدقيقة لفرادى الشركات

المصدر: البنك الدولي، مسح مؤسسات الأعمال وحسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من جدول بن وورلد 10.01.

ملحوظة: يبين الشكل 5-9 العلاقة بين نصيب الفرد من الاستهلاك ونسبة رأس المال إلى الإنتاج، مقارنة بالولايات المتحدة في عام 2017. ونصيب الفرد من الاستهلاك هو حاصل ضرب نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي (2017). ونسبة رأس المال إلى الإنتاج هي الجذر التربيعي للنسبة بين رصيد رأس المال وإجمالي الناتج المحلي. ويوضح الشكل 5-10 العلاقة بين نصيب الفرد من الاستهلاك ونسبة التشغيل إلى عدد السكان، مقارنة بالولايات المتحدة. ونسبة التشغيل إلى عدد السكان هي عدد الأشخاص العاملين مقسوماً على عدد السكان. ويوضح الشكل 5-11 العلاقة بين مقياسين للإنتاجية، ويُحسب معدل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية (المحور الصادي) باعتباره الجزء المتبقي من نصيب الفرد من الاستهلاك. ويأتي هذا المقياس من طريقة حسابات التنمية الواردة في الجدول 3-5. ومتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (المحور السيني) هو التأثير الثابت للبلد المعني في انحدار القيمة المضافة لكل عامل على التأثيرات الثابتة للبلد والقطاع والحجم. وهذه البيانات تخص آخر سنة متاحة في كل بلد ولا تشمل سوى الشركات في قطاع الصناعات التحويلية. والخط الأسود هو الخط المناسب لتوضيح العلاقة بين المتغيرين.

ونظراً لأن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي قيمة متبقية، فإن حسابها حساس للأخطاء في قياس عوامل الإنتاج. ويمكن أن يساعد الجمع بين تحليل البيانات الدقيقة والكلية في تفسير اتجاه أي خطأ من هذا القبيل. وفي الاقتصادات النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشير هذا التحليل إلى أن تحليل حسابات التنمية قد يظهر تقدير حجم القيمة المتبقية لعوامل الإنتاج بأعلى من قيمتها نظراً لاحتمال وجود خطأ كبير في مقياس رأس المال المادي ومعدل التشغيل. بعبارة أخرى، فإن الإنتاجية الكلية المتبقية في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تكون أقل (كنسبة من الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الرائد) من نتائج حسابات التنمية.⁴⁶ يُبين الشكل 5-9 التباين فيما بين البلدان في نسب رأس المال إلى الإنتاج. ففي جمهورية مصر العربية، تبلغ النسبة الملاحظة لرأس المال إلى الإنتاج 61% من مستواها في الاقتصاد الرائد، وهي نسبة أقل بكثير من نظيرتها في تونس، وهي ثاني أدنى نسبة بين البلدان النظرية من حيث الدخل.⁴⁷ وتُسهم معدلات الاستثمار المنخفضة تاريخياً في هذه النسبة المنخفضة لرأس المال المادي إلى الإنتاج. وهناك أدلة وشواهد حديثة أوردتها وزارة التخطيط على أن الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية، وهي مصدر البيانات لجدول بن وورلد، قد لا تشير إلى المبلغ

46 يناقش إكلار آر، وولتجر جيه. (2021) حالة جمهورية مصر العربية في عام 2017، حيث تم حساب الإنتاجية الكلية (من جدول بن وورلد الإصدار 5.9.1) ليكون أعلى بنسبة 23% من الإنتاجية في الولايات المتحدة. ويُشدّد المؤلفان على الفرق في نسب التشغيل إلى عدد السكان ورأس المال إلى الإنتاج في جمهورية مصر العربية مقارنة ببلدان المنطقة الأخرى والبلدان المماثلة من حيث الدخل. وبناء عليه، يطرح المؤلفان احتمال وجود خطأ في قياس الإحصاءات في مصر، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية التي تزيد عن مثيلتها في الولايات المتحدة.

47 تبلغ النسبة في جمهورية مصر العربية 70% فقط من النسبة في تونس.

الكامل للاستثمارات الخاصة.⁴⁸ ولذلك، تستخدم طريقة حسابات التنمية الواردة في الجداول 1-5 و2-5 و3-5 والشكل 5-8 مقياساً تقديرياً لنسبة رأس المال إلى الإنتاج لجمهورية مصر العربية أعلى بنسبة 81% من القيمة المأخوذة من البيانات. وتندر نسبة رأس المال إلى الإنتاج الملاحظة على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك (في شكل لوغاريتم) في عينة تضم 179 بلداً (ماعدا جمهورية مصر العربية)، وعندئذ تكون القيمة المتوقعة لنسبة رأس المال إلى الإنتاج من هذا الانحدار هي المقياس المُحتسب لجمهورية مصر العربية. وهذه القيمة المتوقعة هي 109% بالنسبة للمستوى المقابل في الولايات المتحدة، وهي أعلى بنسبة 81% من القيمة التي لوحظت في البيانات.

ويُبين الشكل 5-10 احتمال وجود خطأ أيضاً في القياس لعدد العمال الذين لديهم أشغال. وتسجل الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى نسب التشغيل إلى عدد السكان من بين 177 بلداً. ويرجع انخفاض نسبة التشغيل إلى عدد السكان في المقام الأول إلى انخفاض معدل التشغيل في صفوف النساء، الذي يبلغ 16% في المنطقة، وهي أدنى نسبة في العالم.⁴⁹ غير أن دراسة أرزقي وآخرين (2020) توثق - باستخدام بيانات من مسح تمثيلية على الصعيد الوطني على مستوى الأسر المعيشية في جمهورية مصر العربية والأردن وتونس - احتمال وجود خطأ في قياس معدلات التشغيل في صفوف النساء وفي المناطق الريفية. وتعيد الدراسة حساب معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة باستخدام تعريف موسع للتشغيل - والذي على عكس تعريف السوق، يعتبر الأفراد عاملين إذا انخرطوا في الأنشطة الاقتصادية السوقية واقتصاد الكفاف. ووجد المؤلفون أنه باستخدام التعريف الموسع للتشغيل، من المحتمل أن تكون معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة أعلى بكثير من تعريف السوق في تونس وجمهورية مصر العربية، حيث معدلات انتشار أعمال الكفاف مرتفعة بشكل خاص. وفي تونس (لعام 2014)، سيؤدي التصحيح إلى زيادة معدلات مشاركة الإناث في الأيدي العاملة بمقدار 5 نقاط مئوية، من 26% إلى 31%. وبالنسبة لجمهورية مصر العربية، في عام 2018، سيصل الفرق إلى 17 نقطة مئوية - من 24% إلى 41%. وستكون معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الإناث، أقل أيضاً إذا أخذت أعمال الكفاف في الحسبان. ولا يجد المؤلفون أن استخدام التعريف الموسع أدى إلى اختلافات كبيرة بالنسبة للأردن. وتتسق هذه النتائج أيضاً مع العمل الذي أجراه مؤرخا كيو وكرافت وفيدى (2022) وأسعد وكرافت (2024) والتي تستخدم بيانات عن المشروعات المنزلية لرصد تشغيل الإناث.

وإذا جرى الإبلاغ عن أرقام رأس المال المادي (في حالة جمهورية مصر العربية) ومعدل التشغيل (بين الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بأقل من قيمتهما الفعلية، فإن مقياس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سيكون أعلى من حقيقته لأنه يُحتسب على أنه القيمة المتبقية من عملية التحليل. وباستخدام نهج بديل لقياس الإنتاجية، يقارن الشكل 5-11 هذه الإنتاجية الكلية المتبقية بتقديرات لنصيب العامل في المساهمة في تحقيق القيمة المضافة من المسوح على مستوى الشركات والقابلة للمقارنة على مستوى البلدان. وتُصحح التقديرات على مستوى الشركات الفروق في تكوين العينة، ولا تأخذ في الاعتبار سوى الشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية.⁵⁰ ويظهر الشكل أنه بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، فإن القيمة الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية أعلى من المتوسط مقارنة بالتقديرات المستمدة من البيانات الدقيقة، وهو ما يشير إلى احتمال قياس حجم عوامل الإنتاج بأقل من قيمتها. بعبارة أخرى، قد يكون تدني الإنتاجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الواقع عقبة أكبر أمام النمو مقارنة بما تشير إليه البيانات الكلية.

تشير طريقة حسابات التنمية إلى زيادة نسب التشغيل إلى عدد السكان والإنتاجية الكلية كأدوات رئيسية لتعزيز النمو. ويركز الجزء المتبقي من هذا الفصل أولاً على المكاسب المحققة من زيادة نسب التشغيل إلى عدد السكان من خلال سد الفجوات بين الجنسين في التشغيل في المنطقة، وعلى كيف يمكن أن يؤدي تحسين تخصيص الموارد وجلب التكنولوجيا والأفكار إلى زيادة الإنتاجية الكلية.

سد الفجوة في التشغيل بين الجنسين سيزيد نصيب الفرد من الدخل

خلال الخمسين عاماً الماضية، أصاب الركود معدلات التشغيل في المنطقة في حين زادت سنوات الدراسة زيادةً سريعة. ويُبين الشكل 5-12 أنه على الرغم من أن نسب التشغيل إلى عدد السكان لم ترتفع كثيراً في معظم الاقتصادات النامية في المنطقة بين عامي 1970 و2019 (ماعدا الجزائر)، فإن مؤشر سنوات الدراسة ارتفع بأكثر من الضعفين. ففي جمهورية مصر العربية، على سبيل المثال، ارتفع معدل التشغيل من 22% في عام 1970 إلى 27% في عام 2019، في حين ارتفع مؤشر سنوات الدراسة بأكثر من الضعفين - من 1.17 سنة في 1970 إلى 2.68 سنة في 2019.

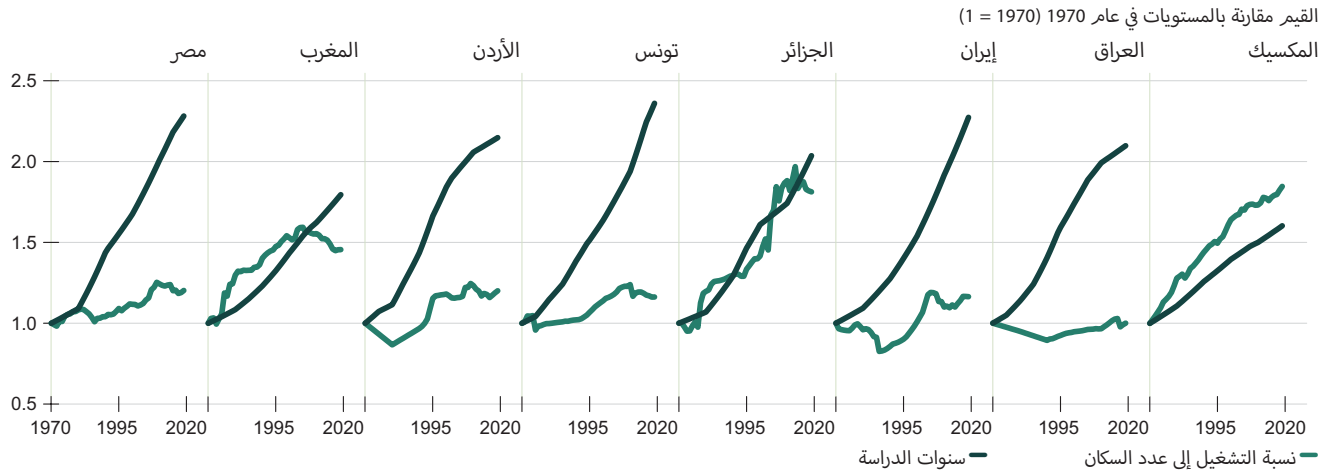
48 في 2 أبريل/نيسان 2024، أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أنه من خلال تعزيز منهجية حساب الاستثمارات الخاصة داخل نظام الحسابات القومية، "أعيد حساب استثمارات القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية لتبلغ قيمتها 499.2 مليار جنيه للسنة المالية 2023/2022، وهو ما يُمثل زيادة كبيرة عن التقديرات السابقة. ويؤدي هذا التعديل إلى رفع نسبة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات إلى 36.4% من 25.5%".

49 المصدر: بيانات عام 2021 مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية. وبلغ معدل التشغيل في جنوب آسيا 25% في العام نفسه.

50 تستخدم التقديرات تأثيرات ثابتة للقطاع (مكونة من خانتين) و تأثيرات ثابتة للحجم. انظر الملاحظات في الشكل 5-11.

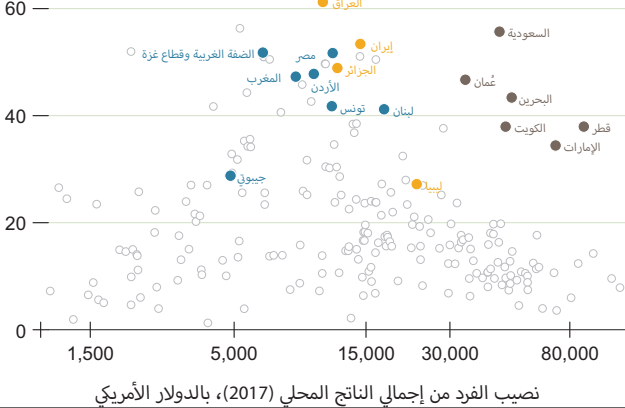
وبالمثل، في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ارتفعت نسبة التشغيل إلى عدد السكان من 25% في عام 1970 إلى 29% في عام 2019، في حين ارتفع مؤشر سنوات الدراسة إلى 2.52 سنة في عام 2019 من 1.10 سنة في عام 1970.⁵¹ ويؤدي الركود النسبي في معدلات التشغيل مقترناً بارتفاع معدلات التحصيل العلمي إلى استخدام دون المستوى الأمثل لمواهب من يعيشون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعندما يكتسب الناس المزيد من المهارات مع استمرار معدلات التشغيل على انخفاضها، فإن ذلك يعادل التخلي عن فرص متاحة.

الشكل 5-12. لم تواكب معدلات التشغيل في المنطقة الزيادات التي تحققت في سنوات الدراسة في الخمسين سنة الماضية.



الشكل 5-13. تشهد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضاً من أكبر الفجوات بين الرجال والنساء في المعدلات الملحوظة للمشاركة في القوى العاملة.

الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة (الأعمار +15، بناء على التقديرات الوطنية)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من جدول بن وورلد 10.01.

ملاحظة: يعرض الشكل 5-12 السلسلة الزمنية للنمو في مؤشر سنوات الدراسة والنمو في نسبة التشغيل إلى عدد السكان مربوطاً بمستويات عام 1970 لكل بلد. وتمتد سنوات التحليل من عام 1970 إلى عام 2019، وتغطي الأرقام سبعة بلدان نامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جمهورية مصر العربية والمغرب والأردن وتونس والجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق). ويستند مؤشر سنوات الدراسة إلى متوسط سنوات الدراسة ومعدل العائد المفترض للتعليم. ونسبة التشغيل إلى عدد السكان هي عدد الأشخاص الذين لديهم وظائف مقسوماً على عدد السكان. ويستنسخ الشكل 5-13 الشكل 1 من دراسة فيوراني وآخرين (2024). ويوضح الشكل الفرق بالنقاط المئوية في معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الرجال والنساء.

تتضح هذه الفرصة الضائعة بجلاء عند النظر في مشاركة الإناث في القوى العاملة. فالفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة والبطالة تُسهم إسهاماً قوياً في انخفاض مستويات التشغيل في المنطقة. وواقع الأمر أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُسجل أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في العالم (19% في المتوسط مقابل 28% في المتوسط لمنطقة جنوب آسيا، وهي ثاني أدنى منطقة). والفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة في المنطقة هي الأعلى بين البلدان النظرية من حيث الدخل (الشكل 5-13). ومن شأن احتساب مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية التي تقوم على حد الكفاف أن يؤدي فقط إلى زيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة من 24% إلى 41% في جمهورية مصر العربية ومن 26% إلى 31% في تونس (أرزقي وآخرون 2020)، وهو ما يقل كثيراً عن المعدل البالغ نحو 56% في الاقتصاد الرائد.⁵² ويبلغ معدل البطالة في صفوف النساء 20% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أعلى من معدل البطالة بين الذكور البالغ 12%، وأعلى من المعدل البالغ 9% بين النساء في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، حيث يبلغ معدل البطالة بين الرجال 8%.⁵³ وفي الوقت نفسه، كان أداء الشابات جيداً على نحو متزايد في التعليم (وغالباً أفضل) من الشبان، وهو ما زاد من تكلفة الفرصة البديلة المستقبلية لانخفاض مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي (فيوراني وآخرون 2024).

51 تستند البيانات الخاصة بمؤشر سنوات الدراسة في جدول بن وورلد (الإصدار 10.01) إلى متوسط سنوات الدراسة ومعدل العائد المفترض للتعليم (تقديرات مينسيريان من مختلف أنحاء العالم). واختير متوسط سنوات الدراسة من قاعدتي بيانات مختلفتين، هما بارو ولي (2013) وكوهين وليكر (2014).

52 هذه التقديرات مأخوذة من مسح سوق العمل الممثلة للأوضاع على المستوى الوطني في المنطقة: المسح التبعي لسوق العمل المصري في 2018 والمسح التبعي لسوق العمل التونسي في 2014 بالنسبة للولايات المتحدة، تأتي البيانات من مكتب إحصاءات العمل.

53 غاني وآخرون. (2023).

وأفاد أفيتابيل، ودسوزا، وعاتي، وويدون (2019) أنه في تونس، على سبيل المثال، من المتوقع أن تتم الفتيات سنة دراسية إضافية مقارنة بالفتيان. وفي المملكة العربية السعودية، يزيد متوسط نواتج التعلم للفتيات 57 نقطة عن الفتيان. وبالمثل، يشير تحديث مؤشر رأس المال البشري 2020 (البنك الدولي 2020ب) إلى أنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن توقع أن تتم الفتيات أكثر من نصف سنة دراسية إضافية مُعدّلة بحسب مقدار التعلم مقارنة بالفتيان.

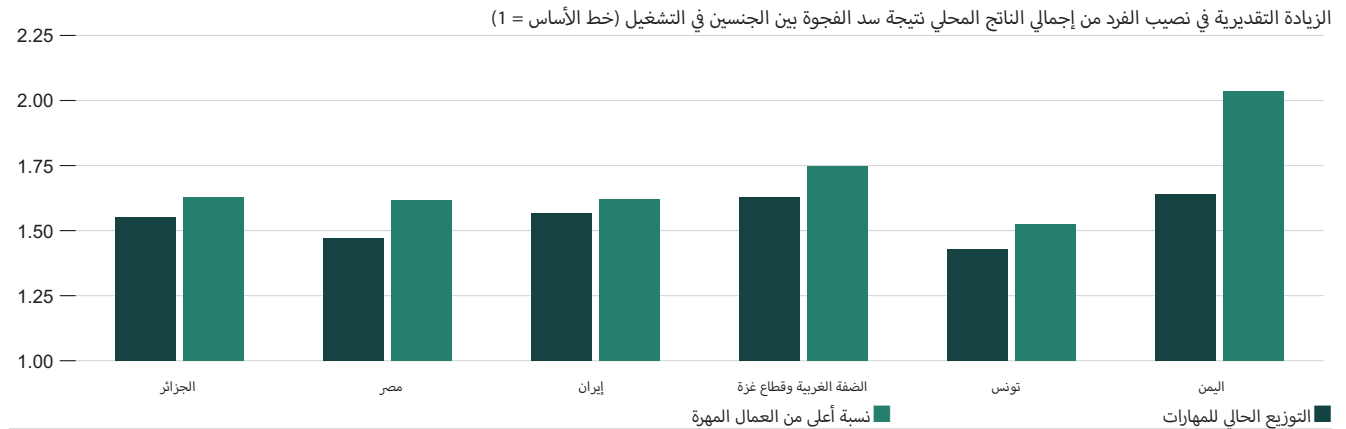
من شأن سد فجوات التشغيل بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في نصيب الفرد من الدخل. وقد أجرى فيوراتي وآخرون (2024) سلسلة من الأنشطة التحليلية للمنطقة لتحديد التغيير الكمي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل إذا كان لنسبة التشغيل إلى عدد السكان في صفوف النساء أن تزيد لتضاهي نسبة الرجال. وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العادة أعلى بنحو 50% مقارنة بسيناريو خط الأساس. ومن البيدي أن زيادة عدد العاملين يعني زيادة عدد العمال الذين يساهمون في الإنتاج السوقي الكلي، وهو ما من شأنه أن يزيد مستوى نصيب الفرد من الإنتاج. وستؤدي زيادة عدد العمال أيضاً إلى زيادة إنتاجية رأس المال المادي (لأن كل وحدة من رأس المال المادي ستحقق المزيد من الإنتاج) - وهو ما سيحفز تراكم رأس المال المادي ويزيد من نصيب الفرد من الإنتاج. وستراجع مقدار الزيادة إلى النصف تقريباً إذا لم يستطع رأس المال المادي التفاعل أو التكيف ببطء مع التغيير في نسبة التشغيل إلى عدد السكان. ولكن إذا أدّى سد الفجوة في التشغيل بين الجنسين إلى زيادة نسبة العمال المهرة، فإن الزيادة في نصيب الفرد من الدخل ستكون أكبر بكثير.

الإطار 2-5. ارتفاع مشاركة الإناث في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية.

بين عامي 2016 و2023، ارتفع معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية من 22% إلى 34% (التقديرات الوطنية، سن 15 عاماً فأكثر). وقد هيأت مجموعة من الإصلاحات والسياسات الشاملة بيئة مواتية لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، ولا سيما في القطاع الخاص. ومن المحتمل أن تكون الإصلاحات الرئيسية في قوانين العمل للقضاء على التمييز في التشغيل، وتوسيع فرص العمل في مختلف الصناعات، والتأكيد على مشاركة المرأة في القوى العاملة في إطار رؤية المملكة 2030، قد أدت إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في وقت قصير نسبياً (دي موراييس، وغوميز تامايو، والرئيس، وكويتل 2024).

وابتداءً من عام 2016، أزيلت السعودية الحواجز التي كانت تمنع النساء من المشاركة في جميع المهن ومن قيادة السيارات ومن الحصول على إجازة وضع (أمومة) بشروط محسنة. وحظيت هذه التغييرات بدعم من برامج عززت فرص تشغيل المرأة، مثل خدمات التشغيل، والتدريب، ورعاية الطفل، مما أدى إلى تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لانضمام المرأة إلى القوى العاملة. وربما أدت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، التي تسارعت وتيرتها مع رؤية المملكة 2030 وجائحة كورونا، إلى زيادة تحفيز خلق فرص العمل من خلال تحديث الاقتصاد وتنويعه، وهو ما كان بالغ الأهمية لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

الشكل 14-5. يمكن لأوجه التكامل بين رأس المال والمهارات أن تضاعف المكاسب الناجمة عن سد الفجوات في التشغيل بين الجنسين مع استمرار العمال في المنطقة في اكتساب المزيد من التعليم.



المصدر: تمت إعادة إنتاجه من دراسة فيوراتي وآخرين (2024).
ملحوظة: الأكار الإجمالية الناجمة عن سد الفجوات في التشغيل بين الجنسين بالنسبة إلى خط الأساس (سيناريو خط الأساس = 1). ويعكس العمود الأخضر الداكن التوزيع الحالي للمهارات، في حين يفترض الشريط الأخضر الفاتح أن نسبة النساء الحاصلات على تعليم جامعي تزيد بمقدار 10 نقاط مئوية.

ووجد كروسيل وآخرون (2000) شواهد وأدلة تشير إلى وجود تكامل بين التعليم الرسمي ورأس المال المادي. ومع استمرار العمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحصول على مزيد من التعليم، فإن التغييرات في توزيع المهارات في الاقتصاد من خلال زيادة معدلات تشغيل الإناث ستكون لها آثار تراكمية كبيرة على نصيب العامل من رصيد رأس المال في الاقتصاد. ولأن العمال الأكثر تعليماً يمكنهم على سبيل المثال التعامل مع التكنولوجيا أو المعدات الأكثر تعقيداً، فإنهم سيحصلون رأس المال المادي أكثر إنتاجية من العمال الذين قضوا سنوات أقل في الدراسة. ويمكن لهذه التأثيرات أن تُضخم المكاسب الناجمة عن سد الفجوات بين الجنسين في التشغيل. وقد قام فيوراني وآخرون (2024) بحساب المكاسب التي تتحقق على المدى الطويل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من سد الفجوات بين الجنسين في بلدان المنطقة عندما تكون هناك أوجه تكامل في الإنتاج بين التعليم ورأس المال المادي. وتوصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الدخل في مصر، على سبيل المثال، سيزيد بنسبة 62% إذا زادت نسبة الحاصلات على تعليم جامعي بين السكان في سن العمل بنسبة 10 نقاط مئوية، مقابل زيادة قدرها 47% إذا تم سد الفجوة مع التوزيع الحالي للمهارات (الشكل 5-14).

إحداث تحوّل في دور الدولة وحجمها لتحسين تخصيص الموارد

قد تشهد البلدان انخفاض الإنتاجية الكلية عندما لا يتم تخصيص موارد مثل رأس المال والعمالة نحو الاستخدام الأفضل. على سبيل المثال، عندما تنتج المصانع الأقل إنتاجية بكميات أكبر من الوضع الأمثل من رأس المال والعمالة، مع تخصيص موارد أقل للمنشآت الأكثر إنتاجية، فإن الخسائر في إجمالي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ستكون كبيرة. وبشكل أعم، يُبين ريستوشيا وروغرسون (2008) أن السياسات التي تؤدي إلى إساءة تخصيص الموارد من خلال خلق فروق في الأسعار التي تدفعها الشركات المختلفة مقابل المدخلات والمستلزمات نفسها (عندما تدفع بعض الشركات أقل مما تدفعه شركات أخرى مقابل نفس الموارد) قد تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنسبة من 30% إلى 50%. وفي السياق نفسه، يُوثق هسيه وكينو (2009) تبايناً كبيراً (داخل قطاعات الصناعات التحويلية ضيقة التعريف) في التكاليف غير المباشرة (الضرائب وغيرها) التي تواجهها المصانع في الصين والهند مقارنة بالولايات المتحدة. وعند افتراض إعادة تخصيص رأس المال والعمالة بين مختلف المصانع لمعادلة معدل التباين في التكاليف غير المباشرة (الضرائب وغيرها) إلى الحد الملاحظ في الاقتصاد الرائد، فإنهم يُقدِّرون أن الزيادات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتراوح من 30% إلى 50% في الصين ومن 40% إلى 60% في الهند.

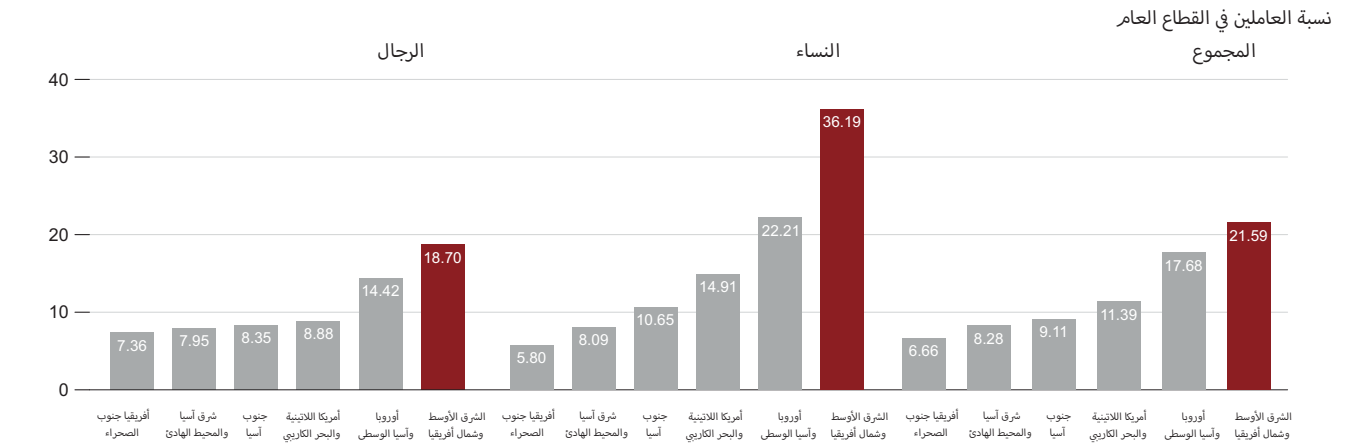
من المصادر المحتملة لسوء تخصيص الموارد الأحكام الخاصة في قانون الضرائب ولوائح العمل التي تُؤثّر على الشركات أو تقيّد بعض الشركات دون غيرها.⁵⁴ وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسهم الارتباطات السياسية والمؤسسات المملوكة للدولة في عدم تكافؤ الفرص على نحو يحابي بعض الشركات فقط. وفي تونس، كانت الشركات ذات الارتباطات السياسية تهرب على الأرجح من الرسوم الجمركية على الواردات، وكانت تحصل أيضاً على حصة من الموارد تفوق غيرها، لا سيما في القطاعات الخاضعة لترخيص الاستثمار الأجنبي المباشر والقيود المفروضة عليه. ووجد ريكز وبغدادى ورابالاند (2017) أن الشركات المملوكة للرئيس السابق بن علي وعائلته (التي صودرت بعد ثورة الياسمين عام 2011 التي أجبرت بن علي على التنحي عن السلطة) كانت تهرب على الأرجح من الرسوم الجمركية من خلال الإقرار عن وارداتها بأقل من قيمتها. ووجد ريكز وفرويند ونوسيفورا (2017) أن هذه الشركات كانت أيضاً تعمل على الأرجح في قطاعات محمية (تخضع لمزيد من القيود على الدخول)، وأنها ساهمت بنسبة 11% من جميع الوظائف، و43% من الإنتاج، و55% من صافي الأرباح في هذه القطاعات، لكنها لم تُشكّل سوى 0.9% من جميع الشركات. وفي الصناعات غير المحمية، ساهمت شركات بن علي بنسبة 1% فقط من الوظائف، و1.2% من الإنتاج، و3.3% من صافي الأرباح.

يُوثق إسلام وموسى وساليولا (2022) تواجداً واسع النطاق على غير المعتاد للشركات المملوكة للدولة في المنطقة في العديد من قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك تلك التي يخدمها في العادة القطاع الخاص في مناطق أخرى (مثل الصناعات التحويلية والإسكان وحتى الإنشاءات). ومن بين القطاعات التسعة والعشرين التي درسوها، وجدوا أن الحكومة تسيطر على مؤسسة واحدة على الأقل مملوكة للدولة في كل قطاع في جمهورية مصر العربية، وواحدة على الأقل في كل 23 قطاعاً في المملكة العربية السعودية، وفي 22 قطاعاً في الإمارات العربية المتحدة، وفي 18 قطاعاً في المغرب. وبالمقارنة، يبلغ المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل مؤسسة واحدة مملوكة للدولة في 12 قطاعاً، وفي الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل 15 ووجد المؤلفون أيضاً أن هيكل الحوكمة والملكية في الشركات المملوكة للدولة يخلق حوافز لمحاباة هذه المؤسسات على منافسيها من القطاع الخاص. على سبيل المثال، في جمهورية مصر العربية، يخضع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لسلطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تمتلك 80% من الشركة المصرية للاتصالات. وفي جمهورية مصر العربية والكويت، تسيطر الحكومة على شركات الطيران الوطنية التي تستفيد

54 انظر ريستوشيا وروغرسون (2017) للاطلاع على مناقشة مفيدة حول أسباب سوء تخصيص الموارد وتكاليفه.

من المعاملة التفضيلية في شكل تخصيص فترات زمنية للإقلاع والهبوط في المطارات في جمهورية مصر العربية وأسعار وقود المحركات النفاثة في الكويت. وتُعفى المؤسسات المملوكة للدولة في المنطقة أحياناً من بعض القوانين واللوائح التي تنطبق على الشركات الخاصة. وفي تونس، تُعفى هذه المؤسسات من القوانين التجارية وقوانين الشركات والمنافسة؛ وفي الكويت، من قوانين الإفلاس والمنافسة؛ وفي جمهورية مصر العربية، من قانون المنافسة؛ وفي المغرب، من تنظيم قطاع الكهرباء (البنك الدولي 2023).

الشكل 5-15. يعمل في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة غير متكافئة من الرجال والنساء.



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT). ملحوظة: يُبين الرسم البياني بالأعمدة النسبة المئوية للرجال العاملين (الجزء الأيسر) والنساء (الجزء الأيمن) الذين يعملون في القطاع العام. ويوضح الشكل المتوسط المرجح للوظائف في القطاع العام لكل منطقة. وتتعلق البيانات بأخر سنة متاحة لكل بلد. وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المدرجة في المتوسط هي ما يلي: جمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والأردن ولبنان وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وقطاع غزة.

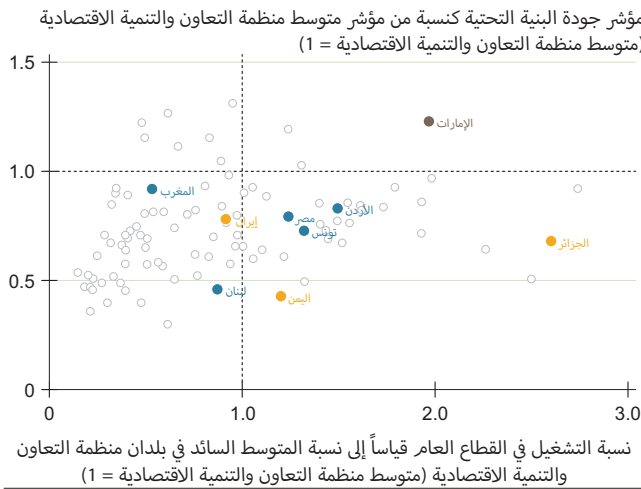
قد تحدث خسائر في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضاً عندما يُساء توزيع المواهب بين القطاعات أو المهن. ووجد هسيه وهبرست وجونز وكليو (2019) أن 40% من النمو الملحوظ في الولايات المتحدة بين عامي 1960 و2010 كان في الأساس نتيجة لتقليص الحواجز - مثل التمييز - والعقبات التي تحول دون تراكم رأس المال البشري للنساء والرجال السود في المهن ذات المهارات العالية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يأتي أحد المصادر المحتملة لسوء تخصيص المواهب من التواجد الكبير للقطاع العام في سوق العمل. ونسبة التشغيل في القطاع العام بالمنطقة (من مجموعة بيانات مختلفة على مستوى البلدان) مرتفعة بشكل ملحوظ عند مقارنتها ببقية العالم، ولا سيما بالنسبة للنساء.⁵⁵ وفي المتوسط، يعمل 19% من الرجال العاملين و37% من النساء العاملات في القطاع العام بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 5-15). ولا تشمل مجموعة البيانات على مستوى البلدان الجزائر، حيث تبلغ نسبة النساء العاملات في القطاع العام 64%، ولا العراق، حيث تبلغ النسبة 71%.⁵⁶ ويبلغ متوسط نسبة النساء العاملات في القطاع العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريباً ضعفي المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى، وهي المنطقة التي تضم ثاني أكبر نسبة من النساء العاملات في القطاع العام. وقد ترجع هذه النسبة الكبيرة من العاملين في القطاع العام إلى سوء تخصيص المواهب بعيداً عن القطاع الخاص على نحو كبير، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وقد تكون هذه الخسائر مرتفعة بشكل خاص إذا كانت النساء الأفضل موهبة والأعلى تعليماً يعملن في القطاع العام. ويبيّن غاتي وآخرون (2013) أن العمال الأكثر تعليماً في المنطقة يلتحقون في العادة بالقطاع العام (لا سيما في جمهورية مصر العربية والأردن والمغرب والجمهورية العربية السورية). وبالنسبة لجمهورية مصر العربية، على وجه الخصوص، تظهر البيانات الأخيرة من مسوحات القوى العاملة أن اثنتين من بين كل ثلاث نساء حاصلات على تعليم جامعي تعملان في القطاع العام. والأهم من ذلك، أنه على الرغم من ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع العام، فإن العدد الإجمالي لا يزال منخفضاً نسبياً، لأن نسبة صغيرة فقط من النساء تشارك في القوى العاملة في المنطقة.

55 انظر الملاحظة الواردة في الشكل 5-15 للاطلاع على مصدر البيانات.

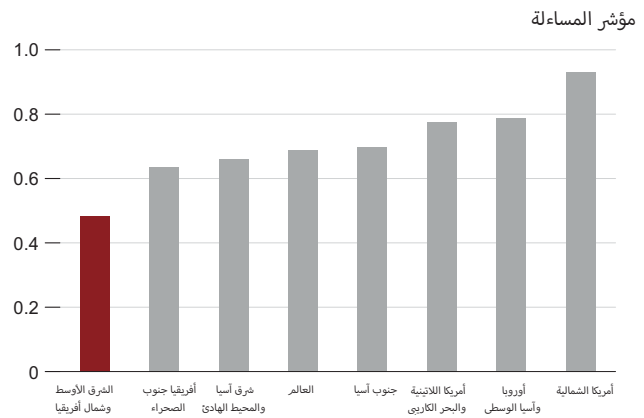
56 الرقم الخاص بالجزائر يأتي من الديوان الوطني للإحصائيات (<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique56>). ويأتي الرقم الخاص بالعراق من تقرير عام 2021 عن مسح القوى العاملة الذي أعدته منظمة العمل الدولية (<https://www.ilo.org/publications/iraq-labour-force-survey-2021>).

يرى بارو وتوريس (2024) أن هناك مفاضلة في تخصيص المواهب بين القطاعين العام والخاص. فمن ناحية، ينتج القطاع العام سلعاً تساعد على تعزيز إنتاج القطاع الخاص، مثل البنية التحتية (خاصةً الطرق والمطارات). وستؤدي زيادة العاملين في القطاع العام إلى مزيد من سلع النفع العام، وهو ما سيزيد بدوره إنتاجية القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، يؤدي المزيد من المواهب في القطاع العام إلى تقليص القطاع الخاص، والأهم من ذلك، المصدر المحتمل لرواد الأعمال في المستقبل، وهو ما قد يضر بالإنتاج الكلي. ويشير هذا إلى وجود نسبة مثلى من التشغيل في القطاع العام تؤدي إلى تعظيم الإنتاج الكلي. والأهم من ذلك أن هذا الحجم الأمثل يعتمد على كفاءة سلع النفع العام في تعزيز إنتاجية القطاع الخاص. وعندما تكون هذه الكفاءة عالية، يجب أن يوظف القطاع العام نسبة كبيرة من العمال لتعظيم الإنتاج؛ أما عندما تكون هذه الكفاءة منخفضة، فإن الحجم الأمثل للقطاع العام سيكون منخفضاً أيضاً لأنه بخلاف ذلك سيتم تحويل الكثير من المواهب عن القطاع الخاص مقارنة بالمزايا المحققة من سلع النفع العام المنتجة.

الشكل 5-17. قد يكون حجم القطاع العام في بعض البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كبيراً للغاية بالنسبة لمستوى كفاءة سلع النفع العام.



الشكل 5-16. ضعف أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بأداء كل المناطق الأخرى في مجال المساءلة.



المصدر: بلحاج وآخرون (2022). قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT). حسابات خبراء البنك الدولي التي تستند إلى بيانات من مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، مجموعة البيانات التاريخية (2016-2017).

ملحوظة: الشكل 5-16: تُعطي درجات تصنيف المساءلة 178 بلداً عن العام 2020، ويتم ضبط درجات التصنيف بحيث تتراوح من صفر إلى 1. الشكل 5-17: تقاس جودة البنية التحتية بوجه عام باستخدام استقصاء تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للمنظمات الشريكة (الجامعات، والمنظمات البحثية، ورابطات الأعمال، ومجالس التنافسية) مع شبكة المنتدى للوصول إلى كبار مديري مؤسسات الأعمال في كل بلد. ويمكن الوصول إلى قائمة المنظمات الشريكة لكل بلد هنا: https://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf في الاستقصاء "كيف تُقَيَّم الحالة العامة لمرافق البنية التحتية (مثل النقل والاتصالات والطاقة) في بلدك؟" وتُصنَّفها على مقياس من 1 إلى 7، حيث 1 يشير إلى "متخلفة للغاية - من بين الأسوأ في العالم"، و7 يشير إلى "أوسع النطاق وذات كفاءة - من بين الأفضل في العالم". ويتم جمع البيانات عن جودة البنية التحتية الكلية لكل بلد لعام 2017 أو أحدث سنة متاحة، ويتم تنسيق القيم للمتوسطات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالنسبة لوجود المؤشر العام للبنية التحتية ونسبة التشغيل في القطاع العام. والبيانات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية متاحة للبلدان التالية: أستراليا، النمسا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، فرنسا، إسرائيل، اليابان، كوريا الجنوبية، المكسيك، سلوفاكيا، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير الشكلان 5-16 و5-17 إلى أن نسبة العاملين في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر من اللازم مقارنة بجودة سلع النفع العام المُقدَّمة. ويبين الشكل 5-16 أن أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل من جميع المناطق الأخرى في مجال المساءلة (بلحاج وآخرون 2022)، لكن المساءلة غاية في الأهمية لتحسين جودة الخدمات العامة الحيوية (ديننغر ومبوغا 2005). ويبيِّن الشكل 5-17 نسبة التشغيل في القطاع العام وجودة البنية التحتية في مختلف البلدان، مع تسبب كلا المتغيرين إلى قيمة 1 بالنسبة لمتوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وترتفع نسبة التشغيل في القطاع العام في الجزائر وجمهورية مصر العربية والأردن وتونس والجمهورية اليمنية عن المتوسط السائد في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولكنها تشهد تدني جودة البنية التحتية بشكل عام.⁵⁷ وفي الجزائر، على وجه الخصوص، تبلغ نسبة التشغيل في القطاع العام حوالي ضعفين ونصف من المتوسط السائد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لكنها تسجل درجات أقل بنسبة 32% من حيث جودة البنية التحتية. وفي الوقت نفسه، يتمتع لبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية بنسبة مماثلة من التشغيل في القطاع العام،

57 للمزيد من المعلومات عن مصادر البيانات والمنهجية المستخدمة، انظر الملاحظة على الشكل 5-17.

لكنهما يشهدان تدني جودة البنية التحتية بوجه عام مقارنة بالمتوسط السائد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، سجّلت الإمارات العربية المتحدة درجة أعلى بنسبة 23% في جودة البنية التحتية العامة من المتوسط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لكن نسبة التشغيل في القطاع العام تبلغ تقريباً ضعف المتوسط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن ارتفاع نسبة التشغيل في القطاع العام لا تصاحبه بالضرورة بنية تحتية ذات جودة أفضل من المتوسط السائد في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

يقدم بارو وتوريس (2024) أدلة وشواهد على تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاجية في مختلف أنحاء المنطقة من إعادة تخصيص المواهب بعيداً عن القطاع العام، حتى لو كانت سلع النفع العامة (المنافع العامة) في المنطقة فعالة في تعزيز إنتاج القطاع الخاص كما هو الحال في الاقتصاد المتقدم العادي. وإذا ما تم إعادة تخصيص الأيدي العاملة على النحو الأمثل في القطاع الخاص بعيداً عن القطاع العام، فإن الإنتاجية الكلية ستزيد بنسبة 5% في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ و8% في تونس وجمهورية مصر العربية؛ و9% في الأردن؛ و43% في الجزائر؛ و46% في العراق.⁵⁸ ووجداً أيضاً أن مستوى التشغيل في القطاع العام في جمهورية مصر العربية، على سبيل المثال، يكون في الوضع الأمثل فقط حينما يبلغ مستوى كفاءة المنافع العامة (سلع النفع العام) ثلاثة أمثال المتوسط في الاقتصادات المتقدمة.

الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة من خلال تعزيز التجارة الدولية

قد يعكس انخفاض الإنتاجية الكلية أيضاً أساليب الإنتاج (الأفكار والتكنولوجيا) على مستوى الشركات التي تختلف كثيراً عن تلك السائدة في الاقتصاد الرائد. ووجد سيريرا وآخرون (2024)، على سبيل المثال، أن الفروق في تطوّر التكنولوجيا بين المؤسسات (التي يُشكّل متوسطها أحد مكونات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) تمثل 31% من الفروق في الإنتاجية المتبقية.

تؤكد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2024 (البنك الدولي 2024ط) على أهمية جلب التكنولوجيا والمعارف كمسار للبلدان لتجنب الوقوع في فخ الدخل المتوسط، الذي يحدث عندما تواجه البلدان تباطؤاً منهجياً للنمو وتعجز عن تطوير الهياكل الاقتصادية الجديدة اللازمة للوصول إلى وضعية الدخل المرتفع والحفاظ عليها. وجلب التكنولوجيا والمعارف هو العملية التي تقوم البلدان من خلالها بتقليد ونشر التقنيات ونماذج الأعمال الحديثة من الاقتصادات الأكثر تقدماً وتطبيق هذه المعارف على نطاق واسع في اقتصادها المحلي - مما يُمكّن الصناعات المحلية من أن تصبح مُورداً عالمياً للسلع والخدمات. وحالما يتمكّن بلدٌ ما من الخلاص من فخ الدخل المتوسط، يمكنه إضافة الابتكار إلى هذا المزيج - عندما تُركّز البلدان على بناء قدرات أوطانها الأصلية لإضافة قيمة إلى التكنولوجيات العالمية بحيث يمكن للشركات المحلية أن تصبح مبدعة للمعرفة العالمية.

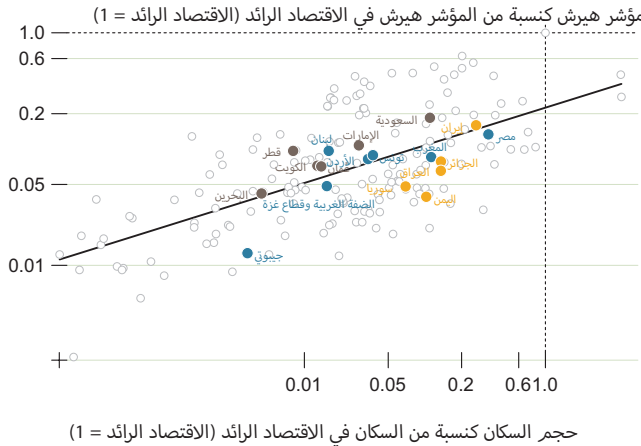
تبدأ البلدان رحلة نموها بتسريع وتيرة الاستثمار في رأس المال الخاص والتعليم والبنية التحتية. غير أن النمو المستدام يتطلب الانتقال إلى المرحلة التالية، التي تنطوي على جلب المعارف العالمية ونشرها. وعندما تتضاءل العائدات، يجب أن تنتقل إلى إستراتيجية تجمع بين الاستثمار، وجلب المعارف والأفكار، والابتكار. وتعد كوريا مثلاً لبلدٍ نجح في الانتقال من وضعية البلدان متوسطة الدخل إلى البلدان مرتفعة الدخل، ففي ستينيات القرن العشرين، كانت كوريا واحدة من أفقر البلدان في العالم؛ أما اليوم فهي واحدة من أكثر البلدان ثراءً، حيث يقترب متوسط دخل الفرد فيها من 35 ألف دولار أمريكي. وفي الستينيات والسبعينيات من ذلك القرن، شجّعت كوريا شركاتها الرائدة، مثل سامسونج، على إرسال مهندسين إلى شركات رائدة، مثل شركة إن إي سي في اليابان، لتعلم أفضل الممارسات. وحفّزت الحكومة الكورية الشركات أيضاً على اكتساب معارف عالمية من خلال تقديم مزايا ضريبية لتوفير تراخيص التكنولوجيا الأجنبية. وساعد هذا النهج كوريا على إتقان تكنولوجيات أجهزة التلفزيون والراديو (المذياع)، وقد تفوقت في نهاية المطاف على القدرات اليابانية. وعندما رفعت اليابان تكاليف الترخيص، تحوّلت كوريا من جلب التكنولوجيا اليابانية إلى السعي وراء ابتكارها بنفسها.

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن المعارف المُنتجة في المنطقة متأخرة من حيث تأثيرها وحدائتها - مما يشير إلى أن التأخر في تطوير التكنولوجيا مصدر محتمل لانخفاض مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتبقية. ويبيّن الشكل 5-18 نصيب الفرد من المقالات في المجالات العلمية والهندسية لكل بلد من بلدان المنطقة لعام 2019، بعد تسهيبها للقيمة المقابلة في الاقتصاد الرائد. والأهم من ذلك في حالة دول مجلس التعاون الخليجي أن السكان يشملون غير المواطنين. وتُسجّل قطر على هذا المقياس 50% من المستوى المُسجّل في الاقتصاد الرائد، تليها إيران بنسبة 45%، والإمارات العربية المتحدة 33%، وتونس 31%. ويبلغ نصيب الفرد من عدد المقالات المنشورة في جمهورية مصر العربية 10% فقط من المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد. ولا تتجاوز البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط

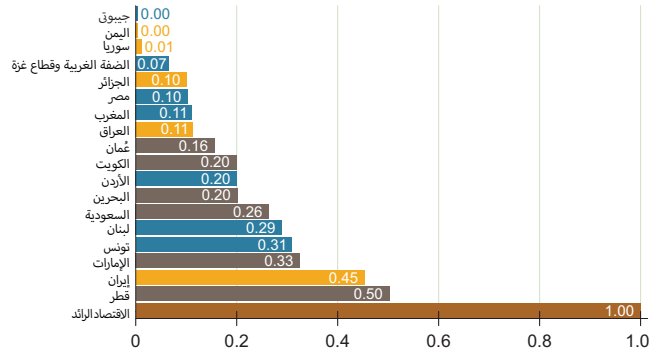
58 قام المؤلفان في هذه الدراسة بمعايرة نموذجهما على بيانات من جمهورية مصر العربية. وباستخدام محددات المعايرة، قاما بعد ذلك بافتراض أنماط مغايرة للواقع بالنسبة للبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحساب زيادات الإنتاجية الناتجة عن إعادة توزيع المواهب للوصول إلى الحجم الأمثل للقطاع العام.

وشمال أفريقيا - العراق والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية اليمنية - 11% من الإنتاج العلمي في الاقتصاد الرائد. ويضع الشكل 5-19 تحديداً كمياً لعدد الاستشهادات والاقبسات من البحوث (على وجه التحديد، مؤشر هيرش الذي يشير إلى عدد المقالات في بلد ما التي يتم الاستشهاد بها بهذا العدد من الاستشهادات على الأقل) في مختلف البلدان بالنسبة لأحجام السكان - وهو مقياس للأثر العلمي. وثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الجزائر وجيبوتي وجمهورية مصر العربية والعراق والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية - لديها قيم لمؤشر هيرش أقل بالنسبة لحجم سكانها من المتوسط - الذي هو بالفعل بعيد بشكل كبير عن تأثير الاقتصاد الرائد. والاقبسات الأكبر حجماً، مثل المملكة العربية السعودية وإيران، لها أيضاً حضور علمي أقل بكثير من نظيراتها ذات الحجم المماثل.

الشكل 5-19. للمعارف التي يتم توليدها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثير أقل من حيث الاستشهادات مقارنة بالبلدان ذات الحجم المماثل.

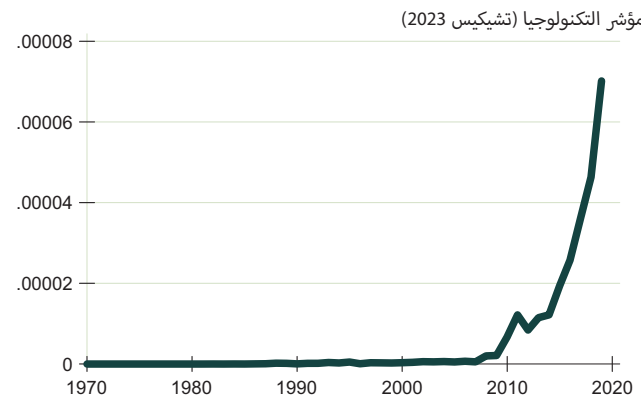


الشكل 5-18. تنتج بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدداً قليلاً نسبياً من حيث نصيب الفرد من المقالات العلمية.



نصيب الفرد من المقالات في المجلات العلمية والهندسية كنسبة من نصيب الفرد في الاقتصاد الرائد (2019؛ الاقتصاد الرائد = 1)

الشكل 5-20. ازدهرت مبتكرات المعرفة المنتجة في المملكة العربية السعودية في الخمسة عشر عاماً الماضية، لكنها لا تزال بعيدة للغاية عن مستوى الاقتصاد الرائد (الاقتصاد الرائد = 1).



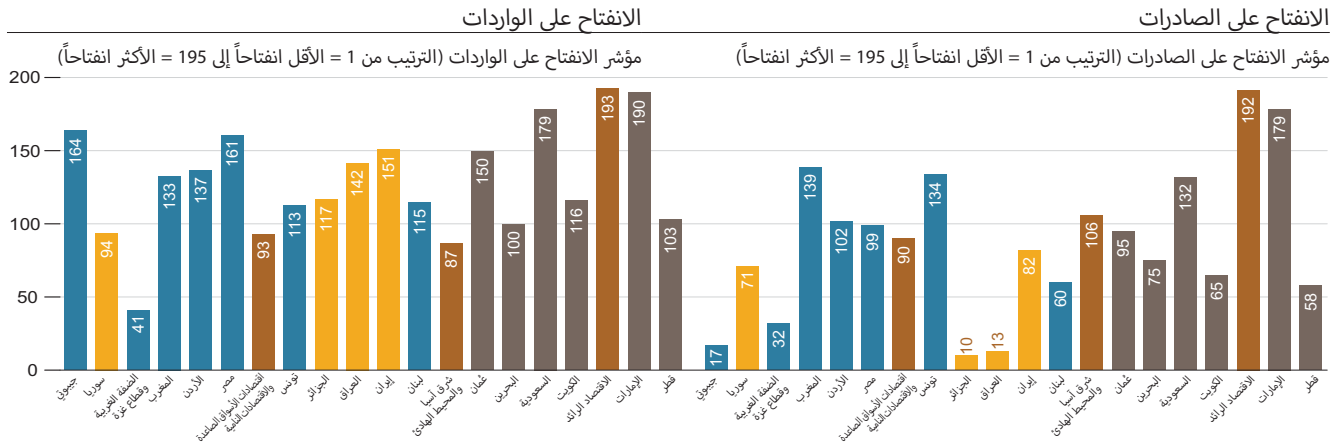
المصادر: إسكيماغو، تشيكيس (2023)، وتقرير عن التنمية في العالم، 2024، والبنك الدولي، حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من بنك بيانات البنك الدولي. ملحوظة: الشكل 5-18، تشير مقالات المجلات العلمية والفنية إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات التالية: الفيزياء، والأحياء، والكيمياء، والرياضيات، والطب الإكلينيكي، والبحوث الطبية البيولوجية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء. وإحصاءات المقالات العلمية والفنية مأخوذة من المجلات المُصنَّفة وفقاً لمؤشر الاستشهاد العلمي (SCI) التابع لمعهد المعلومات العلمية ومؤشر الاستشهاد بالعلوم الاجتماعية (SSCI). وتستند عمليات نسب العمل إلى مؤلفيه والبلدان المشاركة فيه إلى مساهمة كل بلد؛ حيث يترجم نسب المقالات إلى المؤلفين من مختلف البلدان بحسب مساهمة كل بلد. في الشكل 5-19، أخذت بيانات مؤشر هيرش من بوابة ScimagoJR لعام 2023. ويتم تنسيق قيم مؤشر هيرش وحجم السكان للقيمة المقابلة في الاقتصاد الأمريكي (الاقتصاد الرائد). ويمثل الخط الأسود الخط المناسب لإظهار العلاقة الخطية بين مؤشر هيرش وحجم السكان في جميع البلدان في مجموعة البيانات. وكلا المحورين بمقياس لوغاريتمي. الشكل 5-20، للاطلاع على منهجية تفصيلية بشأن حساب مؤشر التكنولوجيا، يرجى الاطلاع على تشيكيس (2023) وتقرير عن التنمية في العالم (2024).

على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، شهدت المملكة العربية السعودية وحدها زيادة كبيرة في حدادتها وتأثير معارفها، لكنها لا تزال متأخرة كثيراً عن المستوى المقابل في الاقتصاد الرائد. ويعرض الشكل 5-20 مؤشر تطوّر التكنولوجيا، الذي يدمج كلاً من أهمية براءات الاختراع الخاصة ببلد ما وحجمها (تشيكيس 2023 وتقرير عن التنمية في العالم 2024)، مع وضع الولايات المتحدة كإقتصاد رائد (الولايات المتحدة = 1). وتم إنشاء مؤشر التكنولوجيا باستخدام نصيب الفرد من عدد براءات الاختراع الممنوحة ومركزية شبكة الابتكارات. ويتم حساب مركزية الشبكة لقياس ما إذا كان بلد ما في مستوى التكنولوجيا القائم في الاقتصاد الرائد، ويتم تعريفها من خلال الاستشهادات في براءات اختراع بلد ما ببراءات اختراع البلدان الأخرى في فترة معينة.

يمكن أن تساعد الاستفادة من مبتكرات التكنولوجيا والمعارف العالمية في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة (كينو ورودرغيز-كلير 2005، وستوكي 2012، وتقرير عن التنمية في العالم 2024). وتعد التجارة الدولية، من خلال الآثار المعرفية غير المباشرة التي تحققها، إحدى الطرق المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي (ميليتز وريدينغ 2021، تقرير عن التنمية في العالم 2024). ومع ذلك، تشير الشواهد إلى أن المنطقة تقتصر إلى القدرة التنافسية في الصادرات غير النفطية وأن اقتصاداتها بحاجة إلى شركات قادرة على المنافسة عالمياً ومواهب متخصصة حتى تتمكن من جلب التكنولوجيا على نطاق واسع (تقرير عن التنمية في العالم 2024). ويبيّن الشكل 5-21 أنه على الرغم من أن

بلدان المنطقة ليس لديها فيما يبدو حواجز ضمنية أمام الواردات غير النفطية، فإن معظم الاقتصادات تقل عن القيمة الوسيطة في مجال الانفتاح على الصادرات غير النفطية. وفي الواقع، تعد بعض الاقتصادات النامية في المنطقة مثل الجزائر والعراق وجيبوتي من بين الاقتصادات العشرين الأقل انفتاحاً أمام الصادرات على مستوى العالم، على الرغم من قربها من سوق الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعد ميزة نسبية طبيعية لبلدان المنطقة التي تبحث عن وجهات تصدير يمكنها الاستفادة منها لتعزيز التجارة الدولية والاستفادة من آثارها غير المباشرة.

الشكل 5-21. تقل معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن الوسيط في مؤشر الانفتاح على الصادرات غير النفطية، مما يشير إلى حواجز خارجية محتملة.



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات باسي (BACI) (من مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية). ملحوظة: يُدرَّب الرسم البياني بالأعمدة البلدان على أساس مستوى انفتاحها على الواردات وانفتاحها على الصادرات. والبلدان مُرتَّبة من اليسار إلى اليمين من الأدنى إلى الأعلى لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي مقسوماً على عدد السكان (2017). وتُقدَّر المؤشرات من نموذج الجاذبية الكلاسيكي الذي يحلل انحدار قيمة التجارة الثنائية بين بلد المنشأ وبلد المقصد (بما في ذلك الصفر إذا لم تكن هناك تجارة) على مجموعة من المتغيرات التفسيرية. والمتغيرات التفسيرية هي حجم الاقتصادين كليهما، والمسافة (الفجوة) بينهما، وما إذا كانا يشتركان في الحدود وأو اللغة، وما إذا كانا يشتركان في اتفاقية تجارية. وللانحدار أيضاً تأثيرات ثابتة حسب بلد المنشأ وبلد المقصد والسنة. وتشير التأثيرات الثابتة للبلدان (واحد كمستورد وواحد كمصدر) إلى ميل بلد معين إلى التجارة مع بقية العالم، بعد تمييز أثر المحددات الأخرى لحجم التجارة. ويوضح الشكل ترتيب هذه الآثار الثابتة في عينة من 195 بلداً. ويستبعد التحليل الواردات والصادرات في قطاع النفط. والأعمدة المقابلة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هي متوسط المؤشرات لجميع هذه الاقتصادات. والأعمدة المقابلة لشرق آسيا والمحيط الهادئ هي متوسط مؤشرات بلدان المنطقة.

يُرتَّب الشكل 5-21 اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، والاقتصاد الرائد من حيث الانفتاح على الواردات غير النفطية والصادرات غير النفطية. ويشير مؤشر الانفتاح هذا إلى حجم الحواجز التي تتعذر ملاحظتها (المعروفة في الدراسات التجارية بمصطلح المقاومة) أمام الواردات والصادرات من تقديرات نموذج الجاذبية، المستخدم على نطاق واسع في الدراسات التجارية، والذي يتحكم في العوامل القياسية التي قد تُحدِّد حجم التجارة (مثل حجم الاقتصاد، والمسافة الجغرافية بين الشريكين التجاريين، وما إذا كان الشريكان تجمعهما حدود أو لغة مشتركة أو لديهما اتفاقية تجارة حرة). وتشمل هذه الحواجز التي لا يمكن ملاحظتها وتؤثر على التجارة جودة المؤسسات، والسياسات التجارية، والروابط التاريخية مع البلدان الشريكة، والمزايا الجغرافية الأخرى غير القرب. ويستبعد التحليل قطاع النفط. ومن ثم، يعد المؤشر مقياساً لمدى انفتاح بلد ما على التجارة بوصفه مُستورداً أو مُصدراً.

شفافية البيانات لتحقيق مزيد من النمو

تفتقر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى شفافية البيانات. فإنتاج مجموعات البيانات الدقيقة وإصدارها محدود، وتُسجَّل المنطقة درجات ضعيفة على مؤشر الأداء الإحصائي مقارنة بالبلدان النظيرة في الدخل (بلحاج وآخرون 2022). والعديد من مجموعات البيانات غير مُحدَّثة، وهناك العديد من الفجوات في الإحصاءات الأساسية، حتى في الاقتصادات مرتفعة الدخل. وتنتشر معظم بلدان المنطقة قدراً قليلاً للغاية من مجموعات البيانات الدقيقة. ويرى بلحاج وآخرون (2022) أن الافتقار إلى الموارد ونقص القدرة على إنتاج الإحصاءات لا يفسر فجوات البيانات الملاحظة.

لقد لاقى التحليل الوارد في هذا التقرير صعوبات بسبب نفس التحديات المتعلقة بالبيانات. ومن حيث البيانات الكلية، هناك سوء قياس محتمل للاستثمار في الحسابات الوطنية بين بعض البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يتعلق بمصادر البيانات الدقيقة، يبدو أن الإبلاغ عن معدل المشاركة في القوى العاملة فيما بين البلدان النامية المستوردة والمصدرة للنفط في المنطقة يمثل أقل من القيمة الفعلية. علاوة على ذلك، أدى عدم وجود تقديرات عالية التواتر للفقير لتمتد لفترات طويلة من الزمن إلى الحد من دراسة ما إذا كان النمو شاملاً للجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وهناك الكثير الذي يمكن تحقيقه إذا استثمرت المنطقة في شفافية البيانات كأداة أخرى للنمو. وتعد شفافية البيانات غاية في الأهمية للتنمية (هودلين 2022؛ إسلام وليدرمان 2024). ويسرد إسلام وليدرمان (2024) القنوات المختلفة التي يمكن من خلالها لشفافية البيانات أن تعزز مستويات المعيشة. ويمكن للبلدان التي لديها معلومات عالية الجودة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع اتخاذ قرارات أفضل. وتساعد شفافية البيانات على الحد من أخطاء توقعات النمو (غاتي وآخرون، 2024)، وزيادة البحوث العلمية (ناجاراج وآخرون، 2020)، وخفض فروق العائد على السندات السيادية (غونزاليس جارسيا، 2024)، وتحسين فعالية السياسة النقدية، وتعزيز ثقة الجمهور (شامبو وشين، 2018).

- Abadie, Alberto, Alexis Diamond, and Jens Hainmueller. (2010). "Synthetic control methods for comparative case studies: Estimating the effect of California's tobacco control program" *Journal of the American statistical Association*, 105(490), pp. 493-505.
- Abadie, Alberto, Alexis Diamond, and Jens Hainmueller. (2015). "Comparative politics and the synthetic control method" *American Journal of Political Science*, 59(2), pp. 495-510.
- Abadie, Alberto, and Javier Gardeazabal. (2003). "The economic costs of conflict: A case study of the Basque Country" *American economic review*, 93(1), pp. 113-132.
- Ahir, Hites, Nicholas Bloom, and Davide Furceri (2022). "The World Uncertainty Index" NBER Working Paper, No. 29763. DOI: 10.3386/w29763.
- Akresh, Richard, Philip Verwimp, and Tom Bundervoet. (2011). "Civil war, crop failure, and child stunting in Rwanda" *Economic Development and cultural change*, 59(4), pp. 777-810.
- Arezki, Rabah and Lemma Senbet (2020). "Transforming Finance in the Middle East and North Africa" World Bank Policy Research Working Paper, No. 9301. DOI: 10.1596/1813-9450-9301.
- Assaad, Ragui, and Caroline Gould Krafft (2024). "Connecting People to Projects: A New Approach to Measuring Women's Employment in the Middle East and North Africa" Policy Research Working Paper Series, No. 10659. Washington, DC: World Bank Group.
- Atamanov, Aziz, Sharad Alan Tandon, Gladys C. Lopez-Acevedo, and Vergara Bahena Mexico Alberto (2020). "Measuring Monetary Poverty in the Middle East and North Africa (MENA) Region: Data Gaps and Different Options to Address Them" Policy Research Working Paper Series, No. 9259. Washington, DC: World Bank Group.
- Avitabile, Ciro, Ritika D'Souza, Roberta Gatti, and Emily Weedon (2019). "Insights from Disaggregating the Human Capital INDEX" Washington, DC: World Bank Group.
- Baqae, David and Emmanuel Farhi (2019). "A Short Note on Aggregating Productivity" National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w25688>.
- Barro, Robert J., and Jong Wha Lee (2013). "A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010" *Journal of Development Economics*, 104, pp. 184-198. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2012.10.001>.
- Belhaj, Ferid, Roberta Gatti, Daniel Lederman, Ernest John Sergenti, Hoda Assem, Rana Lotfi, and Mennatallah Emam Mousa (2022). "A new state of mind: Greater transparency and accountability in the Middle East and North Africa" MENA Economic Update. Washington, DC: World Bank Group.
- Bloom, Nicholas (2014). "Fluctuations in Uncertainty" *Journal of Economic Perspectives*, 28(2), pp. 153-176.
- Brancati, Emanuele, Michele Di Maio, Roberta Gatti, and Asif M. Islam (2024). "Conflict and firms' performance: A global view" Unpublished manuscript.
- Brown, Ryan, and Andrea Velásquez (2017). "The Effect of Violent Crime on the Human Capital Accumulation of Young Adults" *Journal of Development Economics*, 127, pp. 1-12. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2017.02.004>.
- Brück, Tilman, Michele Di Maio, and Sami H. Miaari (2019). "Learning The Hard Way: The Effect of Violent Conflict on Student Academic Achievement" *Journal of the European Economic Association*, 17(5), pp. 1502-1537.
- Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello (2022). "Measuring Geopolitical Risk" *American Economic Review*, 112(4), pp. 1194-1225. DOI: 10.1257/aer.20191823.
- Caselli, Francesco (2005). "Accounting for Cross-Country Income Differences" In Philippe Aghion and Steven Durlauf (eds.), *Handbook of Economic Growth*, 1(1), pp. 679-741. Elsevier.
- Chikis, Craig A. (2023). "The Developmental Trinity: Institutions, Infrastructure, and Technology" University of Chicago.
- Cirera, Xavier, Diego A. Comin, and Marcio Cruz (2024). "Anatomy of Technology and Tasks in the Establishment" National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 32281. DOI: 10.3386/w32281. <http://www.nber.org/papers/w32281>.

- Cohen, Daniel, and Laura Leker (2014). "Health and Education: Another Look with the Proper Data" CEPR Discussion Papers, No. 9940. C.E.P.R. Discussion Papers.
- Collier, Paul, V. L. Elliot, Havard Hegre, Anke Hoefler, Marta Reynal-Querol and Nicholas Sambanis. (2003). "Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy" Washington, DC: World Bank Group & Oxford University Press.
- Corral, Paul, and Roberta Gatti (2020). "Accumulation interrupted: COVID-19 and human capital among the young" In Simeon Djankov and Ugo Panizza (eds.), *COVID-19 in Developing Economies*, 1(21), pp. 286-302. London: Centre for Economic Policy Research.
- Davies, Shawn, Garoun Engström, Therése Pettersson, and Magnus Öberg (2024). "Organized violence 1989–2023, and the prevalence of organized crime groups" *Journal of Peace Research*, 61(4).
- De Cosmo, Sergio, Mahi Elattar, Ellen Hamilton, Katrin Heger, Francesca Recanatini and Joseph Saba. (2022). "Building for Peace: Reconstruction for Security, Sustainable Peace, and Equity in the Middle East and North Africa." In *A New State of Mind: Greater Transparency and Accountability in the Middle East and North Africa*, edited by Ferid Belhaj, Roberta Gatti, Daniel Lederman, Ernest John Sergenti, Hoda Assem, Rana Lotfi, and Mennatallah Emam Mousa, pp. 88-98. Washington, DC: World Bank Group.
- De Moraes, Gael, Sofia Gomez Tamayo, Dana Larayess, and Johannes Koettl "Female Labor Force Participation in the Middle East and North Africa: regional trends and lessons from the experience of Saudi Arabia" Unpublished manuscript.
- de Roux, Nicolás, and Luis Martinez (2021). "Uncertainty, Peace, and Investment: Evidence from Credit Microdata in Colombia" Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3725231> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3725231>.
- Deininger, Klaus, and Paul Mpuga (2005). "Does Greater Accountability Improve the Quality of Public Service Delivery? Evidence from Uganda" *World Development*, 33(1), pp. 171-191.
- Ekhatior-Mobayode, Uche Eseosa, and Johannes G. Hoogeveen. (2022). "Microdata collection and openness in the Middle East and North Africa" *Data & Policy*, 4: e31. DOI:10.1017/dap.2022.24.
- Fan, Rachel Yuting, Daniel Lederman, Ha Nguyen, and Claudio J. Rojas (2024). "Calamities, debt, and growth in developing countries" *IMF Economic Review*, 72(1), pp. 487-507.
- FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. (2017). "The State of Food Security and Nutrition in the World 2017. Building resilience for peace and food security" Rome, Italy: Food and Agriculture Organization.
- Feenstra, Robert C., Robert Inklaar, and Marcel P. Timmer (2015). "The Next Generation of the Penn World Table" *American Economic Review*, 105(10), 3150-3182. DOI: 10.1257/aer.20130954.
- Fiuratti, Federico Ivan, Steven Pennings, and Jesica Torres (2024). "How Large Are the Economic Dividends from Closing Gender Employment Gaps in the Middle East and North Africa?" Policy Research Working Paper, 10706. Washington, DC: World Bank Group.
- Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Asif M. Islam, Ha Nguyen, Rana Lotfi, and Mennatallah Emam Mousa (2024). "Data Transparency and GDP Growth Forecast Errors" *Journal of International Money and Finance*, 140, 102991.
- Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Nelly Elmallakh, Jesica Torres, Joana Silva, Rana Lotfi, and Ilias Suvanov (2023a). "Balancing Act: Jobs and Wages in the Middle East and North Africa when Crisis Hit" MENA Economic Update. Washington, DC: World Bank Group.
- Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Asif M. Islam, Bo Pieter Johannes Andree, Rana Lotfi, Mennatallah Emam Mousa, Federico Bennett, Hoda Assem (2023b). "Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa" MENA Economic Update. Washington, DC: World Bank Group.
- Gatti, Roberta, Federico Roberto Bennett, Hoda Assem, Rana Lotfi, Gianluca Mele, Ilias Suvanov, and Asif M. Islam (2024). "Conflict and Debt in the Middle East and North Africa" MENA Economic Update. Washington, DC: World Bank Group.

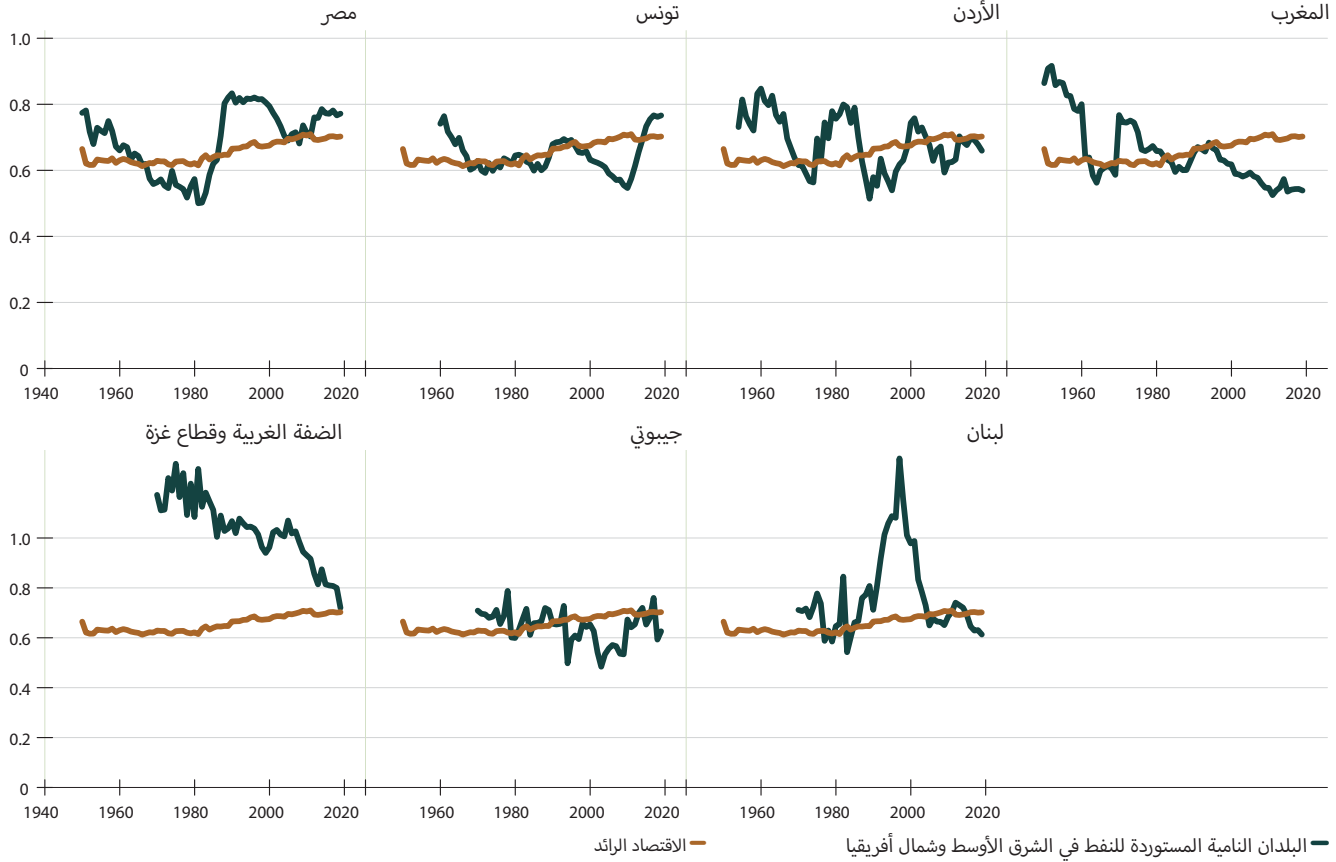
- Gatti, Roberta, Matteo Morgandi, Rebekka Grun, Stefanie Brodmann, Diego Angel-Urdinola, Juan Manuel Moreno, Daniela Marotta, Marc Schiffbauer, and Elizabeth Mata Lorenzo (2013). "Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa" World Bank Publications - Books, The World Bank Group, Number 13284, December.
- Gaulier, Guillaume, and Soledad Zignago (2010) "BACI: International Trade Database at the Product-Level. The 1994-2007 Version" CEPII Working Paper, No. 2010-23.
- George, Justin, Adesoji Adelaja, and Dave Weatherspoon. (2020). "Armed conflicts and food insecurity: evidence from Boko Haram's attacks" American Journal of Agricultural Economics, 102(1), pp. 114-131.
- Gonzalez-Garcia, Jesus (2024). "Data Transparency and Sovereign Financing Conditions." Empirical Economics, 66, pp. 1735–1755. <https://doi.org/10.1007/s00181-023-02498-4>.
- Hodelin, Reynaldo Senra (2022). "Statistical Disclosure and Economic Growth: What is the Nexus?" World Development, 160, 106036.
- Holleman, Cindy, Julius Jackson, Marco V. Sánchez, and Rob Vos. (2017). "Sowing the seeds of peace for food security. Disentangling the nexus between conflict, food security and peace" FAO Agricultural Development Economics Technical Study 2. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization.
- Hoogeveen, Johannes G., and Gladys Lopez-Acevedo. (Eds.) (2021). "Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region" MENA Development Report. Washington, DC: World Bank Group.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow (2009). "Misallocation and Manufacturing TFP in China and India" The Quarterly Journal of Economics, 124(4), pp. 1403-1448. <https://doi.org/10.1162/qjec.2009.124.4.1403>.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow (2010). "Development Accounting" American Economic Journal: Macroeconomics, 2(1), pp. 207-223. DOI: 10.1257/mac.2.1.207.
- Hsieh, Chang-Tai, Erik Hurst, Charles I. Jones, and Peter J. Klenow (2019). "The Allocation of Talent and U.S. Economic Growth" Econometrica, 87(5), pp. 1439-1474. <https://doi.org/10.3982/ECTA11427>.
- Ilut, Cosmin, Matthias Kehrig, and Martin Schneider (2018). "Slow to hire, quick to fire: Employment dynamics with asymmetric responses to news" Journal of Political Economy, 126, (5), pp. 2011-2071.
- IMF (2019). "Regional Economic Outlook Sub-Saharan Africa: Recovery Amid Elevated Uncertainty." Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2024). "Regional Economic Outlook Middle East and Central Asia: An Uneven Recovery Amid High Uncertainty" Washington, DC: International Monetary Fund.
- Inklaar, Robert, and Pieter Woltjer (2021). "Is Egypt Really More Productive than the United States? The Data behind the Penn World Table" International Productivity Monitor, Centre for the Study of Living Standards, 41, pp. 118-137. Fall.
- Islam, Asif Mohammed, Dalal Hasan Sharif Sayed Moosa, and Federica Saliola (2022). "Jobs Undone: Reshaping the Role of Governments toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa" Jobs Group Papers, Notes, and Guides 33863304. Washington, DC: World Bank Group.
- Islam, A. M., and Daniel Lederman. (2024). "Data transparency and growth in developing economies during and after the global financial crisis" Kyklos, pp. 1–37. <https://doi.org/10.1111/kykl.12404>.
- Jones, Charles I. (2016). "The Facts of Economic Growth" In John B. Taylor and Harald Uhlig (eds.), Handbook of Macroeconomics, 2, pp. 3-69. Elsevier.
- Keo, Caitlyn, Caroline Krafft, and Luca Fedi (2022). "Rural Women in Egypt: Opportunities and Vulnerabilities" In Caroline Krafft and Ragui Assaad (eds.), The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Economic Vulnerability (Oxford, online edition). Oxford Academic. <https://doi.org/10.1093/oso/9780192847911.003.0009>.
- Klenow, Pete, and Andres Rodriguez-Clare (2005). "Externalities and Growth" In Philippe Aghion and Steven Durlauf (eds.), Handbook of Economic Growth, 1, Part A, pp. 817-861. Elsevier.
- Korovkin, Vasily, and Alexey Makarin (2023). "Conflict and Intergroup Trade: Evidence from the 2014 Russia-Ukraine Crisis" American Economic Review, 113(1), pp. 34-70. DOI: 10.1257/aer.20191701.

- Krusell, Per, Lee E. Ohanian, José-Víctor Ríos-Rull, and Giovanni L. Violante (2000). "Capital-Skill Complementarity and Inequality: A Macroeconomic Analysis" *Econometrica*, 68(5), pp. 1029-1053.
- Mahler, Daniel Gerszon, and Christoph Lakner. (2022). "The Impact of COVID-19 on Global Inequality and Poverty" Policy Research Working Papers, No. 10198. Washington, DC: World Bank Group.
- Mankiw, N. Gregory, David Romer, and David N. Weil (1992). "A contribution to the empirics of economic growth" *The quarterly Journal of Economics*, 107(2), pp. 407-437.
- Matsunaga, Hideki (2019). "The reconstruction of Iraq after 2003: Learning from its successes and failures" World Bank Publications. Washington, DC: World Bank Group.
- Melitz, Marc J., and Stephen J. Redding (2021). "Trade and Innovation" NBER Working Papers, No. 28945. National Bureau of Economic Research, Inc.
- Mueller, H., and J. Tobias (2016). "The Cost of Violence: Estimating the Economic Impact of Conflict" IGC Growth Brief Series 007. London: International Growth Centre.
- Muriuki, James, Darren Hudson, and Syed Fuad. (2023). "The impact of conflict on food security: evidence from household data in Ethiopia and Malawi." *Agriculture & Food Security*, 12(1), pp. 41.
- Nagaraj, Abishek, Esther Shears, and Mathijs de Vaan (2020). "Improving Data Access Democratizes and Diversifies science." *Proceedings of the National Academy of Sciences Sep 2020*, 117(38), pp. 23490-23498. DOI: 10.1073/pnas.2001682117.
- Parro, Francisco and Jesica Torres (2024). "Optimal Public Sector Premium, Talent Misallocation, and Aggregate Productivity: Evidence from the Middle East and North Africa" Unpublished manuscript.
- Pennings, Steven Michael (2022). "A Gender Employment Gap Index (GEGI): A Simple Measure of the Economic Gains from Closing Gender Employment Gaps, with an Application to the Pacific Islands" Washington, DC: World Bank Group. <http://hdl.handle.net/10986/37062>. License: CC BY 3.0 IGO.
- Ravallion, Martin. (2004). "Pro-poor growth: A primer" World Bank Policy Research Working Paper Series, No. 3242. Washington, DC: World Bank Group.
- Restuccia, Diego, and Richard Rogerson (2008). "Policy Distortions and Aggregate Productivity with Heterogeneous Establishments" *Review of Economic Dynamics*, 11(4), pp. 707-720. <https://doi.org/10.1016/j.red.2008.05.002>.
- Restuccia, Diego, and Richard Rogerson (2017). "The Causes and Costs of Misallocation" *Journal of Economic Perspectives*, 31(3), pp. 151-174. DOI: 10.1257/jep.31.3.151.
- Rijkers, Bob, Caroline Freund, and Antonio Nucifora (2017). "All in the Family: State Capture in Tunisia" *Journal of Development Economics*, 124(C), pp. 41-59.
- Rijkers, Bob, Leila Baghdadi, and Gaël Raballand (2017). "Political Connections and Tariff Evasion: Evidence from Tunisia" *The World Bank Economic Review*, 31(2), pp. 459-482.
- Shambaugh, George E. and Elaine B. Shen (2018) "A Clear Advantage: The Benefits of Transparency to Crisis Recovery." *European Journal of Political Economy*, 55, pp. 391-416.
- Solow, Robert M. (1957). "Technical Change and the Aggregate Production Function" *Review of Economics and Statistics*, 39(3), pp. 312-320. <https://doi.org/10.2307/1926047>.
- Stokey, Nancy L. (2012). "Catching Up and Falling Behind" Becker Friedman Institute for Research in Economics Working Paper, No. 2012-015. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2192207> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2192207>.
- Sundberg, Ralph, and Erik Melander (2013). "Introducing the UCDP georeferenced event dataset" *Journal of peace research*, 50(4), pp. 523-532.
- Vonyó, Tamás. (2020). "Recovery and reconstruction: Europe after the Second World War" In *The economics of the Second World War: seventy-five years on*, pp. 107-113. CEPR Press.
- Weinberg, Gerhard L. (2005). "A World At Arms: A Global History of World War II" Vol. 984. Cambridge University Press.
- World Bank (2020a). "The Fallout of War: The Regional Consequences of the Conflict in Syria" Washington, DC: World Bank Group.

- World Bank (2020b). "The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19." Washington, DC: World Bank Group. <http://hdl.handle.net/10986/34432> License: CC BY 3.0 IGO.
- World Bank (2021). "Global Highlights". International Comparison Program.
- World Bank (2023a). "World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies" Washington, DC: World Bank Group. <http://hdl.handle.net/10986/39696> License: CC BY 3.0 IGO.
- World Bank (2023b). "The Business of the State" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024a). "Global Economic Prospects, June 2024" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024b). "Global Economic Prospects, January 2024" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024c). "Gulf Economic Update, Spring 2024, Unlocking Prosperity: Transforming Education for Economic Breakthrough in the GCC" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024d). "Tunisia Economic Monitor, Spring 2024, Renewed Energy to the Economy" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024e). "Morocco Economic Monitor, Summer 2024, Unlocking the Potential of the Private Sector to Spur Growth and Job Creation" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024f). "Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024g). "Syria Economic Monitor: Conflict, Crises, and the Collapse of Household Welfare" Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank (2024h). "The Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy" September 2024 World Bank Economic Monitoring Report, consulted online at <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c25061ab26d14d7acc0330d5a7b4d496-0280012024/original/PalestinianEconomicUpdate-Sept2024-FINAL.pdf>.
- World Bank (2024i). "World Development Report 2024: The Middle-Income Trap" Washington, DC: World Bank Group. DOI: 10.1596/978-1-4648-2078-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

الشكل أ-1. الميل إلى الاستهلاك في البلدان النامية المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد الرائد، 1950-2019.

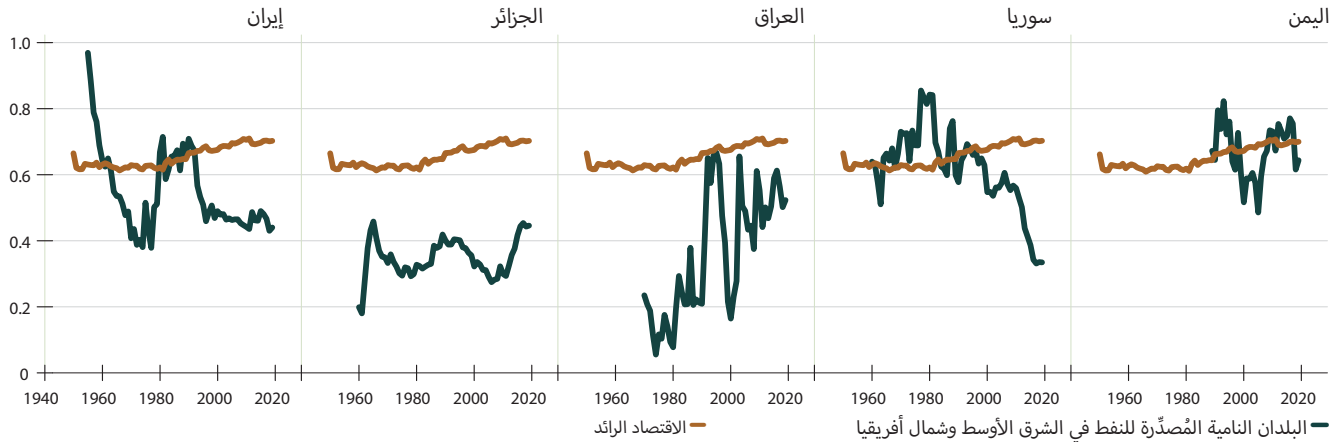
نسبة استهلاك الأسر المعيشية (على أساس تعادل القوة الشرائية الحالي)



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01). ملاحظة: يظهر كل رسم بياني تطوّر الميل إلى الاستهلاك (نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي)، 1950-2019. المتغير في جدول بن وورلد هو *cs_h_c*.

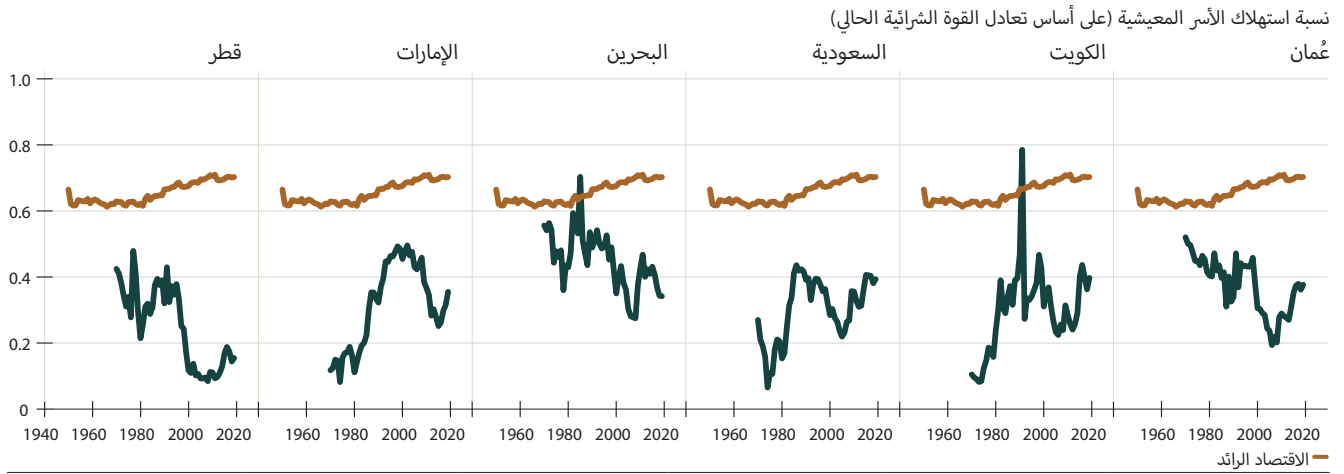
الشكل أ-2. الميل إلى الاستهلاك في البلدان النامية المُصدّرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد الرائد، 1950-2019.

نسبة استهلاك الأسر المعيشية (على أساس تعادل القوة الشرائية الحالي)



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01). ملاحظة: يظهر كل رسم بياني تطوّر الميل إلى الاستهلاك (نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي)، 1950-2019. المتغير في جدول بن وورلد هو *cs_h_c*.

الشكل أ-3. الميل إلى الاستهلاك في بلدان مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد الرائد، 1950-2019.



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01).
ملاحظات: يظهر كل رسم بياني تطوّر الميل إلى الاستهلاك (نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي)، من عام 1950 إلى عام 2019. المتغير في جدول بن وورلد هو csh_c.

الجدول أ-1. القيم الأولية لحسابات التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة.

البلد	نصيب الفرد من الدخل	نصيب الفرد من الاستهلاك	نسبة رأس المال إلى الإنتاج	مؤشر سنوات الدراسة	نسبة التشغيل إلى عدد السكان
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
الاقتصاد الرائد	60,117	42,328	1.9	3.74	0.48
الكويت	56,271	22,532	1.9	2.24	0.57
الإمارات العربية المتحدة	66,384	19,823	2.6	2.74	0.60
المملكة العربية السعودية	48,487	19,572	2.0	2.67	0.39
قطر	110,270	19,292	2.1	3.09	0.74
البحرين	49,239	18,176	2.2	2.24	0.51
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	14,041	6,558	2.4	2.42	0.30
العراق	11,523	6,500	1.6	2.26	0.22
الجزائر	11,408	5,179	2.1	2.30	0.26
الجمهورية اليمنية	1,429	1,083	3.6	1.74	0.19
جمهورية مصر العربية*	12,010	9,392	2.0	2.62	0.26
تونس	10,910	8,370	1.6	2.61	0.32
الأردن	10,581	7,329	1.8	2.88	0.24
المغرب	7,591	4,131	2.2	1.89	0.32

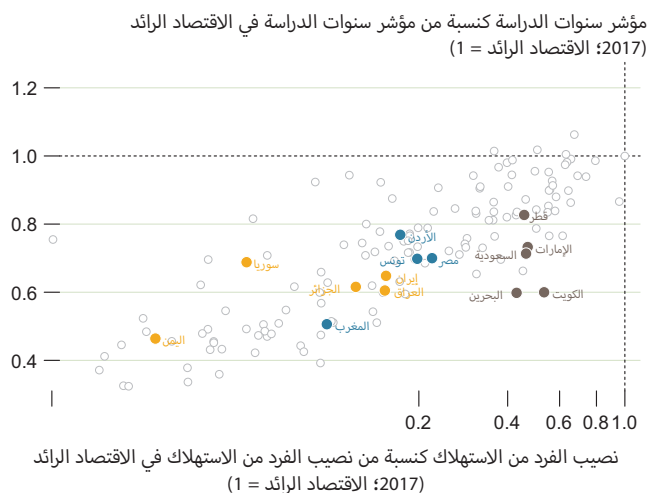
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01).
ملاحظات: سنة التحليل هي 2017. ونصيب الفرد من الدخل هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي لعام 2017، مقسوماً على عدد السكان. ونصيب الفرد من الاستهلاك هو حاصل ضرب نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي (2017)، مقسوماً على عدد السكان. ونسبة رأس المال إلى الإنتاج هي نسبة رصيد رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي المتمثلة في أس هذه المعادلة الذي يساوي 0.5. ويستند مؤشر سنوات الدراسة إلى متوسط سنوات الدراسة ومعدل العائد المفترض للتعليم. ونسبة التشغيل إلى عدد السكان هي عدد الأشخاص الذين لديهم وظائف مقسوماً على عدد السكان. ويتم ترتيب البلدان في مجموعات (ترتيباً تنازلياً) مجلس التعاون الخليجي، والبلدان النامية المُصدّرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط؛ وترتّب داخل مجموعات حسب مستويات نصيب الفرد من الاستهلاك (ترتيباً تنازلياً). بالنسبة بالنسبة لجمهورية مصر العربية، فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي القيمة المتوقعة لانحدار نسبة رأس المال إلى الإنتاج على نصيب الفرد من الاستهلاك في 179 بلداً.

الجدول أ-2. إجمالي ريع الموارد الطبيعية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة، 2017.

البلد	ريع الموارد الطبيعية
الاقتصاد الرائد	0.4
الكويت	36.8
المملكة العربية السعودية	24.5
عُمان	21.4
قطر	18.9
الإمارات العربية المتحدة	14.3
البحرين	11.2
العراق	39.2
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	17.5
الجزائر	15.4
الجمهورية العربية السورية	3.1
الجمهورية اليمنية	1.9
جمهورية مصر العربية	5.7
المغرب	3.3
تونس	2.5
الأردن	0.9
جيبوتي	0.6
لبنان	0.0
الضفة الغربية وقطاع غزة	0.0

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من مؤشرات التنمية العالمية. ملحوظة: إجمالي ريع الموارد الطبيعية هو مجموع الريع المتأتي من النفط والغاز الطبيعي والفحم (بنوعيه الحجري والفاري) والمعادن والغابات. تُحسب تقديرات ريع الموارد الطبيعية باعتبارها الفرق بين سعر السلعة ومتوسط تكلفة إنتاجها. ويتم ذلك عن طريق تقدير سعر وحدات سلع مُعَيَّنة وطرح تقديرات متوسط تكاليف وحدة الاستخراج أو الحصاد. ثم يُضرب ريع هذه الوحدة في الكميات المادية التي تستخرجها البلدان أو تحصدتها لتحديد ريع كل سلعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل أ-4. مؤشر سنوات الدراسة مقارنة بالمستوى المقابل في الاقتصاد الرائد، 2017.



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات من جدول بن وورلد (الإصدار 10.01). ملحوظة: نصيب الفرد من الاستهلاك هو حاصل ضرب نسبة استهلاك الأسر المعيشية على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جانب الإنتاج على أساس تعادل القوة الشرائية في الوقت الحالي، مقسوماً على عدد السكان. ويستند مؤشر سنوات الدراسة إلى متوسط سنوات الدراسة ومعدل العائد المفترض للتعليم.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية أكتوبر/تشرين الأول 2024
النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا